التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات
بعنوان:

دور شركات التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

من إعداد الطالبين:
- علال ميلود
- بوبكر أسامة

تحت إشراف الأستاذ
- الدكتور: عمر مهدي

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 06/07/2021
أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور/ هاشمي الطيب / الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور/ عمر مهدي / الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور/ نزعي عز الدين / الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله تعالى ونشكره على نعمه

وبفضله وعظيم سلطانه الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع

لقوله تعالى " وإن شكرتم لأزيدنكم "

وصلاة على سيدنا محمد صل الله عليه وسلم أما بعد

نتقدم بشكر وجزيل العرفان للوالدين الذين رافقنا طوال مسيرتنا الدراسية

أطال الله في عمرهم وألبسهم الصحة والعافية

وأيضا نهدي هذه الثمرة إلى كل من حصد الأشواك

عن دربنا ليمهد لنا طريق العلم

وأيضا لا ننسى رفقاء دربنا الذين كانوا لنا سند في كل خطواتنا

وإلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية

ملخص :

شركات التأمين في الجزائر باختلاف مسمياتها فهدفها واحد ،فهي محفز حقيقي للتنمية الاقتصادية بتقليل العبء المالي على الحكومات واتخاذ أفضل القرارات من حيث المخاطر وهذا يؤدي إلى اقتصاديات أكثر إنتاجية ، وأقل خطورة ،فهي تقدم معلومات عن أسباب الحوادث والمؤشرات الحالية والتنبؤ بخسارة "احتمال وقوع حوادث " . فشركات التأمين تشجع الأفراد على التوسع في النشاط وخلق الثروة وهي تلعب دور الوسيط المالي بين المدخرين والمقرضين خصوصا في التأمين الشخصي والتأمين ضد الأضرار فهي بذالك تحقق عوائد مالية كبيرة تدخل كمدخرات وتوجهها كاستثمارات تساهم في التنمية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية : شركات التأمين ، التنمية الاقتصادية

Abstract:

Insurance companies in Algeria. Activity insurance companies and investment creation, which act as a financial intermediary between employees and lenders, especially in insurance and insurance against damages that they achieve, achieve large financial returns that are included as savings and directed by investments in economic development.

Keywords: insurance companies, economic development

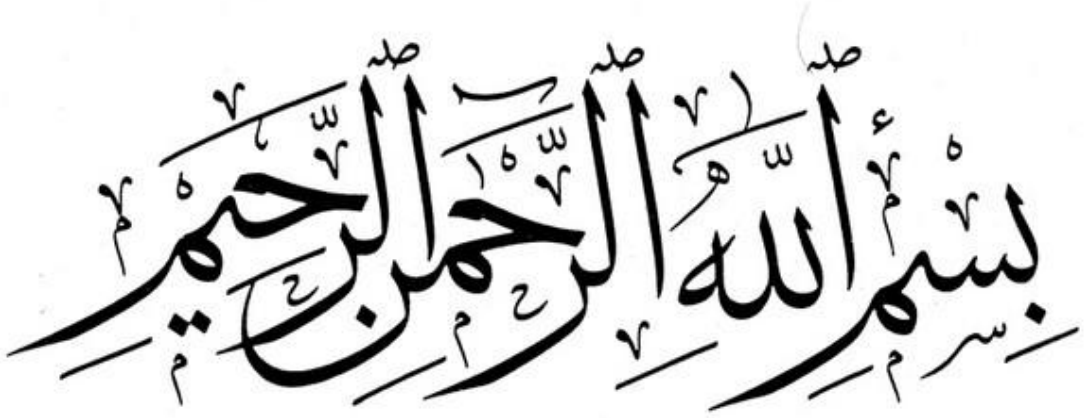
بسم الله الرحمن الرحيم

الفهارس

المحتويات	الصفحة
الإهداء وشكر	-
ملخص	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الجداول والأشكال	-
المقدمة العامة	-
الفصل الأول:الإطار النظري لشركات التأمين والتنمية الإقصادية	
تمهيد	6
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتأمين	7
المطلب الأول :مفهوم التأمين وتطوره	7
المطلب الثاني :المبادئ الأساسية للتأمين وعناصره	9
المطلب الثالث :أنواع التأمين وأهميته	9
المطلب الرابع : التزامات التأمين ووظائفه	11
المطلب الخامس : ماهية شركات التأمين	15
المطلب السادس : وظائف شركات التامين وهيكلها	18
المبحث الثاني : مدخل عام للتنمية الاقتصادية	22
المطلب الأول :تعريف التنمية الاقتصادية وأهميتها	22
المطلب الثاني :أهداف ومقومات التنمية الاقتصادية	25
المطلب الثالث :أبعاد ومتطلبات التنمية الاقتصادية	28

المطلب الرابع :مؤشرات التنمية الاقتصادية وعقباتها	31
المطلب الخامس :مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وخصائصها	39
المطلب السادس :نظريات التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها	42
المبحث الثالث :علاقة التأمين بالتنمية الاقتصادية	47
المطلب الاول: دور التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية	47
المطلب الثاني :تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على قطاع التأمين	50
المطلب الثالث :التأمين وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية وتأثير المتغيرات العالمية على سوق التأمين	52
المطلب الرابع: الأثر الاقتصادي والاجتماعي لشركات التأمين على الاقتصاد	56
خلاصة الفصل الأول	61
الفصل الثاني : الإطار التطبيقي لشركات التأمين والتنمية الإقصادية	
تمهيد	63
المبحث الأول : الأدبيات التطبيقية للتأمين والتنمية الإقصادية	64
المطلب الأول : الدراسات السابقة	64
المطلب الثاني : مقارنة البحث بالدراسات السابقة	65
المبحث الثاني : مقارنة نشاط سوق التأمين 2020/2019	65
المطلب الأول :الثلث الأول وثاني	65
المطلب الثاني :الثلث الثالث و الرابع	91
خلاصة الفصل الثاني	120
الخاتمة	122
قائمة المصادر والمراجع	124

قائمة الأشكال:

الأشكال	الصفحة
كلفة التعويضات في حالة تحقق الخطر	47
دور التأمين غي الاقتصاد	49
حجم التأمينات في مجموعة من القطاعات	72
شكل بياني يوضح نسبة التأميم سنة 2019/03/31	72
هيكل التعويض 2020/03/31	75
هيكل المطالبات مستحقة الدفع 2020/03/31	75
هيكل إنتاج التأمين الأضرار في 2020/06/30	85
هيكل التعويضات والمتطلبات مستحقات الدفع في 2020/06/30	87
هيكل إنتاج التامين الناس اعتبارا من 2020/06/30	88
هيكل إنتاج التامين الضرر اعتبارا من 2020/09/30	91
هيكل التعويضات و المتطلبات مستحقة الدفع اعتبارا من 2020/09/30	101- 99
هيكل إنتاج التأمين على الحياة في 2020/09/30	102
هيكل التعويضات و المتطلبات مستحقة الدفع اعتبارا من2020/12/31	114
هيكل إنتاج التأمين الأشخاص اعتبارا من 2020/12/31	119

قائمة الجداول:

الجداول	الصفحة
إنتاج السوق التامين اعتبارا من 2020/03/31	66
حالة المطالبات في سوق التامين اعتبارا من 2020/03/31	66
إنتاج التأمين ضد الأضرار اعتبارا من 2020/03/31	70
إنتاج التأمين ضد الأضرار حسب نوع رأس المال في 2020/03/31	73
إنتاج التامين الشخصي اعتبارا من 2020/03/31	77
إنتاج السوق التامين اعتبارا من 2020/06/30	78
إنتاج التامين الشخصي اعتبارا من 2020/06/30	79
حالة الرسومات من سوق التأمين اعتبارا من 2020/06/30	80
إنتاج التامين ضد الأضرار اعتبارا من 2020/06/30	83
إنتاج التأمين ضد الأضرار حسب نوع رأس المال في 2020/06/30	86
إنتاج التامين الشخصي في 2020/06/30	90
إنتاج السوق التامين اعتبارا من 2020/09/30	92
حالة المطالبات في سوق التامين اعتبارا من2020/09/30	93
إنتاج التامين ضد الأضرار اعتبارا من 2020/09/30 حسب القسم	95
إنتاج التامين ضد الأضرار اعتبارا من 2020/09/30	98
إنتاج التامين ضد الأضرار كابيتال اعتبارا من 2020/09/30	99
إنتاج التامين الشخصي اعتبارا من 2020/09/30	104

إنتاج السوق التامين في 2020/12/31	105
حالة المطالبات في سوق التامين اعتبارا من 2020/12/31	106
حالة المطالبات في سوق التامين في العدد 2020/12/31	107
إنتاج التامين ضد الأضرار اعتبارا من 2020/12/31	108
إنتاج التأمين ضد الأضرار حسب نوع رأس المال في 2020/12/31	112
حالة المطالبات ضد الأضرار في 2020/31/12	114
حالة المطالبات ضد الأضرار اعتبارا في 2020/31/12	115
إنتاج التأمين الشخصي 2020/12/31	118

مقدمة

مقدمة عامة :

تلعب شركات التأمين دورًا مهمًا كنشاط خدمي يمثل جزءًا مهما من السياسات الاقتصادية لأي بلد ومحرك أساسي ومناسب للنمو الاقتصادي وأداة للتأثير على التغيرات الاقتصادية الكلية وقد شمل نظام التأمين في بداية القرن الحالي العديد من المجالات التي كانت لا تعرف من قبل ، كتأمين على المسؤولية وحوادث المرور والنقل بمختلف أنواعه ، البري والبحري والجوي ، وقد ازداد نطاق مجالات التأمين مع التقدم العلمي والتكنولوجي ، الأمر الذي أدى إلى التأمين ضد مخاطر استعمال الطاقة الذرية وإنشاءات النووية والحوادث الناجمة عن إطلاق الأقمار الصناعية إلى الفضاء الخارجي وغيرها من المخاطر وهويقوم على مجموعة نقاط وهي: مخاطر التحويل ، وتوفير المعلومات ، ودعم سوق رائدة للمال ويقلل العبء المالي على الحكومات ، وهو محفز حقيقي للتنمية الاقتصادية هذا الموقف يشجع على اتخاذ أفضل القرارات من حيث المخاطر والعائد المتوقع بفضل المعلومات التي قدمتها شركة التأمين. هذه الميزة يمكن أن تؤدي إلى اقتصاديات أكثر إنتاجية وأقل خطورة. تقدم شركات التأمين معلومات عن أسباب الحوادث ومستوى الأقساط المحصلة إنه مؤشر على المخاطر الحالية وإمكانية التنبؤ بالخسارة (احتمال وقوع الحوادث) مما يقلل من الحالة عدم اليقين. حيث يؤدي وجود سوق تأمين قوي إلى تحفيز عروض التدابير والخدمات الوقائية، مثل: تقييم الأضرار، المساعدة القانونية، خدمات إدارة المطالبات، الخدمات الاستشارية بشأن تحسين آليات ومعايير السلامة والوقاية، جميع هذه الخدمات الوقائية متاحة للمؤمن لهم، كما أنها مفيدة الاقتصاد ككل ،فضلا عن استقرار البيانات المالية للأفراد والشركات ، تساهم شركات التأمين في إطار دورها كمستثمر في تطوير سوق رأس مال، وهذا بفضل الكم الهائل من الأصول التي تتجمع لديها من الأقساط. يساعد سوق التأمين على تعبئة المدخرات الوطنية وتضييق الفجوة الاستثمارية في الاقتصاديات الناشئة. حيث تقوم شركات التأمين بدور الوسيط المالي بين المدخرين والمقترضين،خصوصا في تأمينات الحياة، التي تحقق وفورات مالية كبيرة لشركات التأمين بهذه الطريقة تضيف آلية التأمين العمق المالي إلى الاقتصاد؛ من خلال توجيه المدخرات إلى استثمارات في سوق الأسهم وسندات الشركات والعقارات، بالتالي تحويل رأس المال الخامل أو غير المنتج إلى رأس مال أكثر ديناميكية وإنتاجية ويحسن التأمين الاستقرار المالي للأسر والشركات ,تعمل خدمات التأمين على تحويل المخاطر من على عاتقالشركات إلى شركات التأمين ، وبالتالي تشجيع الأفراد والشركات على : التوسع في النشاط وخلق الثروة وتحقيق المشاريع الإنتاجية.

1 – ومنه يتبادر لنا طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه شركات التأمين للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية قي الجزائر ؟

2- فرضيات البحث :

الفرضية الأولى:

- شركات التامين لها علاقة بالتنمية الاقتصادية بناء ذلك من خلال الوظائف التي تؤديها، ومن أهمها أنها تكفل الأمان للمؤمن له ويخلق له جوا من الراحة والطمأنينة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية له، وزيادة كفايته الإنتاجية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية و ذلك من خلال الأقساط المجمعة وتوظيفها في صور عديدة، وزيادة الكفاية الإنتاجية، والحفاظ على الثروة المستغلة، كما يساهم أيضا في تدعيم الثقة الائتمانية كما له أهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية والمساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة ، كذلك نجد شركات التامين أسئ استعماله بإدخاله كقناة لعمليات غير مشروعة .

الفرضية الثانية :

أهم الخدمات التي تقدمها شركات التأمين: التامين ضد الأضرار المتمثل في تأمين السيارات والتامين وسائل النقل والتأمين الزراعة والتامين الائتمان

التامين الشخصي متكون من " تأمين ضد الأمراض، تأمين ضد الحياة، التامين ضد الحوادث

3-أهداف البحث

-تبيان أثر قطاع التامين على التنمية الاقتصادية

-إطلاع على مدى مساهمة شركات التامين في الاقتصاد الوطني

-معرفة العلاقة التي تجمع التأمين بالتنمية الاقتصادية .

+الاطلاع على واقع التأمين في لسنة 2020/2019.

4-أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في دراسة قطاع التأمين ومدى علاقته ومساهمته في التنمية الاقتصادية وإطلاع على إحصائيات وخدمات شركات التامين في الجزائر في ظل فيروس كورونا لسنة 2020/219

5-منهجية الدراسة:

اعتمدنا في الجانب النظري على دراسة شركات التأمين في الجزائر والتنمية الاقتصادية وعلاقة بينهما ،على المنهج الوصفي التحليلي ،أما الجانب التطبيقي درسنا إحصائيات قطاع التأمين في الجزائر لسنة 2020/2019 ومقارنة بينهما .

6- صعوبات الدارسة:

- في ظل انتشار فيروس كورونا وإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة وغلق المكتبات ، وجدنا صعوبة في الحصول على الكتب التي تخدمنا في الجانب النظري أما فيما يخص الجانب التطبيقي اعتمدنا على إحصائيات جديدة لم يتطرق إليها باحث قبلنا وبتالي نقص المصادر والمراجع .

الفصل الأول
الإطار النظري لشركات التأمين
والتنمية الإقصادية

تمهيد:

يتسم نظام التأمين بحداثة نسبيا ، فلم تكن نشأة التأمين على يد المشرع بل محصلة تطور طويل وبطيء بهدف حصول الإنسان على الأمان في مواجهة مخاطر الحياة .ولعلى بدايات الأولى للتأمين كانت في صورة التضامن بين أهل الحرفة أو المهنة يذهب بعض مؤرخي التأمين إلى أن جذور ضاربة في القدم ففي العراق في زمن حمو رابي كانت هناك بعض المؤسسات التعاونية الخيرية والمهنية تقدم المعونة لأبنائها خاصة عند الحاجة والاقتضاء وقد أشار حمو رابي عام 2250ق-م إلى قرض ذي طبيعة تعاونية, ساعد على تطور التجارة وازدهارها وكان هدف التأمين لدى البابليين هو ضمان درء أخطار النهب والسرقة التي تتعرض لها قوافل التجار ، ومنهم انتقل العقد إلى الفينقين إلى البحر المتوسط. والتنمية الاقتصادية تعمل على بناء القدرة على الصمود ومواجهة المخاطر التي تهدد مكاسب التنمية. أين لا بد من اتخاذ تدابير وقائية تحمي البلدان من الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والسياسة بما في ذلك استمرار رفاهية الشعب الذي هو الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للتأمين

المطلب الأول: مفهوم التأمين وتطوره

– ثانيا : تعريفات التأمين

تعريف التأمين

التعريف الفقهي لمعنى التأمين :

أولا : " هو عملية يحصل بمقتضاها أحد الأطراف وهو المؤمن له ، نظير دفع قسط على التعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمن ، تعهد يدفع بمقتضاها هذا الأخير أداء معين عند تحقق الخطر معين ، وذالك بأن يأخذ على عاتقه مهمة تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء .(بحث لنيل شهادة دكتوراه الطالب سيف الدين الياس 2016الصفحة 09)

FRIEDMAN وSAVAGE فقد عرف كل من .التعريف الاقتصادي للتأمين :

التأمين في مقالهم "تحليل المنفعة في حالة التمايز بين الخيارات البديلة ذات المخاطر " (هو كما يلي:

الفرد الذي يشتري التأمين ضد الحريق لمنزل يملكه يفضل أن يتحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة" قسط التامين بدلاً من أن يكون مزيجًا من احتمال ضئيل لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل بأكمله وهناك احتمال كبير بأنه لا يخسر شيئًا ، أي أنه يفضل حالة التأكد على حالة عدم التأكد ".

يوضح التعريف حالة المفاضلة بين الخسارة صغيرة مؤكدة وأخرى كبيرة المحتملة وهذه المقارنة ليست كذلك بعيدًا عن اهتمام علماء الرياضيات والإحصائيين في حساب تكلفة الخيارات البديلة من حساب القسط (الخسارة المؤكدة) كتكلفة لحساب آخر ، هي المخاطرة التي تتحملها الشركة ومن ثم الأموال المستحقة عليها عند تحقق الخطر المادي أو الجسدي(سلامة عبد الله 1980–ص88)

أولى الفقهاء القانون أهمية بالغة لموضوع التأمين لأنه من العقود القانونية المهمة في حياة الفرد والمجتمع وبأخص في ظل التغيرات التي تشهدها المجتمعات ما بعد الثورة الصناعية والتطورات التكنولوجية الهائلة التي وكبتها .

لقد كان تعريف البروفسور الفرنسي "عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع مبلغ معين وهو القسط على تعهد لصالحه أو لصالح غيره في حالة تحقق خطر معين من الطرف الأخر

وهو المؤمن الذي يحمل على عاتقه مجموعة من المخاطر ويجري المقاصة بينهما وفقا للإجراءات الإحصاء.

كان المشرع الجزائري رأي في هذا الشأن حيث عرف عقد التأمين في المادة 619من القانون المدني الجزائري على أن التأمين عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له الذي اشترط التامين لصالحه مبلغا من المال في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن .(مذكرة دكتوراه من إعداد الطالبة عطا الله حده بعنوان " دور 2014/2013الصفحة15,16)

عرفه الدكتور عبد الرزاق السنهوري " ليس إلا تعاونا منظما ودقيقا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعا لخطر واحد ، حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم ، تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم يتلافون بها أضرار جسيمة تحيق بمن نزل الخطر به منهم لولا هذا التعاون

عرفته المادة 920 من القانون المدني الأردني بأنه " عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي يشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو الإيراد مرتبا أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده أو تحقق الخطر المبين في العقد وذالك مقابل مبلغ محدد أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن(د أبوجيب ص 15)

عرفته المادة 950من قانون الموجبات والعقود اللبناني ، الضمان وهو الإسم الذي اختاره المشرع اللبناني للتأمين – " بأنه عقد يلتزم بمقتضاه شخص يقال له الضامن بعض الموجبات عند نزول بعض الطوارئ بشخص المضمون أو أمواله مقابل دفع بدل يسمى القسط أو الفريضة (د. منصور ص2 /11')

planiol عرفه الفقيه الفرنسي لانيول ، على أنه عقد بمقتضاه يتحصل مؤمن له على تعهد من المؤمن بأن يقدم له مبلغا من المال في حالة وقوع خطر معين مقابل دفع قسط أو اشتراك مسبق

وعرفه سوميان بأنه عقد يلتزم بمقتضاه شخص يسمى المؤمن بتبادل مع شخص أخر ويسمى المؤمن له

ثانيا :عناصر التأمين

أولا : الخطر

الخطر يحدد وقت إبرام العقد وهو نوعين الخطر المعين والخطر الغير معين :

– الخطر الغير معين وهو الخطر الذي لا يكون له تواجد مادي وقت إبرام عقد التامين بل وقت تحققه كتامين المسؤولية ضد حوادث المرور فسيارة في هذه الحالة وقت الخطر أما الخطر المعين كتأمين

الخطر على الحياة الشخص او التامين على الممتلكات أي حضور الشيء هناك موضوع التأمين والسبب في التفرقة بينهم هو معرفة كيفية تحديد مبلغ التامين الذي يلتزم المؤمن بدفعه عند تحقق الخطر فإذا كان الخطر معين يتم تحديد مبلغ التامين مقدما أما حالة الخطر الغير معين يستحيل تحديد مبلغ التأمين .(صندرة لعور –2005 الصفحة 5)

– القسط : وهو المبلغ المالي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه للمؤمن مقابل تغطية الخطر المؤمن منه والقسطprime

–مبلغ التأمين :وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له أو المستفيد

المطلب الثاني :المبادئ الأساسية للتأمين وعناصره

المبادئ الأساسية للتأمين

1–مبدأ المصلحة التأمينية :

يقوم هذا المبدأ على حماية مصلحة المؤمن له ومن ثم لابد أن تكزن للمتعاقد مصلحة تأمينية واضحة قابلة للتضرر وأن تكون مشروعة ولا يجوز التأمين على البضاعة المهربة كما يجب أن تكون المصلحة التأمينية اقتصادية أي أن يكون الضرر المحتمل وقوعه له أثر اقتصادي .(الطالبة فلاح حليمة 2017/2016 الصفحة 11)

2–مبدأ منتهى حسن النية :

والذي يتوجب على طرفي العقد التعامل بمنتهى الشفافية والوضوح وعدم إدلاء ببيانات كاذبة أو إخفاء بيانات جوهرية تؤثر على القسط وإخلال بهذا المبدأ يعرض عقد التامين للفسخ من جانب الشركة المؤمنة وعدم خفية المؤمن له في التعويض .

المطلب الثالث :أنواع التأمين وأهميته

أولا: أنواع شركات التأمين :

يمكن تقسيمها على عدة معايير :

– حسب معيار الإجبار والاختيار :

أ – التامين الاختياري : ويشمل كل أنواع التأمين التي يتعاقد عليها الفرد أو المؤسسة بمحض إرادتهم ، ذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية ، أي أنه لا بد أن تتوافر هنا حرية الاختيار كأساس في

التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد والمؤسسة ومن الأمثلة نجد تأمين الحوادث والحريق وتأمين السيارات الغير إجباري والتأمين البحري ويطلق على هذا النوع من التأمينات بالتأمينات الاختيارية أو الخاصة .

ب – التأمين الإجباري :

ويشمل كل أنواع التأمين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المؤسسات أو تلزمهم بتعاقد غليها وذلك بهدف اجتماعي أو لمصلحة الطبقة الضعيفة للمجتمع أي أن عنصر الإجبار أو الالتزام من الدولة هو أساس التعاقد ، ويشمل هذا النوع من التأمين كافة التأمينات الاجتماعية " العجز المرض الشيخوخة إصابات العمل " وبعض التأمينات الخاصة الإجبارية كتأمين الإجباري للسيارات

2 – حسب معيار الغرض من التأمين :

أ : التأمين التجاري :ويقوم على أساس تجاري التأمين أو بغرض تحقيق الربح ، وعادة ما يقوم بهذا النوع من تأمين الشركات المساهمة وهيئات التأمين بإكتيتاب ، حيث يتم حساب قسط التأمين هنا بحيث يغطي الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء إدارية أو إضافة ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات .

ب – التأمين الاجتماعي : يقوم التأمين هنا على أساس أهداف اجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى تحقيق الربح ، ولكن بهدف حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها . وعادة ما يفرض هذا النوع إجباريا وغالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية

ثانيا :أهمية التامين وأنواعه

أولا :أهمية التأمين

تكمن أهمية التامين في الوظيفة التي يؤديها ، وإذا تمعنا فيه نجده يقوم بمجموعة من الوظائف وهي كتالي:

ثانيا: الوظيفة الاجتماعية :

تتمثل في التعاون بين مجموعة من الأشخاص بهدف ضمان خطر معين ، فيقوم كل منهم بدفع قسط لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي أحد منهم ، وتتحقق هذه الصورة بالخصوص في التأمين التبادلي .

وتتجلى الوظيفة الاجتماعية للتأمين في تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية وما يترتب على ذالك من إنشاء مؤسسات للتعويض عن الأمراض والحوادث المهنية والشيخوخة والبطالة وغيرها من الصناديق التي تنشأ لهذا الغرض .

ثالثا: الوظيفة النفسية :

تتمثل في الأمان وإزالة الخوف من بال المؤمن له من أخطار الصدفة ، ويصبح بهذه العملية يشعر بنوع من الارتياح على مستقبله ومستقبل نشاطاته ، الأمر الذي يجعله يتحلى بروح من المبادرة ، ويحذوه في ذالك الأمان واطمئنان بفضل عملية التأمين من كل الصدف ومفاجاءت اليومية ، كعدم قدرته على كسب الرزق للأسباب مختلفة كبطالة وإصابات العمل والحوادث بمختلف أشكالها والشيخوخة والكوارث الطبيعية والمخاطر التي تنجم عن النشاطات الصناعية والتجارية ، ويمكن أن تتعدى فائدة التأمين المؤمن له وينتفع بها الغير كما هو الحال بالنسبة لحوادث المرور وهذا بفضل اتساع نطاق المسؤولية التي أصبحت الآن تشمل العديد من المجالات من جهة وظهور المسؤولية بدون خطأ من جهة ثانية .

رابعا: الوظيفة الاقتصادية :

تكمن الأهمية الاقتصادية للتامين في مجالات المعاملات الدولية حيث يشكل التامين عاملا مشجعا لتكييف المبادلات بين الشعوب إذ يسمح للمستثمرين الأجانب والموردين بالقيام بعمليات عابرة للحدود دون خوف من الآثار السيئة التي تسببها المخاطر التجارية والسياسية وكذالك الطبيعية ولقد أنشىء لهذا الغرض العديد من مؤسسات الضمان على مستوى الدولي ، وعلى المستوى الإقليمي وكذالك على مستوى التراب الوطني وهي مؤسسات تغطي جميع أنواع الخسائر في المبادلات الدولية سواء تعلق الأمر بعمليات تجارية بحتة أو تعلق الأمر بعمليات استثمارية .(.جديدي معراج 2004-الصفحة 14-15)

المطلب الرابع : التزامات وإجراءات التأمين ووظائفه

أولا : إلتزمات التأمين

أ- التزامات المؤمن له :

الالتزام بدفع قسط الالتزام بتقديم البيانات الصحيحة عن المخاطر " كما هو الحال عند إبرام العقد وخلال سيرانه ووقت وقوع الخطر

كما هو الحال فيما يخص الالتزام بدفع القسط ، يتطلب الآخر معرفة كيفية دفع القسط أو سداده ومعرفة الغرامة الناتجة على عدم الوفاء ، ينبغي في بداية تحديد الوفاء بالقسط من حيث الزمان والمكان حيث .

يتفق الطرفان وقت إبرام العقد التأمين على زمن الوفاء بالقسط وقد يتفق الطرفان على أن يدفع المؤمن له الجزء الأول من القسط بموجب العقد ، تم الاتفاق على تحديد المواعيد النهائية للأقساط المتبقية. ومع ذلك ، فإن العديد من شركات التأمين تدفع الآن أقساط مقدما ليتمكن "وذلك حتى يتمكن المؤمن من الحصول على أموال تضمن له تغطية المخاطر" أما فيما يخص الوفاء بالقسط من حيث المكان ، ووفقا للقواعد العامة التي تنص على أن الدين يدفع في موطن المؤمن ،ويعتبر في هذه الحالة المؤمن له هو المدين وشركة التأمين هي الدائن ولكن في الجزائر يتم عكس ذلك لان شركات التأمين تمارس الاحتكار في هذا المجال حيث يلاحظ بان الوفاء بالقسط غالبا ما يتم في موطن المؤمن.

في حالة إذا لم يقم المتعاقدين بالتزاماته فيجوز للمتعاقد الأخر أن يطلب إما بتنفيذ العقد 'وإذا لم يتم ذلك طلب فسخ العقد ويتم فسخ العقد إما بمقتضى حكم قضائي' وفي هذه الحالة يبقى المؤمن ضامنا للمخاطر طيلة مدة التقاضي وقد تطول المدة لذا يلجا في مثل هذه الحالة إلى تطبيق أحكام المادة 120 من القانون المدني' التي تتيح للأفراد الاتفاق على فسخ العقد تلقائيا دون الحاجة إلى حكم قضائي وقد يتدخل المشرع لوضع قواعد خاصة تضمن مصالح الطرفين في هذا المجال حيث وضع المشرع الجزائري في قانون التأمين تنظيما خاصا للجزاء عن تخلف المؤمن له عن الوفاء بالقسط' حيث نصت المادة 16 من قانون التأمين على انه :" يجب على المؤمن لها لوفاء بالقسط خلال 15 يوما على الأكثر من تاريخ الاستحقاق وفي حالة عدم الدفع يرسل المؤمن للمؤمن له إنذارا بواسطة رسالة مضمونة الوصول بان يدفع القسط المطلوب خلال 30 يوما ' وعند انقضاء هذا الأجل يجوز للمؤمن وفق الضمان تلقائيا دون إعلان أخر' ولا يعود سيران العقد إلا بعد دفع القسط المطلوب' كما يكون للمؤمن الحق في فسخ العقد بعد 10 أيام من توقف الضمان

-أما في ما يخص التزام المؤمن له بالتصريح أو الإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر

ينبغي كشرط أساسي على المؤمن له أن يعلم المؤمن وقت إبرام العقد بكل الظروف المتعلقة بالخطر حتى يتمكن المؤمن التقدير الصحيح للأخطار التي سيأخذها على عاتقه' وفي مثل هذه الحالة تقوم شركات التأمين من انجاز نماذج الاستثمارات مطبوعة تتضمن أسئلة محددة يجيب عليها المؤمن له بكل وضوح وأمانة 'كما يجب على المؤمن له الالتزام بالإعلام بكل الظروف التي تغير من الخطر بعد إبرام العقد' والتي يكون لها الأثر على الخطر وفي هذا الشأن يلتزم المؤمن له بان يقدم تصريحا دقيقا للمؤمن بواسطة رسالة مضمونة الوصول يخبره بالظروف المستحقة.

الجزاءات المترتبة عن التصريح المخالف للحقيقة

–قد يترتب هذا الجزاء عند إبرام العقد وأثناء سيرانه ووقت وقوع الخطر ' حيث في حالة الجزاء عند إبرام العقد هناك حالتين عدم التصريح بالبيانات المطلوبة أو التصريح مخالف للحقيقة بحسن النية وفي هذا الصدد وحسب المادة من القانون التأميني ' تجيز للمؤمن أن يطلب بزيادة القسط بما يتناسب مع القسط الحقيقي ' ولكن إذا رفض

المؤمن له ذلك جاز للمؤمن فسخ العقد أما في حالة الإدلاء ببيانات كاذبة أو الكتمان العمدي للمعلومات 'يكون الجزاء أو لبقاء الأقساط المدفوعة عن المدة الباقية حقا مكتسبا للمؤمن مع حرمان المؤمن له من مبلغ التأمين إذا تحقق الخطر وثانيا استرداد المبالغ التي يكون المؤمن له قد قبضها في شكل تعويض' أما الجزاء المترتب عن عدم الإدلاء أثناء سيران العقد وتخص هذه الحالة فقط فيما يخص تفاقم الخطر أي إحداث ظروف جديدة والمشرع الجزائري يتميز بين تفاقم الخطر الذي يكون بسبب المؤمن له' دون علم المؤمن' يكون الجزاء إسقاط حقه في مبلغ التأمين ' أما إذا كان الخطر بسبب فعل الطبيعة أو فعل الغير ' ونقد التزامه بإعلام المؤمن في الميعاد المحدد' لا يفقد حقه في تغطية الخطر وبعد ذلك يكون المؤمن بين خيارين أما المطالبة بفسخ العقد للمدة الباقية لسيرانه , وأما المطالبة بزيادة القسط' وفي حالة الجزاء المترتب على عدم الإدلاء وقت وقوع الخطر فان قانون التأمين الجزائري لم يحدد الجزاء على عدم تقديم التصريح بوقوع الحادثة في المواعيد المحددة غير أن شركات التأمين قد تصنع من بين الشروط التي تتضمنها وثائق التأمين شرط يقضي بسقوط المؤمن له في مبلغ التأمين إذا أدل بالتزامه

التزامات المؤمن

يلتزم المؤمن بأداء مبلغ التأمين وقد يكون هذا المبلغ رأس مال واردات دورية أو تعويضات وذلك عند تحقق الخطر المؤمن منه ويختلف هذا الأداء من التامين على الأشخاص والتامين على الأضرار حيث يتميز التأمين الأشخاص بإدخال عناصر أخرى على غير التعويض ، كعنصر الادخار والمتمثل في تكوين احتياطي حسابي لصالح المؤمن له على حساب المؤمن ، وقد يدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر أو حلول أجله إما دفعة واحدة دورية وهذا حسب إتفاق الطرفان وهذا ماتبينه المادة 60 من القانون المدني الجزائري على أن التامين على الأشخاص عقد احتياطي يلتزم بموجبه المؤمن دفع مبلغ معين للمكتتب أو المستفيد عند وقوع الخطر فعلا المنصوص عليه في العقد التأمين فتأمين على الأشخاص ليس له الصفة التعويضية ولا يخضع للاعتبارات والقواعد التي يخضع إليها التأمين على الأضرار الذي يكون فيه مقدار التعويض يتوقف على القاعدة النسبية بين مبلغ الضمان وقيمة الضرر وقيمة الشيء المؤمن عليه وعوامل أخرى حيث نجد أن التأمين على الأضرار فإن المخاطر تكون مباشرة والتي تسبب للمؤمن له خسارة مادية عند تحققها وتلحق الضرر بشيء من الأشياء التي يملكها .

كما تكون غير مباشرة وتتمثل في قيمة التعويض الذي يلتزم المؤمن به لتغطية الأخطار الناتجة عن ارتكاب المؤمن له ضرر بالغير وهذا ما يعرف بتأمين المسؤولية كما يلتزم المؤمن بالتعويض من الخسائر والأضرار التي تلحق بمؤمن له سواء كان مصدرها حالات طارئة أو ناتجة عن خطأ غير متعمد منه او التي يمكن أن تتسبب في وقوعها أشخاص يقعون تحت المسؤولية وكذالك الأضرار التي تسببها الأشياء والحيوانات الواقعة تحت تصرف المؤمن له .

ويتم دفع التعويض كقاعدة عامة للمؤمن له أو لخلفه الخاص ، وأخيرا يمكن أن نقول أن سداد مبلغ التامين وكذالك دفع الأقساط إذا لم يتم تسويتها بالطرق الودية فغالبا ما تثير المطالبة بمبلغ التامين وتحديده خلافات بين أطراف مختلفة لهم مصلحة في التأمين وقد تؤدي لبعض منهم إلى اللجوء إلى جهات أخرى للفصل في النزاع (طالبة جميل باشا سعاد مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ص 26-27-28')

لشركات التأمين وظائف متكاملة تختلف بشكل واضح عن الوظائف المحددة في مجال الإدارة كما موضح بالشكل التالي :

وظيفة التسعيرة :

هذه الوظيفة تهتم بمعرفة القسط الواجب دفعه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده ، ومنه فإن هذه الوظيفة تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة بما يتناسب مع درجة احتمالتحقق من الخطر و ويتناسب مع مبلغ التأمين والظروف المحيطة بالخطر المؤمن ضده ..

وظيفة الإنتاج :

يقصد بها في مجال تأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين وعملية البيع التي تقوم بها شركة التأمين هي خدمة التأمين وغالبًا ما يشار إليها باسم الوكلاء أو المندوبين اسم المنتجين.
أما شركات التأمين المتخصصة في التأمين على الحياة ، يطلق على الدائرة المتخصصة في إنتاج بإسم دائرة المبيعات .

وظيفة الاكتتاب :

هذه الوظيفة تهتم بتبويب طالبي التامين بموجب السياسة التي تحددها شركة التامين بما يحقق أهدافها ، ويهدف الاكتتاب إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين مختلفة وبتالي تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول الطلبات وإصدار الوثائق المتوقع أن ينتج عنها أرباح وترفض الطلبات المتوقع ينتج عنها خسائر وتقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غايات الشركة وقد تقوم

هذه السياسة على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة والتي تعطي ربحا منخفضا أو تكون سياسة الشركة الحصول على عدد قليل من الوثائق التأمين والتي تعطي ربحا مرتفعا وعادة ما تقوم الشركات بإصدار دليل تبين فيه أنواع التأمينات التي تقبلها وأخطار التي تقبلها والمناطق الجغرافية التي تعمل بها الأخطار التي يجب أخذ الموافقة عليها مسبقا وغبر ذالك

وظيفة تسوية المطالبات :

تقو م هذه الوظيفة بدفع تعويضات للمؤمن عليه أو له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال التسوية الخسائر الشخص المسؤول عن التسوية ومستوى الخسائر وهناك ثلاث أسس متبعة :

– التحقق من صحة المطالبة المقدمة

– إنصاف والسرعة في تسديد المطالبات

– تقدم مساعدة للمؤمن لهم

–وظيفة إعادة التأمين :

تعتبر إعادة التأمين أهم وسائل إدارة الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين وذلك عن طريق توزيع الخطر على عدة هيئات تأمين في مناطق مختلفة ووظيفة إعادة التأمين يقصد بها نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على تحمله وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين وعقد إعادة التأمين هو عقد يشبه إعادة التأمين إلا أن أطرافه مختلفة هي شركة التأمين وشركة إعادة التأمين .(غالب عوض الرفاعي – عيد أحمد أبو بكر ، من 19إلى 20 ديسمبر 2009.)

المطلب الخامس : ماهية شركات التأمين

شركات التامين هي شركات مالية تقدم خدمة التامين لمن يطلبها مقابل ما تتلقاه من أموال من المؤمن لهم، وهي كذلك شركات تستعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم يعيد استثمارها لهم مقابل عائد.

أولا: مفهوم شركات التأمين

هناك العديد من التعاريف لشركات التامين نذكر منها:

1- هي وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم، ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد ،وبالتالي يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها. (عبد الغفار حنفي، 2000، ص127)

2- هي منشاة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أو المنشاة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم والمستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن عليها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب. (أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، 1986، ص86)

3- وقد عرفها الدكتور ناظم أحمد الشمري على أنها :مؤسسة مالية تقوم بتوفير التامين للأفراد والمشروعات من المخاطر والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها بدافع التعويضات المالية لهذه الجهات المتضررة، وتعد شركات التامين ذات أهمية كبيرة في تجميع الموارد المالية من أقساط التامين ،وتستخدم هذه الموارد في إقراض مختلف المشاريع التي تكون بحاجة للتمويل، وتحقق أرباحها عن طريق الفرق بين نشاطها الدائن والمدين. (ناظم محمد الشمري، 1995، ص161)

4- كما يمكن تعريفها بأنها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا ،فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائده. (منير إبراهيم هنيدي، 1999، ص397)

5-إن شركة التامين هي الطرف الأول في عقد التامين والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التامين الوحيد أو مجموعة الأقساط والتي تدفع في شكل منتظم والتي تقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التامين المقرر.(محمد مختار الهانسي، إبراهيم النبي حمودة، مرجع سبق ذكره ،ص86 .)

ثانيا :أنواع شركات التامين

توجد مجموعة من التقسيمات لشركات التامين ونحن اعتمدنا في تقسيمها إلى :

أ/ الأشكال القانونية لشركات التامين

تصنف شركات التامين إلى:

1 - شركات المساهمة: تكون الملكية في شركات المساهمة أو شركات الأسهم في يد حملة الأسهم العادية ،الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة وتصريف أمورها، ويضع الخطة التأمينية والاستثمارية للشركة ويشرف على تنفيذها ،وللمساهمين الحق في الربح الصافي الذي تحققه حيث تقوم هذه الشركة بحماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن منها،

أن هذا النوع من الشركات يتميز بكبر رأس مالها وهذا راجع للعدد الكبير من المساهمين. (منير إبراهيم هنيدي، مرجع سبق ذكره، ص 405-406 .)

2 - شركات الصناديق: هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار ،فهي لا تصدر أسهما، إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات استثماراتها لها تأثير كبير فهي تغطي ارتفاع تكلفة التامين مقارنة بشركات المساهمة.(حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص127.)

3 - الجمعيات التعاونية: يقصد بها الجمعية المؤلفة من أشخاص تجمعهم روابط المهنة الواحدة ،أو يعملون لدى مشغل واحد، وهذه الجمعيات تقوم على أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة، إذ أنها تنشا برأسمال غير محدود، وتحدد مسؤولية كل عضو وفق قيمة اشتراك كل عضو المحدد والمطلوب سداده. (خيرت ضيف، 1994، ص5)

4- الحكومة كمؤمن: يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب والزلازل والبراكين، فتقوم الدولة بدور المؤمن إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التامين الأخرى، والهدف هو إصلاح اجتماعي، وتوزيع المداخل بعدالة وحماية الأفراد من العجز والفقر. (محمد مختار الهانسي، إبراهيم النبي حمودة، مرجع سبق ذكره ،ص86 .)

ب/الأشكال الفنية لشركات التأمين:

تنقسم شركات التامين وفقا للشكل الفني إلى :

1 - شركات التامين على الحياة: تمثل شركات التامين على الحياة احد مكونات النظام المالي في أي دولة فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التامين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التامين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة ،وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع ،كما قد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التامين المدفوعة ومن ثم فان شركات التامين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلا أقساط التامين وإعادة ضخها إلى سوق رأس المال. (رسمية قريا قص،1999 ، ص186 .)

2 - شركات التامين العام: عادة ما يقصد بشركات التامين العام كافة الشركات التي تقدم مختلف أنواع التامين العام عدا التامين على الحياة، وهكذا ينحصر التامين العام في التامين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير ،وعادة ما يعطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة ،وتامين النقل بأنواعه يغطي الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة أما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها

التامين ضد حوادث السيارات ،حيث يدفع مبلغ التامين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم.(منير إبراهيم هنيدي، مرجع سبق ذكره، ص405 .)

3 - شركات إعادة التامين: تقوم عمليات التامين على فكرة توزيع المخاطر وقد يطلب من شركات التامين أن تؤمن لعملائها بما يزيد على طاقتها فتقوم شركة التامين بالاحتفاظ لنفسها بجزء مناسب من العمليات التي تتعاقد عليها، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تامين أخرى وبالتالي توزع الخطر على عدة مؤمنين ويطلق على هذه العملية بإعادة التامين .(رسمية قريا قص، مرجع سبق ذكره، ص148 .) تسمى شركة التامين الأولى بالمؤمن المباشر بينما تلقب الشركة التي أعيد لديها التامين بشركة إعادة التامين .ويلاحظ أن عملية إعادة التامين هي عملية داخلية بين شركات التامين لا دخل للمؤمن له بها، ولذلك فان المؤمن المباشر يلتزم بدفع تعويض إلى المؤمن له، حتى ولو لم يحصل المؤمن المباشر من الشركة المتنازل لها على قيمة نصيبها في الخطر الذي قبلت التامين عليه، وذلك لان المؤمن له لا يدخل طرفا في عقد إعادة التامين.(نفس المرجع، ص148 .)

وفي الأخير نستنتج أن الشكل الذي يتخذه المؤمن يختلف باختلاف طرق إجراء التامين وباختلاف نوع التامين، وتعتبر شركات التامين على الحياة هي الأكثر فعالية لأنها تعبر عن الادخار .

المطلب السادس : وظائف شركات التامين وهيكلها

تتجلى وظائف شركات التامين فيما يلي :

1 - التسعير:تهتم وظيفة التسعير بمعرفة القسط الواجب دفعه من المؤمن نظير الخطر الواجب تأمين ضده وبالتالي هذه الوظيفة تضع سعر لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر،ومبلغ التامين والظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده حيث يقوم بدراسة الإحصائيات الخاصة بالولادات والوفيات والأمراض والحوادث بناءا على هذه المعلومات وبالإضافة إلى المعلومات التي تقوم بتجميعها من مؤسسات رسمية وخاصة تقوم بتحديد واحتساب أسعار التأمينات المختلفة ويجب أن يكون سعر التامين كافيا لتغطية الخطر المؤمن ضده وان يدير بعض الربح من وراءه. (أسامة عزمي سلام 2007 ، ص 157-158.)

2 - الاكتتاب:تهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التامين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغاياتها، ويهدف الاكتتاب إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التامين المختلفة ،وبذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق المتوقع أن ينتج عنها أرباح وترفض الطلبات التي ينتج عنها خسائر، وتقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسة واضحة

للاكتتاب تتماشى مع غايات الشركة، وقد تكون هذه السياسة الحصول على عدد كبير من عقود التامين المختلفة والتي تعطي أرباح قليلة أو الحصول على عدد قليل من عقود التامين والتي تعطي اربحا كبير.

وتحصل شركة التامين عن المعلومات اللازمة لعملية الاكتتاب من مصادر عديدة، أهمها :

طلب التامين تقرير مندوب الشركة للاستعلام عن مصادر خارجية كالمركز المالي ،الفحوصات الطبية في حالة التامين على الحياة أو المرض . (أسامة عزمي سلام ،مرجع سبق ذكره، ص 157- 158 .)

3 - الإنتاج: يعني الإنتاج كل ما يتعلق بالمبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التامين والتي تتمثل في الخدمة التأمينية ،فعلى سبيل المثال في شركات المختصة في تامين الممتلكات والمسؤولية توجد دوائر تسويق تحتوي على موظفين عاديون بالإضافة إلى موظفين فنيين على درجة عالية من الخبرة في مجالات التامين المختلفة ،حيث يقومون مثلا بشرح برنامج تامين جديد للمؤمن لهم ،كما تقوم شركات التامين عامة بمجموعة واسعة من النشاطات التسويقية كتطوير فلسفة التسويق، وتقييم الدور الذي تحتله في سوق التامين ،ووضع خطط للإنتاج قصيرة وطويلة الأجل ،كما تقوم بتطوير برنامج تأمينية جديدة لتلبية حاجات المستهلكين والمؤسسات التجارية ووضع استراتيجيات جديدة للتسويق بالإضافة إلى إعلان عن الوسائل التأمينية الجديدة من وسائل الإعلام المختلف (يزيد منير بصيني، 2006، ص72.)

4 - الاستثمار والتمويل: كون أقساط التامين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية فانه سيتوافر لدى شركة التامين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها، ترد أهمية الاستثمار والتمويل برمتها في تأمينات الحياة إذ أن على الشركة أنتحقق أرباحا كافية وضمانا أكيدا لحملة وثائق التامين ولكثافة السيولة وضرورة توفير الضمانات الكافية.(محمد رفيق المصري ،2009، ص 90)

5- إعادة التامين: ويقصد بإعادة التامين نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى اقدر على تحمل هذا الخطر وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التامين، وعقد إعادة التامين هو عقد يشبه عقد التامين، إلا أن أطرافه تكون مختلفة. (أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص)163

6- إدارة النشاط التسويقي: تعتمد شركات النامين قنوات متعددة لتسويق خدماتها التأمينية ومنها التسويق المباشر والوكلاء والمنتجون وكذلك اعتماد أسلوب التسويق من خلال شركات التامين الأخرى والتسويق الناتج للخدمة التأمينية إنما يشتمل على تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التامين والوصول إلى الزبائن المحتملين بأقل تكلفة ممكنة. (فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 194- 195)

7 - أنشطة تحديد احتمالات الخطر : يرتبط قسط التامين ارتباطا وثيقا بعمل الخبير المتخصص في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التامين ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها وذلك إلى جانب ما يتم توقعه من متغيرات يكون لها تأثير في إحداث تغيير في تلك المعدلات مستقبلا.

8 - إدارة الموجودات ومصادر الأموال : وتمثل إدارة عناصر موجداتها ومكونات محفظة استثماراتها أي المجالات التي يتم بها توظيف الأموال ،وكذلك دراسة وتحليل مصادر الأموال من حيث كلفتها ومكوناتها والمرونة التي تتوفر فيها (نفس المرجع، ص 195)

9- المحاسبة : قسم المحاسبة مسؤول عن عمليات المحاسبة المالية لأي مؤمن ،ويعد المحاسب التقارير المالية ويوضح الميزانيات بالتفصيل ،ويحلل العمليات المالية في الشركة، ويتتبع اثر ملايين الدولارات التي تخرج أو تدخل لأي شركة نموذجية كل عام ،ويتم إعداد التقارير الدورية بالتعامل مع دخل القسط ،مصروفات التشغيل ،والمطالبات ودخل الاستثمار وكوبونات حاملي الوثائق. (محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي ، ص818- 819)

10-القانونية: ففي التامين على الحياة، يستخدم الحاملون في الاكتتاب المتقدم والتخطيط للتصرف بالأملاك ويضع أيضا الحاملون الصياغة القانونية وشروط الوثيقة الجديدة قبل بيعها للجمهور.

11-خدمات التحكم في الخسارة : التحكم في الخسارة هو جزء مهم في إدارة الخطر ،ويقدم مؤمنو الممتلكات و المسؤولية نموذج خدمات عديدة للتحكم في الخسارة، وتشمل هذه الخدمات إرشادات نظام الإنذار المبكر، نظام الرشاشات التلقائية ،منع النيران، والأمان والصحة المهنية ...الخ .

12-تشغيل البيانات: لقد احدث استخدام الحساب الآلي ثورة في صناعة التأمين، وذلك عن طريق الإسراع في صناعة التأمين.

عرض هيكل شركات التأمين: (زروقي إبراهيم، وآخرون، 03-04- ديسمبر 2012)

بعد سنة 1995 ظهرت عدة شركات خاصة، إما كفروع لشركات أجنبية أو مؤسسات جزائرية حيث سمح لها بمزاولة كل عمليات التامين وإعادة التامين ونذكر منها:

الشركات:

1 -الجزائرية للتأمين وإعادة التامين **RAAC** أنشئت سنة 1963 برأسمال 27 مليار دينار تتخصص في الأخطار الصناعية.

2 -الجزائرية للتأمين (شركة مصرية جزائرية) **SAA**أنشئت سنة 1963 برأسمال 31 مليار دينار تخصص في السيارات.

3- الجزائرية للتامين الشامل **CAAT**أنشئت سنة 1985 برأسمال 5.1 مليار دينار تتخصص في أخطار النقل.

3 -المركزية لإعادة التامين **CCR** أنشئت سنة1975 برأسمال 2مليار دينار تتخصص في إعادة التمين.

- **التعاضديات**

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي **CNMA** برأسمال 100 مليون دج تتخصص في تامين الأخطار الفلاحية .

التعاضدية الجزائرية **MAATEC** برأسمال 100 مليون دج تتخصص في تأمين أعمال التربية والثقافية.

المعتمدة بعد صدور الأمر 91-07 المتعلق بالتأمينات

- **شركات التامين المتخصصة**

1-الشركة الجزائرية لضمان الصادرات **CAGEX**رأسمالها450 مليون دج تتخصص لضمان العمليات الموجهة للتصدير تأسست عام 1996

2-شركة ضمان القرض العقاري **SGCI** رأسمالها 1 مليار دج تتخصص في تقديم ضمانات القروض العقارية تأسست عام 1997.

3-الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار **ICGA**رأسمالها2مليار دج تتخصص لممارسة عماليات التامين المرتبطة بمنح قروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأسست عام 1998.

شركات التامين الأخرى

1-شركة التامين وإعادة التامين **AIRGLATSUT** رأسمالها8.1 مليار مليون دج شركة جزائرية بحرينية قطرية تأسست عام 1997.

2-الشركة الدولية للتامين وإعادة التامين **CIAR** رأسمالها46 مليار مليون دج تتخصص للقيام بمختلف أنواع التامين تأسست عام 1998.

3-الجزائرية للتأمينات 2A تأسست سنة 1998 برأسمال 500 مليون دج

4-شركة تأمين المحروقات CASH تخصصت للقيام بتامين المحروقات رأسمالها 8.1 مليار مليون دج

5-الشركة المتوسطية للتامين MAG تتخصص بالقيام بمختلف أنواع التامين تأسست عام 2001 .

6-الشركة العابرة للقارات وإعادة التامين ANAH-RAIS تأسست عام 2001.

7-شركة ريان للتامين تأسست عام 2001 .

9 - أما كالرديف الجزائر التي أنشئت بالجزائر سنة 2006 فهي متخصصة في التامين على الأشخاص وقد صنفت الشركة الأم كالرديف *اس ا* في المرتبة الرابعة بفرنسا في قائمة المؤمنين على الحياة وهي ناشطة في 36 بلدا وتؤمن 35 مليون شخصا وهي لا تمتلك شبكة خاصة بل تعتمد على شبكات بنكية لشركاتها عبر 150 بنكا في العالم . (مقالة منشورة عبر جريدة الشروق online، الثلاثاء 10فيفري 2009)

المبحث الثاني :مدخل عام للتنمية الاقتصادية

المطلب الأول :تعريف التنمية الاقتصادية وأهميتها

أولا :تعريف التنمية الاقتصادية

في هذا المطلب سوف نتحدث عن مفهوم التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى النمو الاقتصادي والتفرقة بينهما وأيضا الأهداف الرئيسية للتنمية كالتالي:

تعريف التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتفرقة بينهما:

عندما نتحدث عن التنمية نستحضر قضية التفرقة بين مصطلحين أساسيين هما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، فالبعض يعتبرهما مرادفين ولكنهما في حقيقة الأمر مصطلحين مختلفين ولأجل هذا سوف نوضح مفهوم كل مصطلح على حدي.

1-النمو الاقتصادي:

يمكن تعرفيه على أنه: {الزيادة المتواصلة على فترة طويلة للكميات المعتبرة والتي تواصلها يستلزم تحول في الهياكل الاقتصادية } (J. PHARTIN.HISTOIRE ET.1992, p35.)

ويعرفه البعض على أنه": " توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع التي يرغب فيها سكانها" (EVERETTE, HAGEM, , 1988, p25.)

ويقصد كذلك بالنمو الاقتصادي: " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (عبد النعيم محمد مبارك، 1999،.)

وعليه فان: معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل النمو القومي – معدل نمو السكان.

2-التنمية الاقتصادية:

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: هي الزيادة التي بموجبها يرتفع الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن (Matoukbelattaf, , 2010, p07.)

كما عرفها الاقتصاديون أيضا بأنها: عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطرار هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان (أي معدل الزيادة في نمو الدخل أكبر من معدل زيادة عدد السكان) بحيث هناك تغير في هيكلة الاقتصاد في الدولة (Matoukbelattaf, 2010, p07.)

ثانيا :أهمية التنمية الاقتصادية :

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية في العنصرين التاليين :

1- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة :

للحد من حدتها يجب أن تحقق الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتقدم والمسيرة مع الدول المتقدمة وفي هذا السياق يجب الرجوع إلى مجموعة من العوامل التي تساعد في تلخيص شدة هذه الفجوة ومن خلال

المجموعتين التاليتين سوف نوضح ذلك :

أ- مجموعة من العوامل الاقتصادية:

تؤثر هذه العوامل على الجانب الاقتصادي وتتمثل في:

- ✓ الاعتماد الاقتصادي على الخارج.
- ✓ انتشار نمط واحد للإنتاج.
- ✓ ضعف الهيكل الصناعي.
- ✓ ضعف البنية التحتية الزراعية.
- ✓ نقص رأس المال.
- ✓ انتشار البطالة.
- ✓ انخفاض دخل الفرد ومستوى المعيشة.
- ✓ سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- ✓ ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات.

ب- مجموعة العوامل غير الاقتصادية:

- ✓ تؤثر هذه العوامل على الجانب غير الاقتصادي والتي تتمثل بدورها في:
- ✓ الزيادة السكانية الهائلة.
- ✓ تدني مستوى الصحة.
- ✓ سوء التغذية.
- ✓ انخفاض مستوى التعليم.
- ✓ ارتفاع نسبة الأمية.

لذلك ، يجب على الدول النامية أن تتغلب تدريجياً على هذين النوعين من العوامل من خلال تبني رؤية وإستراتيجية مدروسة جيداً وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة

2- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي :

التنمية الحقيقية يجب أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على التبعية لا يعني حصول الدول النامية على الاستقلال السياسي للقضاء على حالة التبعية ، خاصة في حالة زيادة المشاريع وهي التي أقامتها هذه الدول بعد الاستقلال وتحتاج فيها إلى تعاملات تكنولوجية ومالية مع الدول المتقدمة ، ولهذا السبب إنه يزيد ويعمق أواصر التبعية للدول النامية.

من أجل التخلص من هذه التبعية ، يجب تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة من خلال خلق تنمية حقيقية تعتمد على الذات من خلال الاستغلال المناسب والكامل للموارد المتاحة في الدولة.

المطلب الثاني:أهداف ومقومات التنمية الاقتصادية

أهداف التنمية الاقتصادية :يمكن تمييز ثلاث أهداف أساسية للتنمية الاقتصادية وهي كما يلي : (رمزي علي إبراهيم سلامة، 1991 ،ص.113)

أ. توفير الاحتياجات الأساسية:

لاستمرار الحياة يحتاج الأفراد إلى الحاجات الأساسية المتمثلة في الغذاء السكن والصحة والحماية من الأخطار المختلفة ، وأن التنمية الاقتصادية شرط ضروري للتحسين جودة الحياة.

ب- رفع المستوى المعيشي للأفراد:

ويتحقق ذلك من خلال زيادة دخول الأفراد وتوفير فرص العمل والرفع مستوى التعليم والصحة ، وتعزيز القيم الإنسانية والثقافية في المجتمع.

ج- توفير عنصر الحرية:

يقصد بالحرية تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم وتخليصهم من العبودية والتبعية ، بتحقيق التنمية الاقتصادية ، تزداد حرية الأفراد وقدرة الدولة على اتخاذ القرار في مصيرها.

يرتبط تطوير أهداف التنمية بتطور مفهوم التنمية ، لذلك يجب إضافة هدف آخر وهو الحفاظ على البيئة ، حيث أن تحقيق رفاهية الأجيال الحالية لا ينبغي أن يكون على حساب استنزاف الموارد الطبيعية ، لأن ذلك هو المساس بحقوق الأجيال القادمة.

وقد توصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2000 على تحقيق ما يعرف بالأهداف

الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 ،المتشكلة من ثمانية أهداف ، وهي: (الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015 ،نيويورك، 2015 ، ص.4-8.)

1) **القضاء على الفقر المدقع والجوع:**

ويشمل خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف ، بالإضافة إلى توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع , وانخفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و 2015.

2 - تحقيق التعليم الابتدائي الشامل: ويشمل ضمان تمكين الأطفال في كل مكان ، ذكورا كان أم إناث من المدرسة الابتدائية بحلول عام 2015.

3) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

4- الحد من وفيات الأطفال:

ويشمل ذلك حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام2015.

5- تحسين صحة الأم.

6 - مكافحة الإيدز والملاريا وأمراض أخرى.

7. ضمان الاستدامة البيئية.

8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:

ويشمل ذلك إنشاء نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والامتثال مع القواعد وإمكانية التنبؤ وعدم التمييز ، ومساعدة أقل البلدان نمواً بإعفاء صادراتها من التعريفات الجمركية. ووضع برنامج لتخفيف عبء الديون عن تلك الدول وزيادة المساعدات التنموية لتلك الدول التي أعلنت التزامها بالحد من الفقر.

كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2014 ، هناك هدف آخر يجب السعي لتحقيقه

ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية التي تعمل على بناء القدرة على الصمود ومواجهة المخاطر التي تهدد مكاسب التنمية. أين لا بد من اتخاذ تدابير وقائية تحمي البلدان من الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والسياسة بما في ذلك استمرار رفاهية الشعب الذي هو الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية.

مقومات التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من الاقتصاديين يتفقون على أن التنمية الاقتصادية لا تحتوي على مقومات النجاح ما لم تضم ثلاثة عناصر أساسية هي :(محمد صفوت قابل ، مرجع سبق ذكره ، ص 75-76.)

1- التغيير الهيكلي:

التغيير الجوهري في العلاقات البنيوية التي يتسم بها الاقتصاد الوطني من خلال تطوير هيكل الاقتصاد الوطني , من اقتصاد يعتمد على إنتاج السلع الأولية إلى اقتصاد متنوع تلعب فيه الصناعة دورًا متزايدا مما يؤدي إلى زيادة نسبة الإنتاج الصناعي إلى دفع المنتج القومي ، وهذا يؤدي إلى العديد من التغييرات الهيكلية منها ما يحدث لنسبة الأشخاص العاملين في الصناعة ، جملة الأفراد و العاملين وكذلك التغير في المستوى الفني للإنتاج.

2- الدفعة القوية:

تعني ضرورة وجود حد أدنى من الموارد الاستثمارية اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية.

3- الإستراتيجية المناسبة:

تشير الإستراتيجية إلى مجموعة السياسات والوسائل التي تستخدم لتوجيه موارد المجتمع لتحقيق أهداف المجتمع لتحقيقها لاشك أن الإستراتيجية التي يتبناها المجتمع تتأثر بعوامل متعددة وعند تحديد الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية نجد ما يسمى بإستراتيجية النمو المتوازن من جهة وما يسمى الإستراتيجية نمو غير متوازن من ناحية أخرى.

أ – إستراتيجية النمو المتوازن:

يرى مؤيدو هذه الإستراتيجية أنه من الضروري توجيه دفعة قوية من الاستثمارات إليها جبهة عريضة من المشاريع الاستثمارية ، ولكي ينجح ذلك ، يجب إنشاء جميع الصناعات والمشاريع في نفس الوقت ما يؤدي إلى إنشاء اقتصاديات خارجية لمختلف الصناعات ويلاحظ أن هذه الإستراتيجية متوازنة فقط أثناء عملية تنمية النطاق الأفقي للإنتاج.

وقد تم انتقاد هذه الإستراتيجية في عدة نقاط ، أهمها أن حجم الاستثمارات المطلوبة لهذه الإستراتيجية يفوق قدرات الدول المتخلفة.

ب– إستراتيجية نمو غير متوازنة :

تعتبر هذه الإستراتيجية أن عدم القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار من أهم الأمور التي تفتقر إليها الدول المتخلفة. لذلك ، فهو يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى توجيه الاستثمارات نحو عدد محدود من المشاريع والاستثمارات. تركز الاستثمارات الإضافية على المجالات التي تسببت في عدم التوازن لإعادة التوازن والتركيز على عدد محدود من المشاريع ذات أعلى معدل ارتباط إجمالي ، حيث أن حجمًا معينًا من الاستثمار في هذا المشروع على مدار فترة معينة سيحفز الاستثمار. وقد تعرضت هذه الإستراتيجية لانتقادات لأنها تفترض عدم وجود نقص في الموارد المالية ، بينما يشير واقع الوضع إلى أن الدولة المتخلفة تعتمد في هذه الإستراتيجية على القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة .وهو ما أثبت الواقع العملي صعوبة حدوثه في الدول المتخلفة وخاصة القطاعات الأكثر أهمية للتنمية الاقتصادية

المطلب الثالث : أبعاد ومتطلبات التنمية الاقتصادية

1/–أبعاد التنمية الاقتصادية:

يضم تعريف التنمية الاقتصادية مجموعة أبعاد مختلفة نذكر منها:

4–1 / البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية:

يعتمد هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التأخير ، وبالتالي يحدث التطور من خلاله القضاء على خصائص التخلف واكتساب الخصائص السائدة في الدول المتقدمة.

إن المفهوم المادي للتنمية, يبدأ الاقتصاد بتراكم قدر معين من رأس المال. هذا يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الميكانيكية ، بطريقة تحقق أولوية إنتاج السلع وتشكيل السوق الداخلية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية والتصنيع ارتباطا وثيقا. ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل إنتاجي.

4-2 / البعد الاجتماعي للتنمية:

يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية في التغيرات في الهياكل الاجتماعية والاتجاهات الديموغرافية والمؤسسات الوطنية تعمل على تقليص التفاوتات في الدخل وتجنب الفقر المدقع.

4-3 / البعد السياسي للتنمية:

أدى انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية ، وحلّت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. هذه التنمية تتطلب التحرير والاستقلال الاقتصادي. يشمل البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية مقرونة بالتبعية الاستعمارية المباشرة.

4-4 / البعد الدولي للتنمية:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال فرضت على المجتمع الدولي وأدت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وظهور المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وشهد عقد الستينيات إنشاء(GATT) (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية).

وكذلك ظهور الأونكتاد UNCTAD(أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) ، وهدفه تسعى هذه المنظمات إلى إقامة علاقات دولية أكثر مساواة

4-5 / البعد الحضاري للتنمية:

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل جميع جوانب الحياة ويؤدي إلى ولادة حضارة جديدة. يرى البعض التنمية كمشروع نهضة حضاري. التنمية ليست مجرد عملية الاقتصاد التكنولوجي هو بالأحرى عملية بناء حضري تؤكد فيها المجتمعات شخصيتها وهويتها البشرية. (مذكرة الدكتورا قنادزة صفحة 48-49)

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية:

تتطلب التنمية الاقتصادية مجموعة من الشروط والمتطلبات الأساسية التي توضع لتحقيقها سواء من قبل الأفراد أو الحكومات أو المنظمات المعنية بقضايا التنمية ومن هذه المتطلبات : (مدحت القريشي ، 2007. ، ص 134-135.)

أولا – تراكم رأس المال

يتحقق التراكم من خلال عملية الاستثمار التي تنطوي على توافر حجم كاف من المدخرات الحقيقية يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلاً من توجيهها إلى مجالات الاستهلاك ، و الاستثمارات في البنية التحتية التي تعزز قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات وكذلك الإنفاق المستهدف للبحث والتطوير ، "الوصول إلى المعرفة" مما يساهم في تحسين إنتاجية العمل وكذلك الإنفاق الاجتماعي يجعل الفرد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية.

ثانيا – الموارد البشرية

الموارد البشرية هي مصدر المواهب والقدرات والمهارات والمعرفة والأفكار التي تشكل أساس عملية الإنتاج ولهذا فإن الموارد البشرية لها دور مهم في عملية التنمية ، لأن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت ، يتم تقسيم الموارد البشرية بين مجموعتين. الأول هي مجموعة "الوظيفة الشاغرة" ، والتي تشمل أرقام الموظفون والمجموعة الثانية هي مجموعة "مهارات الإدارة" ، والتي تشمل الإدارة والقادة ومسيري الوظائف. لقد أعطى شوم بيتر هذه المجموعة دورًا رئيسيًا في تحقيق التنمية ، حيث أن المنظم هو الذي يدرك الفرص التي يجب تحقيقها. ووسائل جديدة وأساليب جديدة لإنتاج وتطوير منتجات جديدة وفي كل هذه الأنشطة فإن المنظم يخوض مخاطر كبيرة لتحقيق الهدف.

ثالثا – الموارد الطبيعية

تُعرَّف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل الهبة الطبيعية للأرض. الموارد الطبيعية هي الأساس التنمية ، خاصة في مراحلها الأولى ، إذا تم استخدامها بشكل مناسب ، وكلما زادت الموارد الطبيعية للبلاد عندها تكون حافزًا ومحفزًا للنمو المتقدم ، لا يُنظر إلى الموارد الطبيعية على أنها عائق للتنمية ومن الأمثلة على ذلك اليابان ، التي تحقق تنمية رائدة في غياب هذه الموارد.

الرابع– التكنولوجيا

التكنولوجيا هي المحرك لعملية التنمية لأنها الفرق بين الدول التي حققت تنميتها والدول التي لا تزال لديها في عملية النمو أو التخلف ، يعد التقدم التكنولوجي سمة من سمات مزايا الدول المتقدمة ، مثل المعرفة العلمية التي يقوم على التجارب والنظرية العلمية التي تزيد من قدرة الشركة على تطوير أساليب تنفيذ العمليات. الإنتاجية والاتصال بأساليب المجتمع الجديدة وأفضلها ، وبالتالي يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية التطورات والتغييرات التكنولوجية لتوسيع وتحسين استغلال الطاقات الإنتاجية ، وقد بدأ التطور التكنولوجي منذ الثورة الصناعية في عدد قليل من البلدان والبلدان النامية يسعى استقلالها السياسي إلى اكتساب التكنولوجيا الحديثة من أجل رفع مستوى الإنتاج والدخل ومستوى المعيشة لكن هناك فرق بين

موقعي الإنتاج التكنولوجي والاستيراد لأن المركز الأول يولد زيادة الاستقلال والسيطرة من "مزايا البلدان المتقدمة". الموقف الثاني ، على العكس من ذلك ، يملي التبعية بكل أشكالها

"مزايا الدول المتخلفة".

وللتنمية متطلبات تتعلق بالخطط التنموية منها : (علي جدوع الشرفات ، 2010،ص 11.)

1- يجب تحديد أهداف التنمية على النحو الذي يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى في الاقتصاد الوطني يتم تنفيذ هذه الأولويات قبل الآخرين.

2- يجب أن تصاغ الأهداف بالشكل الذي يستخدم بكفاءة جميع عناصر الإنتاج المتاحة.

3- أن تحدد مستوى الطاقات البشرية والتنموية والإدارية والطاقات الأخرى اللازمة لتحقيق الأهداف التنمية الاقتصادية.

4- معرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدولة حتى لا تتعارض خطط التنمية معها

5- يجب ألا تتعارض أهداف خطط التنمية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض.

لتحقيق التنمية ، نحتاج أيضًا إلى توافر التسهيلات الاقتصادية ، "الأسواق الحرة ، والإعانات الحكومية" التي تهمنا من خلال خلق الفرص للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الإنتاج والتبادل والاستهلاك وضرورة توفير البيئة يجب على الفرد ممارسة أنشطته الاقتصادية بحرية مثل الترتيبات المتعلقة بالصحة والتعليم وغيرها من الضروريات وتوفر الحياة ضمانات الشفافية التي تعزز الثقة بين الأفراد فيما بينهم من ناحية وبينهم وبين الحكومات جزء آخر يضمن حرية التفاعل بين الأفراد بضمان الإفصاح والسلامة .(أحمد عارف العساف ،محمود حسين الوادي ، 2011 ، ص39)

في إطار ضرورات التنمية الاقتصادية ، تم تحديد ثماني أهداف إنمائية في إعلان الألفية الثالثة

فيما يخص مسألة التنمية الاقتصادية التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 2000 ، وهذه الأهداف كالآتي :(علي جدوع الشرفات ، 2010،ص12)

أ- توفير شروط عامة ملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ، بما في ذلك استقرار معين والهدوء لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ب- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي قد تؤدي إلى أوضاع اقتصادية غير مرغوب فيها مثل الركود الاقتصادي أو التضخم.

ج- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوتات في توزيع الدخل.

د- مد برامج تدريبية في الأنشطة الاقتصادية لاكتساب عدد معين من المهارات لدى المتدربين منهم الأنشطة التي تؤهلهم للمساهمة الفعالة في برنامج التنمية الاقتصادية.

هـ- تحديد إمكانيات التنمية الاقتصادية والفوائد المتوقعة من استخدام هذه القدرات.

و- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد واستخدام كافة عناصر الإنتاج لتحقيق هذا الهدف وخدمة هذه البرامج.

ي- السعي لتوفير الأساليب الفعالة ومتابعتها في تسريع الأنشطة الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية عالمية.

ن- تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية المتمثلة في زيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين التوزيع العادل للدخل وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة

المطلب الرابع :مؤشرات التنمية الاقتصادية وعقباتها

1/ مؤشرات التنمية الاقتصادية :

تتطور مؤشرات التنمية الاقتصادية مع تطور مفهومها ، وأدى هذا التغيير في المفهوم إلى بروز عدد كبير من المؤشرات التي لا يمكن احتسابها ، وسوف نتعامل مع أهمها.

أولا المؤشرات الاقتصادية الإجمالية والنسبية وحركة المؤشرات الاجتماعية :

تصف المؤشرات الاقتصادية خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للدولة (الناتج الوطني الخام ، الناتج المحلي الخام ، الدين ، الصادرات ، الواردات ، ...) ويمكن تقديمها في شكل نسب متوسطة من الكتلة الإجمالية (الدخل السنوي للفرد) أو معروضة كنسب مئوية مختلفة من الناتج الوطني الخام (معدل التصدير أو الاستيراد أو التجارة الخارجية أو الاقتراض) أو فيما يتعلق يبعضهما البعض (خدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات ، إلخ).(محمد عدنان وديع، 1997 ،ص.35)

أهم هذه المؤشرات :

1 /الناتج الوطني الخام (GNP) GNP أو الناتج المحلي الخام (GDP)

الناتج الوطني الخام هو القيمة الإجمالية للسلع الجاهزة والخدمات المنتجة في مجتمع معين في سنة معينة ، باستثناء البضائع الوسيطة. يشمل الناتج الوطني الخام إنتاج المواطنين المقيمين في البلد وكذلك إنتاج المواطنين المقيمين خارج هذا البلد. أما بالنسبة للناتج المحلي الخام ، فهو مشابه للناتج المحلي الخام ويشمل كل الإنتاج الذي يتم على مستوى بلد معين ، بما في ذلك إنتاج الأجانب المقيمين في ذلك البلد ، ولكن باستثناء واحد إنتاج مواطنين مقيمين بالخارج.(Dwight H. Perkins et d'autre , Op.Cit., p.53.)

2) الدخل الفردي

لا تشير المقارنة بين الدخل أو الناتج الوطني بين الدول إلى مستوى النشاط الاقتصادي أو التنمية أو النمو نظرًا لأن الاختلاف السكاني يشوه هذه المقارنة ، يتم حساب دخل الفرد بقسمة دخل الدولة على رقم السكان ، وهو مؤشر على مستوى معيشتهم ، وهذا المقياس يتيح المقارنة بين الدول ذات الخصائص الاقتصادية كما أنه يجعل من الممكن مقارنة دخل بلد ما بمرور الوقت (النمو).

ومع ذلك، فإن نصيب الفرد من الدخل لا يكشف عن توزيع هذا الدخل الحقيقي (مثل أي متوسط آخر) ، وبعد ذلك يفقد هذا المقياس أهميته لأن نسبة السكان الذين دخلهم الحقيقي بعيد كل البعد عن ذلك كبيرة. وعندما يتلاشى دخل غالبية السكان على متوسط الدخل المحسوب،هذا يعني أن جزءًا صغيرًا من المحظوظين سيحصلون على دخل أعلى بكثير من هذا المتوسط وينطبق الشيء نفسه على العديد من البلدان النامية. لذلك ، هذا القياس لا يشير إلى التطور اجتماعي.(محمد عدنان وديع، 1997 ، ص.36)

3) حركة المؤشرات الاجتماعية

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينيات لمعالجة أوجه القصور في مؤشرات التعبير المعترف بها على الحقائق والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتشمل مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية ، بما في ذلك التخطيط التنموي وتقييم التقدم نحو تحقيق أهدافها ودراسة السياسات البديلة وقد تم توجيه هذه الحركة نحو المناطق ذات الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الاحتياجات الأساسية وضمان النمو والرفاهية.(محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص 41)

لهذه المؤشرات مجموعة من المزايا المعينة مقارنة بنصيب الفرد من الدخل الوطني ، منها :

(أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، 2011 ،ص.54.)

أولاً: انها تهتم بالغاية والوسائل معاً.

ثانياً: العديد من المؤشرات الاجتماعية تظهر جانب التوزيع بالإضافة إلى المتوسط.

ثالثًا: يشير إلى التأخر ، بينما يصنف الدخل الفردي البلدان في ترتيب تصاعدي للدول

من الدول الأكثر فقرا إلى الدول الأكثر ثراء ، حيث أن بعض المؤشرات الاجتماعية قد لا ترتبط من حيث المبدأ بالفقر البلد ، وبالتالي يختلف عن معنى فجوة التأخر ، وسد الفجوة في بعض الجوانب مثل محو الأمية الكتابة ووفيات الأطفال يمكن أن تتحقق عند مستوى منخفض من دخل الفرد.

يجب أن يكون حذرًا في استخدام المؤشرات الاجتماعية ، إذا كان المرء يميز الجوانب الاقتصادية للتنمية مع القابلية النسبية المباشرة للقياس ، فإن معظم الجوانب الاجتماعية للتنمية وأهدافها لا يمكن قياسها بشكل مباشر ما لم يتم تحديدها بوضوح ، لذلك غالبًا ما تستخدم هذه المؤشرات لتقريب وقياس بعض القضايا مثل العدالة والأمن والتعليم وعناصر أخرى من السياسة الاجتماعية ، على سبيل المثال ، يعد الالتحاق بالمدارس مؤشرًا ضعيفًا للتعليم لأنه لا يقيس الحضور الفعلي في المدرسة ،و لا جودة التدريس ، ولا عدد الأطباء أو عدد الأسرّة يعبر حقًا عن المستوى الصحي.(أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، 2011 ،ص 55)

ثانياً: مؤشرات الحاجات الأساسية

ونظراً لأوجه القصور في أداء الناتج الوطني الخام لدوره في التنمية ، فقد بذلت محاولات عديدة لتلافي هذا النقص الذي تنوعت اتجاهاتها من تصحيح الناتج الوطني الخام إلى المؤشرات الاجتماعية ، ونظام الحسابات الاجتماعية والأدلة المركبة للتنمية.

أظهر هايكس و ستريتين " Streeten1979Hicks&" أن أنظمة الحساب الاجتماعي التي

تم دمج المؤشرات الاجتماعية في مفهوم موحد لم تتمكن من التغلب بنجاح على المشاكل الصعبة التي واجهتها.

علاوة على ذلك ، فإن محاولة تحسين الناتج الوطني الخام كمقياس للرفاهية الاقتصادية تفتقر إلى التبرير وتؤدي إلى ارتباك مفاهيمي.

استخلص هيكس وسيترتين إلى أن استخدام المؤشرات الاجتماعية والبشرية هو المساعد الأكثر شيوعًا للناتج الوطني الخام خاصة إذا تم العمل على المؤشرات في مناطق مركزية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

حدد العديد من المؤلفين الاحتياجات البشرية الأساسية ، واقترحوا الصيغ للإضافة إليها وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة ويمكن تصنيف الحاجات وفق مدخل الإشباع إلى : (محمد عدنان وديع، مرجع سابق،.ص. 47-48.)

- الاحتياجات التي يمكن تلبيتها من خلال العمل الفردي مثل الحب والصداقة وتقرير المصير ؛
- الاحتياجات التي يجب أن تلبيها الإدارة العامة وأنظمتها من الأمن والرعاية الصحية والمستلزمات وتزويد بالمياه
- الاحتياجات التي يمكن تلبيتها من المدخلين معا.

تستخدم مؤشرات الاحتياجات الأساسية في عدة استخدامات:

1) تستخدم كمركز للإشارة إلى حالة التنمية على المستوى الوطني

2. تستخدم كأداة لقياس الاستهلاك أو الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاهية

3-معايير التخطيط (مؤشرات ومعدلات النمو المستهدفة ، قياس التغيرات في مستويات الدخل فرد ...)

4) قياس جهود نظام الخدمة العامة.

5) تقييم آثار السياسات الاقتصادية وبدائلها على مدى تلبية الاحتياجات الأساسية المختلفة ؛

6. على الصعيد الدولي تحديد العجز في الاحتياجات الأساسية.

ثالثاً: قياس التنمية البشرية :

في عام 1990 ، ظهر أول دليل للتنمية البشرية **HDI**،وقد تم إجراء العديد من التغييرات عليه. ومنذ عام 2010 تحسب من تقرير التنمية البشرية أربعة أدلة مركبة هي مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية الذي يتم تعديله بواسطة عامل عدم المساواة ودليل الفروق بين الجنسين ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد. قدم تقرير 2014 مؤشر التنمية حسب الجنس ، الذي يقارن قيمة المؤشر ، يتم حسابه بشكل منفصل للنساء والرجال(.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014 ،ص. 161 .و ص.155.)

1 - دليل التنمية البشرية:

مؤشر مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي:

الحياة المديدة والصحية والمعرفة و مستوى المعيشة اللائق. يتضمن هذا الدليل أربعة مؤشرات أساسية وهي:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة: يتمثل في عدد السنوات التي يجب أن يعيشها المولود الجديد إذا استمرت أنماط معدلات الوفيات المسجلة حسب الفئة العمرية عند الولادة ، كما هي طوال حياته
- متوسط سنوات الدراسة: يشير إلى متوسط عدد سنوات الدراسة التي أكملها الأشخاص في الفئة العمرية 25 عامًا أو أكثر ، حسب المستوى التعليمي للسكان ، محسوبة وفقًا لسنوات الدراسة المفترض أن تكون يمر التلميذ بكل مرحلة من مراحل التعليم
- عدد سنوات الدراسة المتوقعة: هذا هو عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يكملها الطفل في سن الالتحاق.المدرسة ، بافتراض أن أنماط الالتحاق حسب الفئات العمرية تظل كما هي طوال حياة الطفل
- نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي: هذا هو إجمالي الدخل لاقتصاد معين (بالدولار معتمدة دوليًا) مقسومًا على إجمالي السكان المسجلين في منتصف العام.

2 – مؤشر التنمية البشرية المعدل بمعامل عدم المساواة :

لا يقتصر هذا الدليل على قياس متوسط الإنجازات لكل دولة من جانب الصحة وتعليم ودخل ، لكنها توضح كيف يتم توزيع هذه الإنجازات بين السكان. يوضح هذا الدليل المستوى التنمية البشرية الحقيقية بعد حساب التفاوتات. والفرق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المعدل يعطينا عامل عدم المساواة مقدار "الخسارة" في مستوى دليل التنمية البشرية المحتمل بسبب عدم المساواة الموزعة قيمة الدليل في الدولة.

3– دليل عدم المساواة بين الجنسين:

ويشمل مقياسا مركبا للاختلافات بين الجنسين في أبعاد الصحة الإنجابية والتمكين. والمشاركة في سوق العمل. تُقاس الصحة الإنجابية بمؤشرين: معدل وفيات الأمهات ومعدل المواليد حسب العمر المراهقة ، التمكين يقاس بعدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات ونسبة النساء اللواتي يفزن بجزء من تعليم ثانوي. يتم قياس المشاركة في سوق العمل من خلال المشاركة في القوى العاملة. تشير القيمة الأقل إلى دليل الفوارق بين الجنسين إلى أن الفرق بين الجنسين صغير والعكس صحيح.

4 – مؤشر الفقر متعدد الأبعاد:

وهو يلخص أوجه الحرمان المختلفة التي يواجهها الناس في التعليم والصحة والمعيشة .يصنف هذا الدليل السكان في مجموعة السكان الذين يعيشون في فقر متعددة الأبعاد والسكان المعرضون للفقر متعدد الأبعاد والسكان الذين يعيشون في فقر مدقع.

5- مؤشر التنمية حسب الجنس:

ويشمل قيمة مؤشر التنمية البشرية محسوبة على حدة لكل من المرأة والرجل. تشكل النسبة بين القيمتين مؤشر التنمية حسب الجنس. كلما كانت النسبة أقرب إلى 1 ، قل الفرق بين النساء والرجال.

رابعاً: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

بما أن التنمية المستدامة لها ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي ، لكي يتم قياسها يتطلب استخدام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى المؤشرات المؤسسية. يتم تمثيل هذه المؤشرات من خلال مايلي : (شريف بقة وعبد الرحمن العايب، ديسمبر 2008 ، ص.103-104)

1-المؤشرات الاقتصادية:

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ؛
- صافي المساعدات الرسمية للائتمان المتلقاة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2- المؤشرات الاجتماعية:

- مؤشر الفقر البشري
- نسبة البطالة
- نوعية الحياة.
- التعليم ؛
- معدل النمو السكاني.
- نسبة سكان الحضر.

3- المؤشرات البيئية:

- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية
- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة.
- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا.
- الأراضي المتأثرة بالتصحر.

- تغيير في مساحة الغابات.

4- المؤشرات المؤسسية:

- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة
- مشتركو الهاتف المحمول لكل 100 نسمة
- حواسيب شخصية لكل 100 نسمة
- مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة.

ولتأكد من ربط أبعاد التنمية المستدامة يبعضها البعض ومن ثم قياسها بشكل صحيح ، لجأت بعض البلدان إلى الأدلة بشكل أساسي لقياس التنمية المستدامة ، وأشهرها مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام (الذي نوقش في مؤتمر البيئة في فانكوفر ، كندا ،عام 1990.) فكرة هذا الدليل هي استنتاج انخفاض رأس المال المادي والاستهلاك رأس المال الطبيعي من الناتج المحلي الإجمالي للحصول على الناتج المحلي الإجمالي الصافي. (ماجدة ابوزنط،2005 ، ص. 78.)

قدم عام 1998 مؤشرا للإشارة إلى ما إذا كان بلد ما على طريق التنمية المستدامة ، وهو مؤشر

مؤشر الاقتصاد الحقيقي هو مقياس شامل لمعدل الادخار في أي بلد و يضع في اعتبار العوامل التالية:

- الاستثمار في رأس المال البشري.
- إهلاك الأصول الإنتاجية والمصنعة.
- لتدهور البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية.

يمكن حساب معدل التوفير الأصلي بإتباع الخطوات التالية:

1- الاستثمار المحلي الإجمالي + الإنفاق الجاري على التعليم (تعبير عن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري) = الاستثمار المحلي الموسع.

2. الاستثمار المحلي الموسع- صافي الاقتراض للخارج + التحويلات الرسمية من الخارج – قيمة الإهلاك الأصول المنتجة أو المحققة = صافي المدخرات الموسعة.

3- الاقتصاد الصافي الموسع – استنفاذ الموارد (مثل الموارد المعدنية والطاقة) = الادخار الأصيل

4) المدخرات الأصيلة – قيمة مقابلة الأضرار التلوث = مؤشر الادخار الأصيل .

مؤشر الادخار المتأصل هو المؤشر الأكثر شمولاً للأبعاد البيئية.(عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص.115-116)

2/- عوائق التنمية الاقتصادية

يوجد مجموعة من المعوقات أمام التنمية الاقتصادية وخاصة للدول المتخلفة نلخصها في الآتي:

1 / المعوقات الاقتصادية:

- نقص رأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.
- انخفاض مستوى الدخل ، والذي يترجم إلى انخفاض المدخرات وانخفاض مستويات التغذية.(بشار يزيد الوليد، 2008 ،ص(119).)
- عدم وجود فرص استثمارية مربحة.
- قلة المهارات المهنية ، مما أدى إلى انخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم.
- عدم التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.(حسين إبراهيم عيد، مرجع سبق ذكره، ص(90)
- ضعف البنية التحتية الصناعية والزراعية.
- سيادة الإنتاج الواحد .
- ضعف الموارد الطبيعية وعدم كفاية الاستغلال وعدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة.(محمد شفيق،، 1998 ،ص(70،77).)

2 / المعوقات الاجتماعية والسياسية والفكرية:

تكافح البلدان النامية للتغلب على العديد من العادات والمفاهيم التي لم تعد متوافقة مع المتطلبات

المجتمع الحديث ، الذي يؤثر سلبا على التنمية ، مثل وجود عدد كبير من الأطفال ، بالنسبة إلى دخل الفرد ، فيصعب تعليمهم وعلاجهم وسكنهم اللائق والعادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي.

بالإضافة إلى ذلك ، تفرط الحكومات في استخدام موارد المجتمع بطرق لا تتوافق مع متطلبات التنمية.

أما المعوقات السياسية فهي تتمثل في غياب تنظيم سياسي قادر على ضمان استقرار الدولة.

الذي يستبعد رأس المال الأجنبي والمحلي ، وبالتالي يؤثر بشكل مباشر على التنمية. (فايز إبراهيم الحبيب، 1985 ،ص45.)

3 / المعوقات التكنولوجية والتنظيمية:

حيثما توجد مشاريع اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها بمفرده ، يجب أن تكون موجودة للتعاون بينه وبين القطاع العام في هذا المجال ، لدفع عجلة التنمية إلى الأمام ، حيث يجب أن تتم التنمية في مختلف المجالات ، تحرز الإدارة تقدمًا مناسبًا لكل دولة في نقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري. مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية.

إضافة إلى سوء إدارة المنشآت وعدم فعالية النظام (علاء فرج الطاهر، 2011 ،ص(113).)تسرب العمالة الحكومية والماهرة من العديد من القطاعات الإنتاجية الأساسية. (محمد شفيق، مرجع سبق ذكره، ص(84،86).)

لإزالة هذه العوائق ، خاصة التكنولوجية والتنظيمية ، يجب أن نتحرك نحو مشاركة القطاع

شركة خاصة في مختلف المشاريع والاستثمارات للاستفادة من خبراتها في التنظيم والإدارة والضمان لنقل التكنولوجيا وبالتالي التحكم الجودة والتكاليف.

المطلب الخامس :مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وخصائصها :

1/مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

المشكلة الاقتصادية التي تواجهها معظم البلدان النامية هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمار

يعتمد نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية على قدرتها على زيادة معدلات الاستثمار ومستواه

يتناسب مع معدل النمو السكاني فيها وهنا تظهر مشكلة ضعف ونقص معدل الادخار في هذه الدول كعقبة لا غنى عنه في مواجهة معدلات الاستثمار المتزايدة مما يدفعهم للاعتماد على الدول المتقدمة للحصول علي القروض ضرورية لتحقيق تنمية اقتصادية متزايدة ومستمرة.

إذا كان الاقتراض من الدول المتقدمة إجراء تتطلبه سرعة التطور ومتطلباته المبكرة ، وإلا

أن تكون البلدان النامية معتمدة على نفسها بالكامل في تعبئة اقتصادياتها الوطنية لتوفير الموارد

ضروري للاستثمارات المطلوبة.

ولا شك أن الاستعداد لذلك يتطلب سن التشريعات اللازمة واعتماد السياسات المناسبة ومراقبة التنفيذ. استمر حتى يصل معدل الادخار الوطني إلى المستوى المطلوب وهذا يتطلب الحاجة

فهم كامل وواعي للبيئة الاجتماعية ومكوناتها الدينية والحضارية والثقافية ... وهذا يضيف إلى

ضرورة الاستفادة من أشكال وصور التمويل الدولي بحيث يصبح هذا المصدر محركاً للنمو الاقتصادي.(سمير محمد عبد العزيز، 1988 ،ص8.)

من بين مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

2-1 / الموارد المحلية:

تتكون مصادر التمويل الوطنية من جزأين رئيسيين ، الأول هو المدخرات الاختيارية ، والتي يقوم بها الأفراد المنظمات والمؤسسات طوعية والاختياري ، والثاني هو الادخار الإجباري وهو ما فُرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن سيطرة ، ولا فرق بين النوعين من حيث تكوين رأس المال ، والنزاع بأكمله يقتصر على مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة. المدخرات المحلية هي مدخرات قطاع العائلي يمكن استثمار هذا بشكل مباشر في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ، ويمكن أيضًا إقراضه لقطاع الأعمال العام والخاص وللحكومة ، إما بشكل مباشر أو من خلال وسيلة وسيطة مثل البنوك.

ومن مدخرات قطاع الأعمال الاحتياطيات والأرباح الغير الموزعة والمدخرات الحكومية الناتجة زيادة دخلها مقارنة بنفقاتها الجارية وبفضل ما يمكنها تحقيقه بفضل التضخم في مكان أقامتها صدر البنوك المركزية أموالاً جديدة ، تستخدم الحكومة بعضها في الاستثمار.(محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، 1999 ،ص(187.)

2-2 / تمويل بنكي:

تعتبر البنوك بأشكالها المختلفة من أهم المؤسسات المالية لتلبية الاحتياجات التمويلية لقطاع الشركات متنوعة ، بسبب عدم كفاية الموارد المستقلة ، واحتياجات قطاع الأعمال سواء أكان عامًا أم خاصًا سواء كانوا يعملون في الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى ، فإن كل رأس مال يمول رأس المال الثابت والعامل ، أي احتياجاتهم من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة

فيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة ، تقوم البنوك المتخصصة بشكل عام بتنفيذ "العقارات الزراعية والصناعية" بنوك الاستثمار ، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية وفق معايير معينة ووفقاً للتشريعات اللوائح المصرفية وضوابط البنك المركزي. بخصوص تمويل رأس المال العامل ، لإجراء مقابلة جرد المنتجات ومتطلبات التشغيل النقدية ، وأهمها الرواتب والأجور ، وفيما يتعلق باحتياجات التمويل المتطلبات الإضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل ، والتي تختلف من صناعة إلى أخرى ، والتي

تفرضها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة.(محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، 2000 ،ص(262،263).)

2-3 / التمويل الأجنبي:

بسبب عدم كفاية الموارد المحلية ، الاختيارية والإلزامية ، لتلبية احتياجات الاستثمار في البلدان

تلجأ الدول النامية ، بسبب وجود فجوة كبيرة في المدخرات ، إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر في عام 1988 ، بلغ إجمالي الاستثمار في البلدان النامية منخفضة الدخل 18٪ من إجمالي الناتج المدخرات المحلية ، بينما كانت مدخراتهم 14٪ فقط ، خارج الهند والصين ، ومجموعة البلدان النامية متوسط الدخل ، لذلك تم جمع الفرق من مصادر التمويل الخارجية.

إذا علمنا أن هذه الدول تخطط لزيادة استثماراتها وإذا كانت غير قادرة على تنمية مواردها المحلية ، إذن ستزداد حاجتهم إلى التمويل الخارجي ، ولا توجد مشكلة في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط مثل استثماره 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام ، بينما وفر 27٪ من الإجمالي الإنتاج المحلي.

بما أن المؤشرات المذكورة أعلاه مجمعة ، فإن هذا لا يمنع بعض البلدان النامية من المعاناة

من عدم كفاية المدخرات مقابل حاجتهم للاستثمار.

أشكال التمويل الخارجي هي كما يلي:

* المداخلات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية.

* الإعانات والمساعدات من الدول الأجنبية.

* الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية (محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص(215.)

2/ **خصائص التنمية الاقتصادية :**

للتنمية الاقتصادية العديد من الخصائص نذكر منها:

- الاهتمام بتحقيق أهداف التنمية على أساس وجود استراتيجيات عمل مناسبة تهدف إلى تحقيق معدل النمو الاقتصادي المطلوب.

– التوجه نحو تحسين وتطوير البيئة الداخلية للمجتمع والقطاع الاقتصادي المحلي بالدولة.

– الاعتماد على جهود الاقتصاد الذاتي لتحقيق تنمية اقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات ، وتهتم المؤسسات الاقتصادية بالمراقبة المستمرة للنمو الاقتصادي.

– ضمان استخدام الموارد والقدرات التي تعزز دور الصناعة والزراعة والتجارة المحلية حسب الحاجة الواقع الاقتصادي لاستخدام الوسائل والأدوات التي تسمح للنهوض بجميع أنواع الأعمال.

– الاستفادة من التكنولوجيا والإلكترونيات المتقدمة ، حيث توفر الدعم الكافي للتنمية الاقتصادية ، من خلال الاستثمار في مختلف القدرات والقدرات العلمية والمعرفية التي تساهم في تطوير العديد من المجالات أهمها: البحث والتعليم (موضوع موقع العربي بالعالم 2017/03/12)

المطلب السادس :نظريات التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها

سوف نتحدث في هذا المطلب ، عن كل من النظريات والمعايير لقياس التنمية الاقتصادية فيها يلي:

أولاً: نظريات التنمية الاقتصادية

إن النظريات هي المحور الأساسي أو الهيكل العظمي لأي مبنى علمي في مختلف مجالات المعرفة البشرية نقول إن هناك العديد من النظريات التي تعالج ظاهرة التنمية الاقتصادية من زوايا مختلفة وتعكس العديد من وجهات النظر في مجال التنمية الاقتصادية ويمكن تلخيص أهم هذه النظريات كما يلي: (محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، 2001 ،ص64.)

1 – نظرية الدفعة القوية:

يعارض العديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية بحجة أنها سلسلة من الدفعات المتقطعة و يوصون بضرورة القيام بدفعة قوية ، أي الحاجة إلى البدء في تنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات من أجل التمكن من التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف.

ان تطبيق مبدأ الدافعية القويةBIG PUSHضروري لإقلاع الاقتصاد المتخلف في ضوء التقدم (محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف 2005 ، ص136.)

و يبرر رودان (Rodan)الدفعة القوية من فرضية أن التصنيع هو الطريق إلى التنمية في البلدان المتخلفة ، وكذلك نطاق الاستيعاب الجزئي أو الكلي للعمالة الفائضة في القطاع الزراعي بشرط أن تبدأ

عملية التصنيع على دفعات استثمار كبير من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمار في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي , وهذه المشروعات الغير قابلة للتجزئة من شأنها أن تخلق وفرات اقتصادية.

ويأكد الاقتصاديون الذين يدعمون هذه الفكرة أن الاستثمارات واسعة النطاق ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي. ثم زيادة في الميل الحدي للادخار ، وبالتالي زيادة حجم المدخرات مع صعود التقدم الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية.

2- نظرية النمو المتوازن:

النمو المتوازن يتعلق بالعلاقات الأساسية بين الصناعات الاستهلاكية المختلفة (Matoukbelattaf, économique 2001, p116)

ويعود تقديم هذه النظرية إلى الخبير الاقتصادي " Nerex" الذي يعتقد أنه ينبغي توجيه دفعة قوية نحو مجموعة من الصناعات. الاستهلاك الأفقي المتكامل للتغلب على عقبة انكماش نظام السوق المحلي في الدول النامية وكسر الحلقات المفرغة

المؤدية إلى الفقر. وفقًا لنيكرس ، يمكن تفسير فك تشفير هذه الدوائر من خلال العرض والطلب ، وبالتالي يجب تأسيس العديد من الصناعات الاستهلاكية مما أدى إلى إنشاء وتوسيع العديد من الصناعات المتكاملة

كما يرى أن قطاعي الزراعة والصناعة يمثلان عقبة أمام نجاح هذه النظرية ، وقد أثارت انتقادات كثيرة لهذه النظرية من أهمها يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تتطلب موارد هائلة لتنفيذ برامجها ، وهذا غير متوفر في دولة متخلفة (محمد صفوت قابل، 2008 ، ص76.)

3- نظرية النمو غير المتوازن:

يعتقد هيرشمان أنه يجب التركيز على عدد كبير من الصناعات الرائدة التي لها قدرة على الاستثمار في الصناعات الأخرى ، أي إحداث خلل متوقع في الاقتصاد الوطني من خلال التوجيه تشير الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة والتي بدورها تحفز عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني.ككل (محمد فوزي أبو السعود، 2004 ،ص312.)

كما يعتقد أن اختيار هذه الصناعات يعتمد على قدرتها على تشجيع الاستثمار في المشاريع.والصناعات الأخرى ، أي ما يسمى بالتكامل الأمامي.

يدعم كل من سينجر وكيندلبيرجر وستيتن (singer و kindleberger وSteeten) نظرية النمو غير المتوازن التي طورها هيرشمان والتي تؤكد أن التنمية يمكن أن تحدث من خلال خلل في الاقتصاد (محدث القريشي، مرجع سابق الذكر، ص 99.)

ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية أنها تعتمد على تأثير التحفيز ، وهذا ليس هو الحال بالضرورة. خاصة في البلدان النامية بسبب العديد من الحواجز أمام الاستثمار(فليح حسن خلف، ص25.)

4- نظرية مراحل النمو (Rostow):

تتلخص هذه النظرية بتحديد روستو لمراحل معينة من عملية النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة ، كل منها يتميز بخصائص تعكس إنجازات المجتمعات في تقدمها.

قال روستو عن هذه المراحل إنها مجرد استنتاجات عامة مستمدة من الأحداث الضخمة للتاريخ الحديث.

تميز روستو بخمس مراحل:

أ. مرحلة المجتمع التقليدي:

وتشمل المجتمعات القديمة التي تتميز بسقف معين على إنتاجيتها يفرضه مستوى العلم والمعرفة.

ب – مرحلة ما قبل الانطلاق:

هذه المرحلة هي فترة انتقالية تسبق فترة الإقلاع.

ج- مرحلة الانطلاق

تمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو حالة طبيعية ، والقوى تتعارض, الحداثة مع العادات والتقاليد والمؤسسات القائمة.

د . مرحلة النضج:

وهي المرحلة التي يستطيع فيها المجتمع أن ينتج ما يشاء ويقوم فيها المجتمع بالتطبيق الفعال للتكنولوجيا المتطورة باستمرار.

هـ- مرحلة وفرة الاستهلاك:

وتنقسم هذه المرحلة إلى الاستخدام العام للمركبات والسلع الاستهلاكية المعمرة ومرور من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية (محمد عبد العزيز عجمية، ، 2010 ،ص164)

ثانياً: معايير قياس التنمية الاقتصادية

إن فكرة التنمية تطرح ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط أو تحديد الأهداف أو تقييم النتائج. نظرا للتحولات الكبرى في التنمية ، شهدت المؤشرات أيضا تغييرات كبيرة في العديد من المجالات فيما يلي أهم معايير قياس التنمية الاقتصادية:

1- الناتج الداخلي الخام (PIB):

يمثل الناتج الداخلي الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الحدود الدولة مهما كانت جنسية المنتج ، أي المنتج الداخلي هو رقم الأعمال الدولة ما.(محفوظ جابر، عديلة مريت، عدد 06 ،2006.)

2- إجمالي الناتج الوطني (PNB):

هو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة والمقدمة في السوق خلال فترة زمنية معينة وتشمل مشتريات المستهلكين من الطعام الملابس والوقود والسيارات الجديدة وما إلى ذلك.خدمات أخرى بالإضافة إلى المشتريات من المؤسسات الاقتصادية.

مؤشرات التنمية الاقتصادية الأخرى مشتقة منه: (سليمان حسين الحجي 2015/02/03)

- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

- معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي.

- معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي السنوي .

3- معدل النمو:

النمو هو العملية الطبيعية والآلية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط أو دراسة مسبقة.النمو الاقتصادي يعني زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

4- معدل التضخم:

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار،أو الانخفاض المستمر في القوة الشرائية.تُستخدم الوحدة النقدية ومعدل التضخم لقياس لرفاه الاقتصادي العام ، والعوامل النقدية ، أو الحقيقية أو الهيكلية.

ويتم استخدام معدل التضخم لقياس الرفاهية الاقتصادية العامة ، ويستعمل العديد من الطرق لقياس وتقدير المعدلات التضخم وأهمها الطريقة التي يستخدمها صندوق النقد الدولي والتي تعتمد على معيار فائض المعروض النقدي (مثيل با تودرارو، ترجمة محمود حسين حسني، 2006 ،ص51.)

5-تطور الإنتاج الصناعي:

تعتبر نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في قيمة الناتج القومي من معايير التنمية الاقتصادية ، نظرا لارتباط الأخير بالتصنيع ، خاصة وأن البعض أشار إلى أن عملية التصنيع والتنمية مرتبطان يبعضهما البعض ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لأنه كلما زادت حصة الإنتاج الصناعي بالنسبة لقيمة الناتج الوطني الإجمالي هو مؤشر جيد لتقدم البلد وتطوره.

بالإضافة إلى المعايير المذكورة أعلاه ، هناك مؤشر آخر يتمثل في مؤشر التنمية البشرية ،حيث أن النظر إلى مؤشر التنمية الاقتصادية من منظور التنمية البشرية ، هذا يعني الأساس لتوسيع الخيارات الإنسانية ، وتشمل هذه العملية بناء القدرات الإنسان وتعزيزها من خلال تنمية الموارد البشرية من حيث الصحة والتغذية الجيدة والتعليم ، لضمان اكتسابهم للمهارات و ترتبط التنمية البشرية ارتباطًا جوهريًا بحرية الإنسان (محفوظ جابر، عديلة مريت، مرجع سابق، ص30.)

المبحث الثالث :علاقة التأمين بالتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: دور التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية

دور التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية : لدى التأمين دورًا مهمًا كنشاط خدمي يمثل جزءًا مهما من السياسات الاقتصادية لأي بلد ومحرك أساسي ومناسب للنمو الاقتصادي وأداة للتأثير على التغيرات الاقتصادية الكلية.

الفرع الأول: دور التأمين في الاقتصاد

يقوم دور التأمين على مجموعة نقاط وهي: مخاطر التحويل ، وتوفير المعلومات ، ودعم سوق رائدة للمال ويقلل العبء المالي على الحكومات ، وهو محفز حقيقي للتنمية الاقتصادية.

أولا. تحويل المخاطر: يمكّن هذا الدور الأفراد والمؤسسات من تقليل المخاطر التي يواجهونها والتخطيط لها من أجل المستقبل وتطوير أعمالهم. يمنعهم التأمين من مقاطعة الإنتاج مؤقتًا أو حتى بشكل دائم. وبعد ذلك يجنب الشركة الخسارة والإفلاس بفضل التعويض الذي يدفع له عند تحقق الخطر. التأمين هو أيضا جزء من الآليات القلة الذين ينشرون الخطر على فترات طويلة ، من جيل إلى جيل ، كما في حالة التأمين عن الحياة. ينتج عن إدراك المخاطر ثلاثة أنواع من الخسائر (التكاليف) ، وهي : التكلفة المباشرة للخسارة ، وتدهور القدرات التكلفة الاقتصادية وتكلفة استعادة الخسارة السابقة. كما هو مبين في الشكل التالي : (Mulumba KengaTshielekeja, 2011, pp 88-91.)

الشكل رقم 1.2: كلفة التعويضات في حال تحقق الخطر

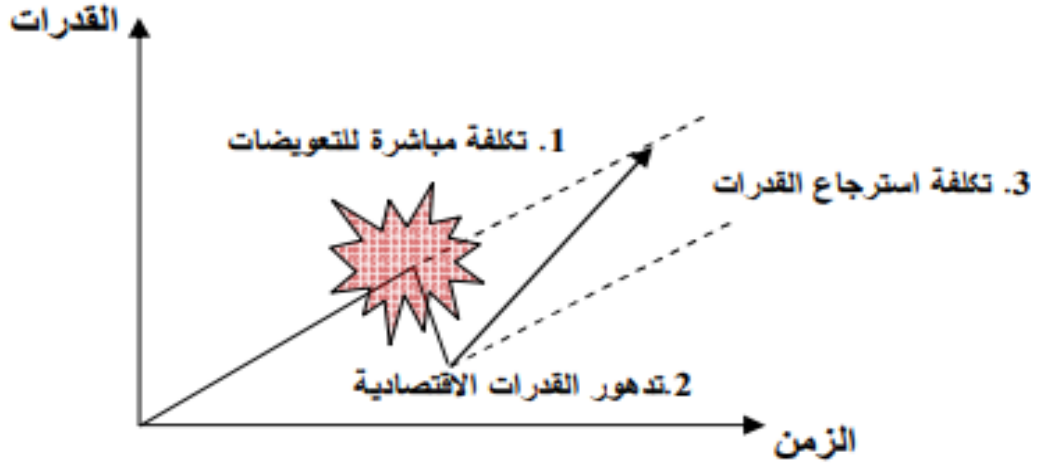

Source: Mulumba Kenga Tshielekeja, **Op.cit**, p 90.

ثانيا :. توفير المعلومات:

هذا الموقف يشجع على اتخاذ أفضل القرارات من حيث المخاطر والعائد المتوقع بفضل المعلومات التي قدمتها شركة التأمين. هذه الميزة يمكن أن تؤدي إلى اقتصاديات أكثر إنتاجية وأقل خطورة. تقدم شركات التأمين معلومات عن أسباب الحوادث ومستوى الأقساط المحصلة إنه مؤشر على المخاطر الحالية وإمكانية التنبؤ بالخسارة (احتمال وقوع الحوادث) مما يقلل من الحالة عدم اليقين. حيث يؤدي وجود سوق تأمين قوي إلى تحفيز عروض التدابير والخدمات الوقائية، مثل: تقييم الأضرار، المساعدة القانونية، خدمات إدارة المطالبات، الخدمات الاستشارية بشأن تحسين آليات ومعايير السلامة والوقاية، جميع هذه الخدمات الوقائية متاحة للمؤمن لهم، كما أنها مفيدة الاقتصاد ككل(Ibid, pp 91-93 -)

ثالثا. دعم الأسواق المالية:

فضلا عن استقرار البيانات المالية للأفراد والشركات ، تساهم شركات التأمين في إطار دورها كمستثمر في تطوير سوق رأس مال، وهذا بفضل الكم الهائل من الأصول التي تتجمع لديها من الأقساط. يساعد سوق التأمين على تعبئة المدخرات الوطنية وتضييق الفجوة الاستثمارية في الاقتصاديات الناشئة. حيث تقوم شركات التأمين بدور الوسيط المالي بين المدخرين والمقترضين،خصوصا في تأمينات الحياة، التي تحقق وفورات مالية كبيرة لشركات التأمين .(Zulfiqar Ali Khan,, 2010, p 18,19)بهذه الطريقة تضيف آلية التأمين العمق المالي إلى الاقتصاد؛ من خلال توجيه المدخرات إلى استثمارات في سوق الأسهم وسندات الشركات والعقارات، بالتالي تحويل رأس المال الخامل أو غير المنتج إلى رأس مال أكثر ديناميكية وإنتاجية على المدى الطويل (.Eric Grant, 2012, pp 22, 23) .

رابعا. تخفيف العبء المالي:

يمكن لقطاع التأمين القوي أن يخفف الضغط على ميزانية الحكومة، من خلال تأمينات الحياة التي تلعب دورا هاما في التخطيط الشخصي للتأمين الصحي وتأمين التقاعد والوفاة ،مما يقلص حجم الطلب على برامج الضمان الاجتماعي والصحة الحكومية (Mina Mashayekhi, Elisabeth Tuerk, Deepali Fernandes, 2007, pp 06,07.)

الشكل رقم 2.2: دور التأمين في الاقتصاد

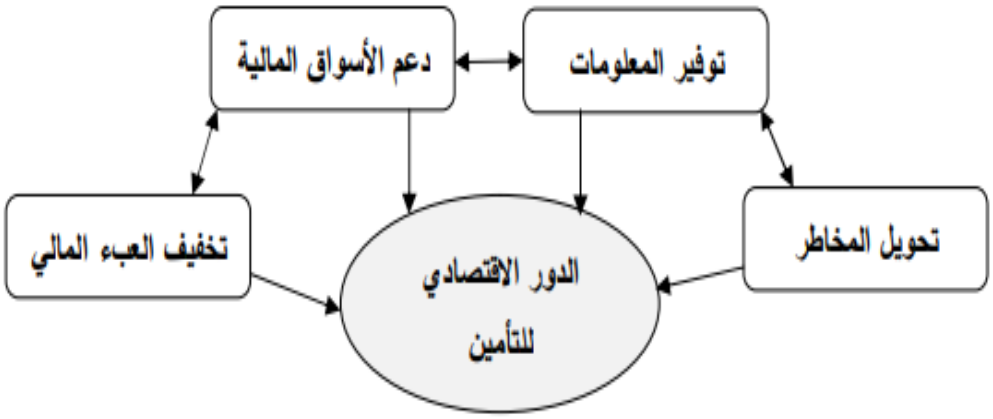

Source: Mulumba Kenga Tshielekeja, **Op.cit**, p 89.

الفرع الثاني: علاقة التأمين بمتغيرات الاقتصاد الكلية:

يرتبط قطاع التأمين ارتباطًا وثيقًا بمتغيرات الاقتصاد الكلي ، مثل: الدخل القومي ، والتضخم ، والتنظيم الإشراف ، وأهداف وخطط التنمية الوطنية ، ونظام التجارة الدولية وميزان المدفوعات.

أولا. التأمين والدخل القومي:

تظهر أهمية التأمين في الاقتصاد من خلال العلاقة بين مبلغ أقساط التأمين ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام ؛ أي النسبة المئوية أو نصيب إنتاج التأمين في الناتج المحلي الخام للبلاد ، والذي هذا يسمى معدل الاختراق ، بشكل عام يكون البلد أكثر حداثة وتطوراً عندما يكون في نظام الحصص التأمين في الناتج الداخلي مرتفعة ، والعكس صحيح ، عندما تكون أسهم التأمين في الدولة منخفضة ، تكون الدولة متخلفة أو أقل تقدمًا الناتج المحلي الخام قليل أو معدوم. (Jéromeyeatman, Manuel– Internationale de L'assurance, 2005, p 08)

وكذلك، يساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة تقاس بالدخل الوطني .الفرق بين رقم أعمال و قطاع التأمين ، أي مجموع الأقساط الصادرة في سنة معينة والمبالغ الإجمالية المدفوعة لأطراف . تحسب القيمة المضافة في مجال التأمين على النحو التالي: (أقاسم نوال، 2001 ،ص 79.)

القيمة المضافة = رقم الأعمال الإجمالي (– تسوية المتضررين + الزيادة في الاحتياطات التقنية + مشتريات السلع والخدمات الوسيطة)

إجمالي حجم الأعمال = الأقساط المكتسبة خلال الدورة (عادة سنة واحدة) + الدخل المالي

ويوجد أيضًا عوامل أخرى يتم العمل بها عند تقييم مساهمة التأمين في الدخل القومي ، نذكرها : (زروقي إبراهيم، بدري عبد المجيد 2012 ،الجزائر، ص 07.)

المساهمة الكمية: وتشمل العناصر التالية:

- ✓ الدفع المباشر للموارد في الاقتصاد الوطني من خلال التعويضات المدفوعة للمؤمن عليه.
- ✓ توفير الأموال للاقتصاد الوطني من خلال توفير السلع والخدمات للمؤسسات الخاصة أو الحكومية
- ✓ توفير رأس المال للاستثمار في مشاريع التنمية المختلفة.

– عوامل أخرى غير مرجحة: يشجع التأمين المشتركين في التأمين على الادخار والاستثمار ،كما أنه يسهل تقديم الائتمان الذي يلعب دورًا حيويًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني :تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على قطاع التأمين

إن قطاع التأمين تؤثر عليه الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وكذلك تؤثر على فاعلية مؤسسات التأمين في تقديم خدمات التأمين بعضها له أثر إيجابي والبعض الآخر سلبا ، وفيما يلي سوف نتناول بعض النقاط الهامة في هذا المجال.

1.حالة الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي:

الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي للبلاد هو أحد العوامل التي ازدهار التأمين بجميع أنواعه وخاصة التأمين على الحياة لأنه يخلق نوعًا من الثقة في الأفراد و أن القوة الشرائية لأموالهم لن تتأثر بمرور الوقت وأن الاستقرار بكل أنواعه يزيد النشاط الاقتصاد والتجارة سواء الداخلية أو الخارجية مما يترجم إلى آثار إيجابية على الطلب المتزايد على خدمات التأمين(زياد رمضان، مبادئ التأمين، 1998 ، ص 106.)

2. التقلبات الاقتصادية والركود والأزمات :

هذه الشروط لها آثار سلبية على خدمات التأمين بكافة أنواعها ، ونميزها:

حالات حالة من الكساد وحالة من التضخم. (منير إبراهيم هنيدي،2006،ص425 –427)

* حالة الكساد:

– انخفاض حجم مبيعات شركات التأمين نتيجة عجز بعض المؤمنين عن سداد الأقساط أو سحب بعض العملاء المحتملين من خطط شراء المستندات الخاصة بهم لتأمين.

–انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات نتيجة التوقف عن دفع فوائد السندات أو ربما قيمة السندات نفسها فضلاً عن انخفاض عائد الأسهم العادية بعد التراجع أرباح الشركات أمرا محتملا وفي مثل هذه الظروف تنخفض مستويات الأسعار سوق رأس المال ومعه تنخفض القيمة السوقية لمكونات محفظة استثمارات لشركة تأمين.

– زيادة مخاطر تصفية الوثائق ومخاطر الاقتراض عند محاولة المؤمن له تلقي الدخل الذي يعوضهم عن نقص الدخل الناتج عن الركود أو النقصان قيمة الشرائية للنقود.

* حالة التضخم:

– زيادة مبلغ التعويض كما هو مخطط ، فقد يكون ذلك بسبب وقوع كارثة أ و زيادة معدل التضخم ، حيث قد يكون ذلك بسبب خطأ في تقدير الحجم الحقيقي للمخاطر وقيمة التعويضات (منير إبراهيم هنيدي، المرجع السابق،ص428)

–انخفاض حجم مبيعات شركات التأمين نتيجة إحجام الأفراد عن شراء المستندات التأمين على الحياة ، على أساس أن الاستثمار يساوي الجزء الادخاري من قيمة الأقساط التأمين من المؤسسات المالية الأخرى مثل البنوك ، على سبيل المثال ، يزيد من القيمة الأصول المستثمرة إلى حد كبير ، بالنسبة للقيمة النقدية لبوليصة التأمين التي قد يكون لدى المؤمن له الحصول عليها ، والتي يتم حسابها عادة على أساس سعر فائدة متواضع على جزء الادخار من قسط التأمين .

– التراجع المحتمل في القيمة السوقية للاستثمار في أوقات التضخم ترتفع المعدلات الفائدة

تنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت مثل الأسهم الممتازة والسندات ، وحتى الأسهم العادية ، يمكن أن ينخفض العائد الذي تولده مع موجات التضخم لذلك يكون انخفاض في قيمتها السوقية.

– إلغاء المستندات وكذلك معدلات الاقتراض التي تزداد خلال فترات التضخم ، مما يخلق مخاطر تصفية الوثائق ومخاطر الإقترض.

• حالة البطالة:

لحماية العمال من الخسائر الاقتصادية ، فمن الضروري لشركات التأمين أو مؤسسات الدولة القيام بعمليات التأمين ضد البطالة ، حيث يتلقى العمال حماية الدخل الأساسي عندما يكونون عاطلين عن العمل مؤقتًا بعد فصلهم ، من خلال التأمين ، يتم الحفاظ على العمال المفصولين على استهلاكهم في أوقات الشدة.

ثم نستنتج أن أقساط التأمين ضد البطالة تتناقص مع زيادة عدد العاطلين عن العمل الذين يتقاضون رواتبهم مع قيام مؤسسات التأمين بتعويضهم ، هنا تزداد حصة التعويض وبالتالي تنخفض مواردها المالية. (جاري بيرتلس، روبرت ز لورانس، روبرت إ ليتان، روبرت ج. شابيرو، ترجمة كمال السيد، 1999،ص169-170)

• حالة الحرب:

امتناع شركات التأمين عن قبول التأمين ضد المخاطر الحروب ، وبالتالي تلجأ الحكومة إلى لعب دور المؤمن عليه ضدها ، لأن التأمين عليها عمل تجاري إنه ضروري من وجهة النظر الاجتماعية وبالتالي يجعل التأمين إلزاميًا لجميع المواطنين ، فهو يجمع لديها أقساط تأمين تساعدها على تعويض جميع المصابين وبالتالي زيادة مواردها المالية . (منير إبراهيم هنيدي، المرجع السابق،ص 429)

المطلب الثالث :التأمين وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية وتأثير المتغيرات العالمية على سوق التأمين

- علاقة التأمين بالمؤشرات الاقتصادية وأثر المتغيرات العالمية على سوق.

من خلال هذا المطلب ، سنتناول علاقة التأمين بالمؤشرات الاقتصادية وتأثير المتغيرات العالمية على السوق تأمين.

أولاً: العلاقة بين التأمين والمؤشرات الاقتصادية:

فيما يلي ندرس العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية التالية:

1- علاقة تأمين بالدخل الوطني :

يساهم التأمين في تكوين الدخل القومي من خلال تحقيق قيمة مضافة تقاس بالفرق بين رقم الأعمال في قطاع التأمين ، أي مجموع الأقساط الصادرة في سنة معينة ومجموع المبالغ المدفوعة للغير ويتم احتساب القيمة المضافة في حقل التأمين على النحو التالي: (أقسام نوال، 2001 .، ص 80.)

المدفوعات التي تم الحصول عليها خلال الدورة + المنتجات المالية = إجمالي رقم الأعمال – (تسوية المتضررين + زيادة في الاحتياطيات التقنية + مشتريات السلع والخدمات الوسيطة) = القيمة المضافة

2- علاقة التأمين بالتضخم والركود:

يلعب التأمين دورًا أساسيًا في تحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب في الاقتصاد الوطني خلال فترة الازدهار يجوز للدولة توسيع نطاق التغطية التأمينية الإجبارية من حيث تغطية الفئات الجديدة حيث أن ذلك يساعد على زيادة المدخرات الإجبارية وبالتالي الحد من موجة التضخم وخاصة في الدول النامية يساعد الإجراء السابق في تقليل الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية لأنه يقلل الدخل المتاح بخصم قيمة الاشتراك في هذه التأمينات من دخل الأشخاص المشمولين بغطاء التأمين ، ومن ناحية أخرى ، فإن إحدى وسائل التحكم في التضخم هي زيادة حجم المعروض من السلع والخدمات ، وهو ما يتوافق مع الزيادة في الحجم نتيجة لذلك ، يوفر التأمين قدرًا كبيرًا من الموارد المالية لإعادة استثمارها في المشاريع الإنتاجية و يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة في السوق ، مما يؤدي في النهاية إلى موازنة العرض والطلب (BOUZIDI ABDLMAJID SNC, 1993, PP 49 -50)

أما في أوقات الركود ، يزيد التأمين الاجتماعي من قيمة التعويض المستحق للمؤمن عليه في الحالات إعاقة ومرض وإصابة لهم ولمستفيد يهم من الأرامل والأيتام في حالة الوفاة مما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم بالنسبة للسلع والخدمات ، تساعد الإجراءات السابقة على زيادة الطلب الفعال على هذه السلع والخدمات ، وبالتالي المساعدة بشأن القضاء على هذا الركود وهذه الظاهرة تتجلى بشكل ملحوظ في البلدان الرأسمالية المعرضة للصدمات نشاط اقتصادي عنيف بسبب الدورات الاقتصادية للازدهار والكساد.

3- علاقة التأمين بميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات يعمل في الأساس ، بإبلاغ السلطات عن الوضع المالي الدولي لبلد ما ، وبالتالي تقييم قيمة العملة (دينار جزائري) بين العملات إذا كانت متوازنة ولكن إذا تم تسجيل خلل أو عجز فإن هذا يساهم في ضعف العملة.

التأمين هو جزء من ميزان المدفوعات في الميزان التجاري لتأمين قروض التصدير وفي ميزان الحركات رأس المال لأنه يتم تسجيل عمليات متعددة هناك وعلى وجه الخصوص:

أقساط إعادة التأمين المحولة من قبل الشركات الوطنية وفق اتفاقيات مبرمة مع شركات تأمين بالخارج ينتج عن عملية تصدير إعادة التأمين زيادة في مقتنيات العملة الصعبة لشركات إعادة التأمين المحتملة

(معيدي التأمين في الخارج) ، والعكس صحيح ، فإن عملية التسوية للمتضررين تقلل من حيازاتهم من العملة الصعبة.

ثانياً: أثر المتغيرات العالمية على سوق التأمين

بدأت صناعة التأمين تأخذ أبعاداً دولية وتنظيمية لمواكبة متطلبات السوق الحرة والعولمة على أكثر من مستوى وأكثر من اتجاه بشكل عام هو أحد الاتجاهات في صناعة التأمين والتأهيل في ظل الانفتاح والتغيرات السريعة في الاقتصاد عالمي.

من أهم المتغيرات العالمية التي تؤثر على سوق التأمين ما يلي:

1- عامل المنافسة : التنمية الاقتصادية للدول تدفع حركة التأمين وتعود بفوائد كبيرة على الشركات التأمين وزيادة قدرته المالية لتمكينه من التطور المستمر مما أدى إلى زيادة عدد شركات التأمين وهذا أدى بدوره الى زيادة عامل المنافسة وتأثيرها على صناعة التأمين بشكل عام ، مع اعتبار المنافسة من آليات السوق الحرة وهي ظاهرة صالحة طالما أنها تقوم على أسس صحيحة وتنعكس على الجمهور إيجابيا لكن الخطر هو أن المنافسة المفرطة تضر بمصالح شركة التأمين التي هي في النهاية جزء من الاقتصاد الوطني ، حيث تنخفض أسعار التأمين بسبب المنافسة الشديدة مما يجعلها منخفضة مقارنة بالأسعار العالمية (.WWW.KARKOUTI.NET / CT/ MODUL)

2 - تأثير اندماج الشركات:

يعتبر الاندماج بين شركات التأمين المحلية ، وخاصة الأصغر منها ، خطوة صحيحة إنه مفيد للعميل من ناحية ، وللشركات المندمجة من ناحية أخرى ، حيث يتم تحسين الخدمات المقدمة للعملاء بشكل عام. وهناك تحسن في الخدمات والبرامج المقدمة ، وقدرات وموارد المؤسسات المتحدة محددة مالياً وفنياً لتشكيل ما هو أفضل وأقوى ، والاندماج مع الشركات الدولية يسمح بتكوين تكتلات تصمد أمام المنافسة الشرسة في ظل العولمة (.www. News.nasej.com)

3- أثر الاستثمار الأجنبي:

بدأت العديد من الدول بفتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي في مجال التأمين مما يساعد الدول الأجنبية في الحصول على حصة كبيرة من القطاع العام ، مما يؤثر سلبًا على الشركات المحلية وإبعادها عن فرص الربح الكبيرة لذلك ، من الضروري العمل على صياغة قوانين تعطي الأفضلية للشركات المحلية على الشركات الأجنبية. أن يقتصر عمله على عمليات إعادة التأمين التي تتم بشكل عام مع الشركات العالمية الكبرى وليس عمليات التأمين داخل الدولة.

4 – أثر عامل الخوصصة:

حدوث خصخصة شركات التأمين ، أي تحولها من القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك للتخلص من العناصر التي تمنع الإدارة من اتخاذ قراراتها سواء كانت متعلقة بنظام الاشتراك أو بالسياسات الاستثمار والتخلص من العمالة الزائدة وغير المنتجة ، بالإضافة إلى دراسة جدوى الاستثمار في الفروع غير المنتجة.هناك المئات من مكاتب وفروع شركات التأمين ، بها عاطلون عن العمل ، ومعظم المكاتب الإقليمية عبء على الفروع التي تتبعه (عزة عبد السالم إبراهيم، 2003 ،ص80.)

5– تأثير منظمة التجارة العالمية:

تسعى هذه المنظمة إلى تحرير التجارة من كافة القيود ورفع مستوى الدخل الطلب الوطني والمتزايد على الموارد واستخدامها الأمثل ، كما يهدف إلى توسيع نطاق القواعد الخاصة بالتجارة في السلع و الخدمات التي تغطي مجموعة واسعة من الخدمات مثل قطاع الخدمات المالية حيث يعتبر قطاعًا التأمين هو أحدها ، ولكن في ضوء هذا العامل ، ستواجه الشركات الأجنبية إذا أخذنا في الاعتبار حجم تلك الشركات وقدراتها المادية والبشرية وخبراتها المتراكمة ، وفي المقابل تتجلى جوانبها الإيجابية في زيادة المنافسة مع المؤسسات الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين خدمات المؤسسات المحلية والعمل على زيادة كفاءتها ، وهو أمر مفيد على المستهلك. (www.chamberonman.com/arabic/aboutus.occi)

بالإضافة إلى هذه المتغيرات يمكننا إضافة متغيرات أخرى وهي:

عامل التقدم التقني:

من أهم عوامل نمو صناعة التأمين استخدام التقدم التقني للمساعدة في تقديم خدماتها بأسعار مخفضة وبالسرعة المطلوبة مما يضطر العديد من مؤسسات التأمين لتقديم خدماتها عبر الإنترنت وغيرها.

– عامل التشريع والقوانين:

تشريعات وقوانين الدول العربية قديمة ولا تتوافق مع التطور الحديث للصناعة التأمين لهذا الغرض ، يجب تفعيل دور الاتحاد العربي العام للتأمين بالشراكة مع المنظمات الأخرى عند مناقشة المشاريع التنمية الاقتصادية العربية ومناقشات مع الحكومات لتطوير قوانين وتشريعات تأمينية تدعم هذا القطاع في كل دولة وتطوير أساليب إجراءات الرقابة والمتابعة ورفع كفاءتها ودعم أجهزتها الفنية والإدارية (www.ajig.com.)

في حالة وقوع كارثة طبيعية أو كارثة من صنع الإنسان مثل الإرهاب ، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من التشدد أو قيود جديدة للحرية لشركات التأمين (www.ajig.com.)

عوضت شركات إعادة التأمين الكبيرة خسائرها الإجمالية على حساب شركات أخرى ، مثل تلك الموجودة في المنطقة العربية وهي تساهم في هذه الخسائر ، بالنظر إلى أن معظم الدول العربية لا تواجه مخاطر الأعاصير والزلازل التي تحدث في أوروبا على سبيل المثال. يعمم معيدو التأمين الكبار الوضع باقتراض مساهمة الشركات العربية وتعميمها ، لذا توخ الحذر. وإعطاء الأولوية لشركات إعادة التأمين العربية المصنفة شركات التأمين العربية لهذا عن طريق الفرصة مركز مالي عالمي مقبول وقيِّم(www.ajig.comle le : 12/ 12/ 2015)

العولمة هي واحدة من أكبر وأهم التغيرات العالمية في صناعة التأمين ، بما في ذلك جميع المتغيرات العالمية التي ذكرناها في السابق ، في ظل الانفتاح العالمي واندماج الحدود الإقليمية والدولية أمام المؤسسات الاقتصادية ، فإن الدول مشجعة عمليات الاندماج لهذه المؤسسات ، بما في ذلك تلك الموجودة في قطاع التأمين ، لتسهيل سير عملياتها ومراقبة مزاياها وتسويق مزاياها بين المواطنين على الرغم من نتائجها السلبية في مجال التوظيف ، ومن أهم نتائجها دخول رأس المال الأجنبي للأسواق المحلية والمشاركة في إنشاء شركات التأمين بشكل عام التأمين وفتح الأسواق الوطنية أمام صناعة التأمين العالمية.

المطلب الرابع: الأثر الاقتصادي والاجتماعي لشركات التأمين على الاقتصاد

يمكن أن يؤثر التأمين على الاقتصاد ونموه من خلال عدة قنوات تساعد على تقوية الاستقرار

الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

الفرع الأول: قنوات الأثر الاقتصادي للتأمين

أولا. تحسين الاستقرار المالي والنقدي:

يحسن التأمين الاستقرار المالي للأسر والشركات ,تعمل خدمات التأمين على تحويل المخاطر من على عاتقالشركات إلى شركات التأمين ، وبالتالي تشجيع الأفراد والشركات على : التوسع في النشاط وخلق الثروة وتحقيق المشاريع الإنتاجية. قد تقوم الدولة أيضًا بتوسيع نطاق التغطية التأمينية أما بالنسبة للتأمين الاجتماعي الإجباري في فترات الازدهار ، مما يساهم في زيادة المدخرات تدابير إلزامية للحد من موجة التضخم ، وفي أوقات الركود ، يزيد التأمين الاجتماعي من قيمته التعويض المستحق للمؤمن عليه في حالة التعطل والمرض والحادث له ولأرامله الذين يعولهم والأيتام في حالة الوفاة مما يساعد على

زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات ، ويساعدهم زيادة الطلب على السلع والخدمات (قندوز طارق،2014/2013 ، ص 76)

ثانيا. استثمار وتطوير سوق رأس المال:

عن طريق الاستثمار في ودائع يدفعها أصحابها المستندات (وكذلك استثمار أموال المساهمين) التي يتم من خلالها ضخ أموال الادخار في الاقتصاد ككل ، والآلية سوق رأس المال هو الذي يتم من خلاله هذا التحويل.تعتمد المجموعة الاستثمارية التي يمكن لشركة التأمين أن تستثمر فيها أموالها في اقتصاد معين بشكل أساسي على تطوير سوق رأس المال المحلي. تساهم المدخرات التي تم جمعها واستثمارها في سوق رأس المال من الواضح أن المال عامل مساعد مهم لنمو السوق المالية نفسها.

ثالثا: تعبئة المدخرات من أجل:

التأمين على الحياة طريقة تاريخية لتمكين ذوي الدخل المنخفض ,وفر نسبيًا واستثمر بكفاءة على المدى الطويل ، من خلال تصميم عقود التأمين على الحياة

المدخرات بسيطة نسبيًا ويمكن شراؤها بانتظام بمبالغ صغيرة ، مما يسمح لشركات التأمين بشرائها.وتكدس كميات كبيرة من شريحة كبيرة من السكان.

يؤدي تراكم هذه المدخرات إلى تراكم أموال كبيرة قابلة للاستثمار ، والتي يمكن لشركات التأمين القيام بالاستثمار ها في مجموعة واسعة من المجالات وعلى نطاق أوسع ، مما سيفيد الاقتصاد أكثر(Gerry Dickinson, 2013, pp 01, 02.)

رابعا. تسهيل عمليات الائتمان وتطويرها وتطوير التجارة:

تقديم الحماية التأمينية يحفز الحركة التمويل من خلال المقرضين ؛ تسمح التغطية التأمينية الكافية للبنوك بفرض هوامش ربح أو أسعار كلما انخفضت الفائدة على أموال التمويل الخاصة بها ، زادت المخاطر وانخفضت التغطية التأمينية ، ارتفعت تكلفة التمويل.أكبر . يلعب التأمين أيضًا دورًا أساسيًا في نمو التجارة الخارجية وتطويرها ، من خلال التأمين البحري. وتأمين المسؤولية المدنية للناقل الذي يساعد في الحفاظ على ثقة التجار ، لأن التأمين يسد فجوة انعدام الأمن؛ قد تتعرض البضائع المتبادلة للحوادث خلال الفترة ما بين نهاية عملية الشراء ووصوله إلى المشتري ، وخلال هذه الفترة أصدرت البنوك خطابات اعتماد ، ويمكن حصل المشتري (المستورد) على تمويل من هذه البنوك حتى لو لم يدفع جزءًا من قيمة البضاعة. (–مجدي مصطفى الزين مصطفى، 2012 ،ص 36.)

خامسا. العمل على زيادة الإنتاج:

بسبب ميزة التأمين على توفير التغطية التأمينية ضد العديد من المخاطر ،هذا يشجع الأفراد والشركات على دخول مجالات إنتاج جديدة أو توسيع مجالات إنتاجهم الحالية كما تعمل على استبدال المشاريع الإنتاجية بأضرار كلية أو جزئية وبالتالي تعود عملية الإنتاج إلى مستواها في وقت قصير مما يساعدهم على زيادة طاقتهم الإنتاجية ويحفزهم على ذلك التوسعات واستخدام وسائل الإنتاج الناتجة عن الحادث بالإضافة إلى الاستقرار النفسي والاجتماعي للعمال بسبب توفر غطاء تأميني يساعدهم على مواصلة العمل وتنمية قدراتهم المهنية ، هذا يزيد من كفاءتها الإنتاجية (أحمد السيد عبد اللطيف حسن، 1997 ،ص 04.)

السادس. المساهمة في التوظيف :

يستوعب التأمين في قطاعاته المختلفة قسماً كبيراً من البطالة في المجتمع وبالفعل فإن التوسع في التأمين في القطاع التجاري يتطلب توافر حد أدنى من العمال. بكافة أنواعها الفنية والإدارية والمهنية بفروعها المختلفة من إداريين ومحاسبين وفنيين ومهندسين العاملون في المراكز التجارية الرئيسية وفروعها ووكالاتها المختلفة (قندوز طارق، مرجع سبق ذكره، ص 75.)

سابعا. تعزيز تخصيص أكثر كفاءة لرأس المال:

يسمح التأمين بالاستخدام الأمثل لرأس المال,وفي نقص التأمين سيحتاج الأفراد والشركات إلى الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة نسبيًا لمواجهة المخاطر التي يتوقعونها ، ويمكن أن تأخذ هذه الأموال شكل احتياطيات محفوظة أو سيتم استثمارها في الأوراق المالية فائدة آمنة ومنخفضة ، وبالتالي فإن استخدام رأس المال سيكون غير فعال على العكس عندما يتم نقلها ستؤدي المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين إلى إتاحة الأموال المحتجزة للاستثمار في مجالات أكثر إنتاجية ، مما يجعلها أكثر إنتاجية ,ويؤدي هذا إلى زيادة إنتاجية رأس المال (Emmett J. vaughan, 2008, p 42.).

الثامن. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة:

المساهمة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة في الاقتصاد معروفة ومع ذلك ، في العديد من الاقتصاديات الناشئة تفتقر الشركات المتوسطة والشركات الصغيرة إلى إمكاناتها. بسبب مجموعة متنوعة من الحواجز ، أهمها الوصول إلى التمويل المالي. حتى رجال الأعمال الصغار الذين ترتبط أصول أسرهم المعيشية بإدارة مخاطر يمارسون أعمالهم بأنفسهم ، في غياب أدوات إدارة المخاطر التي يوفرها التأمين ، ستكون هناك تحفظات كبيرة في إرشادات الاستثمار الخاصة بهم يقبلون الأنشطة ذات المخاطر

القليلة والعائد المضمون (عادةً ما يكون منخفضًا) ، مما يقلل من المساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج والتوظيف والاستثمار والنمو بشكل عام.

ولذلك ينبغي أن يوسع نطاق منتجات التأمين المتاحة للأسر الفقيرة وأصحاب المنازل.المنشآت الصغيرة والمتوسطة جزء أساسي من برنامج الحكومة لتطوير قطاع التأمين ،لن تؤدي البرامج الناجحة ، عندما تُتخذ على نطاق واسع ، إلى تحسين الرفاهية الاجتماعية فحسب ، بل ستولد أيضًا مزيجًا أكبر.زيادة الإنتاجية ونمو الأنشطة والاستثمارات أيضًا ، أو للحصول على مكافآت أكبر ، و تراكم المزيد من المكافآت (M. Subba Rao, R. Srinivasulu 04, Feb 2013, P 51.)

تاسعا. الدور الوقائي للتأمين:

يتجسد هذا الدور بعدة طرق. كما نعلم ، تهدف شركات التأمين إلى: تقليص مبالغ التعويض قدر الإمكان والعمل على تأسيس شركات مشتركة لدراسة الأسباب المخاطر ، ثم اتخاذ كل الاحتياطات لمنع حدوثها مرة أخرى ، وشركات التأمين تستدعي الخبراء و متخصصون بهدف تثقيف الأفراد وقادة الأعمال وإرشادهم حول طرق منع وتقليل الحوادث كما تقوم بتوزيع مطويات وإعلانات توضح الوسائل الفنية والتقنية لمكافحة الحريق أو ما يتعلق بها مثل حوادث المرور؛ عندما تتعاون الشركات مع مختلف الجهات المختصة للتوعية بمخاطر حوادث الطرق ، وضرورة الالتزام بقواعد الطريق ، ويمكنك اللجوء إلى الحوافز ، مثل منح تخفيض في قسط التأمين للمؤمن عليهم الذين لم يتعرض لحادث لفترة معينة. (François Couilbault, Eliashberg Constant, Latrasse Michel, 2009, pp 39, 40.)

الفرع الثاني: قنوات التأثير الاجتماعي للتأمين

يضمن التأمين أمن المؤمن عليه ضد الأخطار التي قد يتعرض لها في نفسه أو في ماله ، مما يساهم في بث روح الأمن والراحة في نفوس الأفراد لتمكينهم من القيام بأنشطتهم دون خوف.

أولا: تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة :

مساهمة التأمين في نمو وكفاءة الاقتصاد ليست كذلك المدخل الوحيد لدورها في التنمية. بل إن مساهمة التأمين في محاربة الفقر ورعاية الفقراء ذات أهمية كبيرة أيضًا ، على الرغم من أن الأدلة الكمية على هذه النقطة ليست قوية جدًا. هذه المساهمة لا تظهر بوضوح في قاعدة عمل شركات التأمين ، ولكن الدراسات النوعية الأخرى أظهرت أن للأسر الأهمية والدور الاجتماعي لما يسمى بالتأمين الأصغر أصحاب الأعمال الصغيرة والفقراء ، الأمر الذي يتطلب المزيد من التجارب مع نماذج الأعمال ومنتجات مثل: توفير التأمين الصحي والتأمين على الحياة وصناديق التقاعد والتأمين ضد الكوارث و التأمين

الطبيعي أو التأمين على المحاصيل (M. Subba Rao, R. Srinivasulu 04, Feb 2013, PP – 49,50.) مما يساعد على تحسين حياة الأفراد وزيادة استقرارهم الاجتماعي.

ثانيا . تنمية الشعور بالمسؤولية وتقليل الحوادث:

التأمين يقلل المخاطر الكلية التي تواجه الأفراد والاقتصاد ككل ، وللحد من المخاطر يتطلب تنويع محفظة منتجات التأمين ، والحوافز المادية التي تقدمها الشركات في حالة تحسين أساليب إدارة المخاطر لتشجيع الأنشطة التخفيفية و منع المخاطر (Mina Mashayekhi, Elisabeth Tuerk, Deepali Fernandes2007, pp 06,07.) . بالإضافة إلى ذلك ، لا يحق للوصي الحصول على تعويض إذا ثبت أن لديه الإرادة لإدراك المخاطر.إن شروط وتحفظات التأمين هذه تشجع الفرد على تجنب إدراك المخاطر قدر الإمكان (إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ، 2003 ،ص ص 97 ،98.)

ثالثا. التأمين هو أحد عوامل التعاون:

يعتمد التعاون بين مجموعة من الأشخاص على ضمان مخاطر معينة يدفع كل منهم علاوة أو اشتراكًا لتغطية أي خسائر قد يتكبدها أحدهم. هذه الصورة مصنوعة في التأمين التبادلي من خلال إنشاء مؤسسات للتعويض عن الأمراض، الحوادث المهنية، البطالة وغيرها من الصناديق التي تنشأ لهذا الغرض (بوجنان خالدية، 2015/2014 ،ص 18.) كي تقوم شركات التأمين بدورها الاقتصادي والاجتماعي على أكمل وجه، يجب أن يكون سوق التأمين قويا ومنظما بما فيه الكفاية، لحماية حاملي وثائق التأمين من جهة، ودعم النشاط الاقتصادي من خلال المنتجات التي تقدمها والاستثمارات التي تقوم بها من جهة أخرى .(– Insurance Europe aisbl, How insurance, 2014, p 03.)

خلاصة الفصل الأول :

شركات التأمين تدرس أسباب المخاطر ، ثم تتخذ كل الاحتياطات لمنع حدوثها مرة أخرى ، وكذالك تستدعي الخبراء و متخصصون بهدف تثقيف الأفراد وقادة الأعمال وإرشادهم حول طرق منع وتقليل الحوادث كما تقوم بتوزيع مطويات وإعلانات توضح الوسائل الفنية والتقنية لمكافحة الحريق أو ما يتعلق بها مثل حوادث المرور؛ عندما تتعاون الشركات مع مختلف الجهات المختصة للتوعية بمخاطر حوادث الطرق ، وضرورة الالتزام بقواعد الطريق ، ويمكنك اللجوء إلى الحوافز ، مثل منح تخفيض في قسط التأمين للمؤمن عليهم الذين لم يتعرض لحادث لفترة معينة..)

تضمن شركات التأمين أمن المؤمن عليه ضد الأخطار التي قد يتعرض لها في نفسه أو في ماله ، مما يساهم في بث روح الأمن والراحة في نفوس الأفراد لتمكينهم من القيام بأنشطتهم دون خوف.والشركات , تعمل خدمات التأمين على تحويل المخاطر من على عاتق الشركات إلى شركات التأمين ، وبالتالي تشجيع الأفراد والشركات على : التوسع في النشاط وخلق الثروة وتحقيق المشاريع الإنتاجية ،مساهمة التأمين في نمو وكفاءة الاقتصاد ليست كذلك المدخل الوحيد لدورها في التنمية الاقتصادية وتوفير التأمين الصحي والتأمين على الحياة وصناديق التقاعد والتأمين ضد الكوارث و التأمين الطبيعي أو التأمين على المحاصيل .

الفصل الثاني
الإطار التطبيقي لشركات التأمين والتنمية الاقتصادية

تمهيد :

تضمن شركات التأمين أمن المؤمن عليه ضد الأخطار التي قد يتعرض لها في نفسه أو في ماله ، مما يساهم في بث روح الأمن والراحة في نفوس الأفراد لتمكينهم من القيام بأنشطتهم دون خوف.والشركات ,تعمل خدمات التأمين على تحويل المخاطر من على عاتق الشركات إلى شركات التأمين ، وبالتالي تشجيع الأفراد والشركات على : التوسع في النشاط وخلق الثروة و تشجع الأفراد على التوسع في النشاط وهي تلعب دور الوسيط المالي بين المدخرين والمقرضين خصوصا في التأمين الشخصي والتأمين ضد الأضرار ،فهي بذالك تحقق عوائد مالية كبيرة تدخل كمدخرات وتوجها كاستثمارات تساهم في التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول : الأدبيات التطبيقية للتامين والتنمية الاقتصادية

إن التامين هو علم متطور وهو لا يختلف عن التطور التكنولوجي ، وعلى هذا الصدد توصلنا إلى بعض الأبحاث التي تناولته في جوانب مختلفة .

المطلب الأول : الدارسات السابقة

أقاسم نوال (2001): دور نشاط التامين في التنمية الاقتصادية دارسة الحالة قطاع التامين في الجزائر في ظل الاصطلاحات الاقتصادية (1992 -1998) .

تناولت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه قطاع التامين في الجزائر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1998 ، حيث تم فيها عرض مفصل لنشاط التامين في الجزائر منذ الاستقلال.

فلاق صليحة (2010) اثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التامين الجزائر: (1990-2008) .

هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى تشخيص قطاع التامين في الجزائر في ظل الإصلاحات التي شهدتها القطاع بعد صدور الأمر **95-07**- واعتمدت هذه الدراسة على تحليل إنتاج قطاع التامين بالاعتماد على إحصائيات المجلس الوطني للتأمينات ومديرية التامين بوزارة المالية الجزائرية وتحليل نتائج استبيان تم توزيعه على شركات التامين ، وتوصلت هذه الدراسة إلى إن الإصلاحات التي شهدها قطاع التامين ساهمت في تنظيم القطاع غير أنها لا تعتبر كافية من اجل ترقية نشاط القطاع والنهوض به.

. حدباوي أسماء (2012) الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات : دراسة السوق الجزائرية .

تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية قطاع التامين في الجزائر و البحث وراء الأسباب الحقيقة لضعف مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي الإجمالي **PIB** واعتمدت هذه الدراسة على تحليل نتائج استبيان الموجهة لجانبي الطلب والعرض ، الطلب ممثل في الأفراد والمؤسسات الاقتصادية الطالبة لتامين و العرض الممثل في الشركات التامين ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أهم العراقيل التي تقف أمام النهوض بقطاع التأمينات في الجزائر.

- زورقي إبراهيم – بدري عبد المجيد ، 3-4-ديسمبر2012**دور القطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني** ، دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر ، الملتقى الدولي السابع ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، علوم الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى تطور السوق التامين الجزائري ومقارنته بالمصر وجاء ذالك بعد التغيرات والإصلاحات التي قامت بها السلطات في هذا المجال ، خاصة بعد صدور القانون 95-07 الرامي إلى انفتاح الاقتصادي

للتامين وفتح المجال أمام الخواص المحلين والأجانب ،حيث توصل هذا الملتقى إن صناعة التامين في تطور مستمر إلا انه لم يصل المستوى العالمي .

المطلب الثاني: مقارنة البحث بالدارسات السابقة

أما ما يخص دارستنا مقارنة بالدارسات الاخري فقد تشابهت في مجموعة من النقاط تمثلت في :

- أهمية التأمين بالنسبة للاقتصاد الوطني
- تطور قطاع التأمين في ظل التطورات
- مؤثرات الكورونا علا قطاع التأمين

لكنها تختلف من ناحية الاخري تتمثل في دراسة السوق التامين في الجزائر بعد التغيرات الحاصلة فيه سواء يخص القوانين او المؤسسات التامين الجديدة العاملة في السوق .

كما أضافت دراستنا قيمة لهذا البحث شملت التوجهات الحديثة لقطاع التامين وتطور النشاط التامين في ظل الأزمات التي تواجهها الجزائر من انخفاض في أسعار البترول وتخفيض حجم الواردات وارتفاع في الضرائب والرسوم وأقساط التامين على المسؤولية المدنية.

المبحث الثاني : مقارنة نشاط سوق التأمين 2020/2019

المطلب الأول : الثلث الأول و الثاني

- **أولا : الثلث الأول** (www cnc.dz)

1-البيانات العالمية 2/-التأمين ضد الأضرار 3-التأمين الشخصي

1-البيانات العالمية

أ. الإنتاج العالمي بتاريخ 2020/31/03

وبلغ إجمالي سوق التأمين الوطني لكافة الأنشطة مجتمعة حتى 31 مارس 2020 ، 40.6 مليار دينار مقابل 42.7 مليار دينار في نفس الفترة من العام السابق بانخفاض 4.9٪.

سجلت المشاركات الدولية اعتبارًا من 31 مارس 2020 تطورًا إيجابيًا بنسبة 11.3٪ مقارنة بالربع الأول من عام 2019 ، حيث انتقلت من 855.4 مليون دينار جزائري إلى ما يقرب من 952 مليون دينار جزائري.

تأثر سوق التأمين الجزائري ، مثله مثل أي قطاع اقتصادي آخر ، بأزمة الصحةCovid-19

إنتاج سوق التأمين اعتبارًا من 2020/03/31 (www.cna.dz)

EN DA	حجم الأعمال		تركيبة السوق		تطور	
	31/03/2020	31/03/2019	2020	2019	En %	En valeur
تأمين التلف	35 641 312 750	37 635 547 214	87,8%	88,2 %	-5,3%	-1 994 234 464
تأمين الأشخاص	3 981 759 438	4 195 205 507	9,8%	9,8%	-5,1%	-213 446 070
سوق مباشرة	**39 623 072 187**	**41 830 752 722**	**97,7%**	**98,0 %**	**-5,3%**	**-2 207 680 534**
Acceptations internationales	951 994 120	855 410 384	2,3%	2,0%	11,3 %	96 583 736
Total	**40 575 066 307**	**42 686 163 105**	**100%**	**100%**	**-4,9%**	**-2 111 096 799**

المصدر: (www.cna.dz)

ب- الشكاوى بتاريخ 2020/03/31

وفي نهاية الربع الأول من 2020 ، بلغت المطالبات المعلنة في سوق التأمين قرابة 16 مليار دينار ، بانخفاض قدره 14.6٪ مقارنة بالربع الأول من عام 2019.

وتظهر لوائح السوق تراجعا كبيرا بنسبة 45.3٪ ، وبالتالي تراجعت من 22.2 مليار دينار نهاية آذار 2019 إلى 12.1 مليار دينار في 2020/03/31. وفي الوقت نفسه ، ارتفعت الأسهم بنسبة 7.9٪ ، من 77.9 مليار دينار جزائري في الربع الأول من 2019 إلى 84 مليار دينار جزائري في نفس الفترة من العام الجاري.

حالة المطالبات في سوق التأمين اعتبارًا من 2020/03/31

En DA	SINISTRES DÉCLARÉS					
	31/03/2019	31/03/2020*	Structure		Évolution	
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	17 652 376 143	15 011 013 256	94,4%	93,9%	-15,0 %	-2 641 362 887

Assurances de personnes	1 054 361 227	967 618 491	5,6%	6,1%	-8,2%	-86 742 736
Total	**18 706 737 370**	**15 978 631 747**	**100%**	**100%**	**-14,6 %**	**-2 728 105 623**
En DA	**SINISTRES RÉGLÉS**					
	31/03/2019	**31/03/2020**	**Structure**		**Évolution**	
			2019	**2020**	**En %**	**En valeur**
Assurances de dommages	21 195 530 086	11 393 872 477	95,4%	93,8%	-46,2 %	-9 801 657 609
Assurances de personnes	1 031 419 381	755 503 775	4,6%	6,2%	-26,8 %	-275 915 606
Total	**22 226 949 467**	**12 149 376 252**	**100%**	**100%**	**-45,3 %**	**-10 077 573 215**
En %	**SINISTRES À PAYER**					
	31/03/2019	**31/03/2020**	**Structure**		**Évolution**	
			2019	**2020**	**En %**	**En valeur**
Assurances de dommages	74 332 138 021	80 944 242 972	95,5%	96,3%	8,9%	6 612 104 951
Assurances de personnes	3 522 406 457	3 091 062 696	4,5%	3,7%	-12,2 %	-431 343 761
Total	**77 854 544 478**	**84 035 305 668**	**100%**	**100%**	**7,9%**	**6 180 761 190**

En %	**TAUX DE RÈGLEMENT**		
	31/03/2019	31/03/2020	Évolution
Assurances de dommages	23,2%	12,5 %	-46,1%
Assurances de personnes	23,6%	16,2 %	-31,4%
Total	**23,2%**	**12,6 %**	**-45,5%**

المصدر : (www.cna.dz)

معدل التسوية :

يقدر معدل التسوية في سوق التأمين للربع الأول من عام 2020 بنحو 12.6٪ ، بانخفاض 45.5٪ مقارنة بالربع الأول من عام 2019 ، نتج عن التراجع الملحوظ في كل من أنشطة التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث والتأمين الشخصي بمعدلات انحدار 46.1٪. و 31.4٪.

2. التأمين ضد الأضرار

أ- إنتاج تأمين ضد التلف اعتباراً من 2020/3/31

في الربع الأول من عام 2020 ، بحصة سوقية تبلغ 87.8٪ ، بلغ إجمالي حجم أعمال التأمين ضد الأضرار 35.6 مليار دج ، بانخفاض 5.3٪ مقارنة بعام 2019.

تحليل حسب الفرع

« AUTOMOBILE »:RECUL DE 6,9%

لا تزال حصة فرع "السيارات" هي السائدة ، بمعدل 56.2٪ من إجمالي محفظة التأمين ضد الأضرار وإيرادات تزيد قليلاً عن 20 مليار دينار جزائري ، مقابل أكثر من 21.5 مليار دينار جزائري تحققت خلال الربع الأول من السنة المالية 2019 ، مما يعكس انخفاضًا بنسبة 6.9٪.

وانخفضت المخاطر الإلزامية بنسبة 3.1٪ ، عقب انخفاض عدد العقود المكتتب بها (- 1.8٪) ، مما أدى إلى خسارة في المحفظة.

انخفضت الضمانات الاختيارية ، التي تهيمن على محفظة "السيارات" بحصة 76.6٪ ، بنسبة 8٪ مقارنة بالربع الأول من السنة المالية 2019.

تقدر الخسائر المسجلة خلال الربع الأول من عام 2020 بأكثر من 1.4 مليار دج. يمكن تفسير هذا العجز ، من بين أمور أخرى ، من خلال آثار الأزمة الصحية وبدء نفاذ الضريبة البيئية الجديدة مما دفع بعض حاملي وثائق التأمين إلى تقليص مدى التغطية الطوعية من خلال تقليص الضمانات الأقل تكلفة.

« IRD» STAGNATION(+0,2%)

ينتهي فرع الحرائق والمخاطر المتنوعة " IRD" في الربع الأول من عام 2020 بإيرادات تزيد قليلاً عن 13.3 مليار دينار جزائري ، مع الحفاظ عمليًا على نفس حجم الأقساط المسجلة في نهاية الربع الأول من عام 2019. هذه الصيانة ناتجة بشكل أساسي عن ملف الفرع الفرعي "الحريق والانفجارات والعناصر الطبيعية" والذي يستحوذ

على 73.8٪ من محفظة فرع " IRD" وسجلت زيادة بنسبة 6.6٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. هذا الاتجاه الإيجابي هو خاصة بسبب تجديد وزيادة أقساط العقود الكبرى.

وارتفعت "الخسائر المالية المتنوعة" للفرع الفرعي بنسبة 3٪. المنتوجية وكانت "خسارة التشغيل بعد الحريق" ، والتي تحتل حصة 71.7٪ ، مصدر هذا النمو والتي بلغت في 2020/03/31 57.8٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

من ناحية أخرى ، انخفضت الأقساط المتعلقة بالفروع الفرعية "الحماية القانونية" و "الأضرار الأخرى للممتلكات" و "تأمين المسؤولية المدنية" على التوالي بنسبة 50.8٪ و 17.8٪ و 2٪.

وبالمثل ، انخفض تأمين "كات نات" للتأمين ضد الكوارث الطبيعية بنسبة 4.8٪. شعرت بالتراجع ، بشكل أساسي ، على مستوى التأمين على المنشآت الصناعية و / أو التجارية" ويشكل 56.5٪ من المنتج والذي انخفض بنحو 6٪.

« TRANSPORT »: RÉGRESSION DE20,3%

اعتبارًا من 2020/03/31 ، انخفض حجم مبيعات الفرع بنسبة 20.3٪ لتصل إلى 1.2 مليار دج ، مقابل 1.5 مليار دج اعتبارًا من 2019/03/31. في نهاية مارس 2020 ، مثلت حصة 3.4٪ من حجم مبيعات التأمين ضد الأضرار.

يتأثر فرع "النقل" بشكل خاص بالأزمة الصحية الناجمة عن الوباء ، مما يضيف إلى الاقتصاد يتم تسجيل الانخفاض على مستوى جميع الفروع الفرعية وهي "النقل الجوي" (- 66.2٪) ، "النقل بالسكك الحديدية" (- 41.5٪) النقل البحري" (-11.8٪) ، "النقل البري" (- 8.1٪). وسجل تأمين "جسم المركبات الجوية" والذي يمثل 52.8٪ من فرع "النقل الجوي" الفرعي بتاريخ 2020/3/31 انخفاضاً قدره 77.4٪.وبالمثل ، ومع حجم مبيعات يزيد عن 734 مليون دينار جزائري ، فإن "النقل البحري" ، الذي تبلغ حصته 60.5٪ من التأمين في الفرع ، يتأثر بشدة بانخفاض الأقساط المحصلة بعنوان "الكليات البحرية" (- 19.6٪)). يحمل الأخير 49.5٪ من إنجازات الفرع الفرعي

« 4AGRICOLE* DIMINUTION DE20,9%

مع حجم مبيعات يزيد قليلاً عن 553 مليون دينار جزائري وحصة سوقية تبلغ 1.6٪ ، شهد التأمين الزراعي انخفاضًا بنسبة 20.9٪ بين فترتي المقارنة. الفروع الفرعية"المسؤولية المدنية للمزارع" ،وانخفض "إنتاج المحاصيل" و "الأضرار الزراعية الأخرى" و "الآلات والمعدات الزراعية متعددة المخاطر" بنسبة 68.9٪ على التوالي. 43.3٪ ؛ 31.7٪ و 22.5٪.

أما بالنسبة للفروع الفرعية "الحرائق والزراعة متعددة المخاطر" و "الإنتاج الحيواني" ، فهي تتزايد بمعدل 51٪ و 20٪.وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الرائدة التي تمتلك 72٪ من حجم مبيعات الفرع ، شهدت تراجعًا في إنتاجها بنهاية الربع الأول من عام 2020 ،26.6٪ على الرغم من الانتعاش في بعض المنتجات مثل "الخيول متعددة المخاطر" و "نخيل التمر متعدد المخاطر" و "التأمين على الجمال"

« CRÉDIT-5 BAISSE DE 13,6%

على التوالي ، بنسبة 35٪ خفضته بنسبة 45.2٪.

أظهر تأمين "الائتمان" ، في الربع الأول من عام 2020 ، حجم مبيعات قدره 527.7 مليون دج ، بانخفاض 13.6٪ مقارنة بالربع الأول من عام 2019.

يرجع هذا الاتجاه إلى التقسيمين الفرعيين "الائتمان العقاري" و "الائتمان الاستهلاكي" ، اللذين انخفضا بنسبة 21.9٪. عدد العقود المكتتب به يُظهر الفرعين الفرعيين "الائتمان المحلي" و "ائتمان التصدير" زيادات على التوالي بنسبة 8.6٪ و 4٪ ، وكلاهما يستحوذ على 61.2٪ من حجم مبيعات الفرع.

الجدول 2:

إنتاج التأمين ضد الأضرار اعتبارا من 2020/03/31

تطور		هيكل السوق		حجم الأعمال		EN DA
القيمة	EN %	2019	2020	31/03/2019	31/03/2020	
-1487254892	-6.9%	57.2%	%56.2	21525247569	20037992676	تأمين السيارة
-150082484	-3.1%	12.9%	13.2%	4846310305	4696227821	المخاطرة الإلزمية
-1337172408	-8.0%	44.3%	43.0%	16678937264	15341764856	مخاطر غير إلزامية
32359549	0.2%	35.3%	37.3%	13276428812	13308788361	IRD
605409046	6.6%	24.5%	27.6%	9222907181	9828316227	حريق وانفجارات وعناصر طبيعية
-559358109	-17.8%	8.4%	7.3%	3147330066	2587971957	أضرار أخرى

للمتلكات						
تأمين المسؤولية	803528277	819679765	2.3%	2.2%	-2.0%	-16151488
خسائر مالية متنوعة	88815080	86193293	0.2%	0.2%	6.6%	2621787
التامين على الحرائق الزراعية	156821	318507	0.0%	0.0%	-50.8%	-161686
تأمين زراعي	553038406	699559963	1.6%	1.9%	-20.9%	-146521558
مخاطر الحرائق الزراعية	42512526	28160272	0.1%	0.1%	51.0%	14352254
إنتاج الخضر	146784781	258763574	0.4%	0.7%	-43.3%	-111978793
إنتاج حيواني	214542460	178774422	0.6%	0.5%	20.0%	35768038
المسؤولية المدنية للمزارع	20586699	66230714	0.1%	0.2%	-68.9%	-45644015
الألات والمعدات الزراعية	118857314	153339215	0.3%	0.4%	-22.5%	-34481901
أضرار الزراعة	9754625	14291766	0.0%	0.0%	-31.7%	-4537141
تأمين النقل	121711788	1523342095	3.4%	4.0%	-20.3%	-309630307
موصلات برية	388862123	423027090	1.1%	1.1%	-8.1%	-34164968
نقل بسكك الحديدية	598500	1022655	0.0%	0.0%	-41.5%	-424155
نقل جوي	90076568	266511030	0.3%	0.7%	-66.2%	-176434462
نقل بحري	734174598	832781320	2.1%	2.2%	-11.8%	-98606722
بطاقة التأمين	527781520	610986774	1.5%	1.6%	-13.6%	-83187254
الإئتمان المحلي	276304338	254522193	0.8%	0.7%	8.6%	21782146
ائتمان الصادرات	46533294	44731659	0.1%	0.1%	4.0%	1801634
القروض الإستهلاكية	13028739	16675786	0.0%	0.0%	-21.9%	-3647046
رهن عقاري	191915149	295039137	0.5%	0.8%	-35.0%	-103123988
قرض فلاحي	0	0	0.0%	0.0%	.	0
المجموع	35641312750	37635547214	100%	100%	-5.3%	-1994234464

المصدر : (www.cna.dz)

رسم توضيحي لحجم التأمينات في مجموعة من القطاعات :

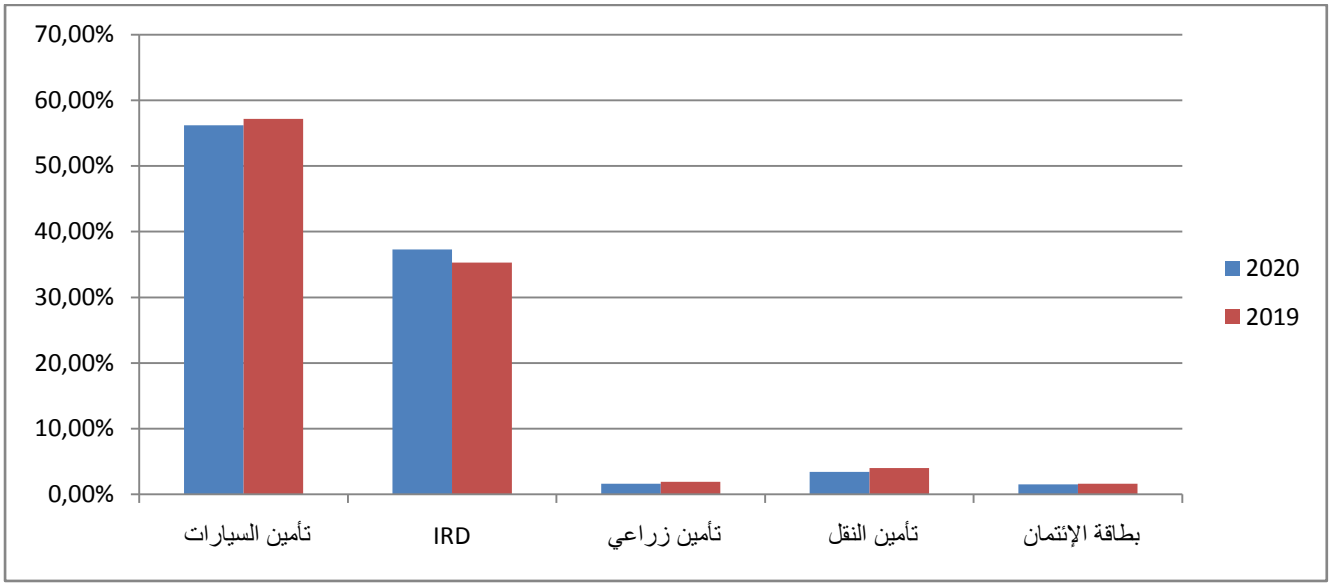

من إعداد الطالبين بالاعتماد على المصدر : (www.cna.dz)

شكل بياني يوضح نسبة التأمين لسنة 31/03/2019

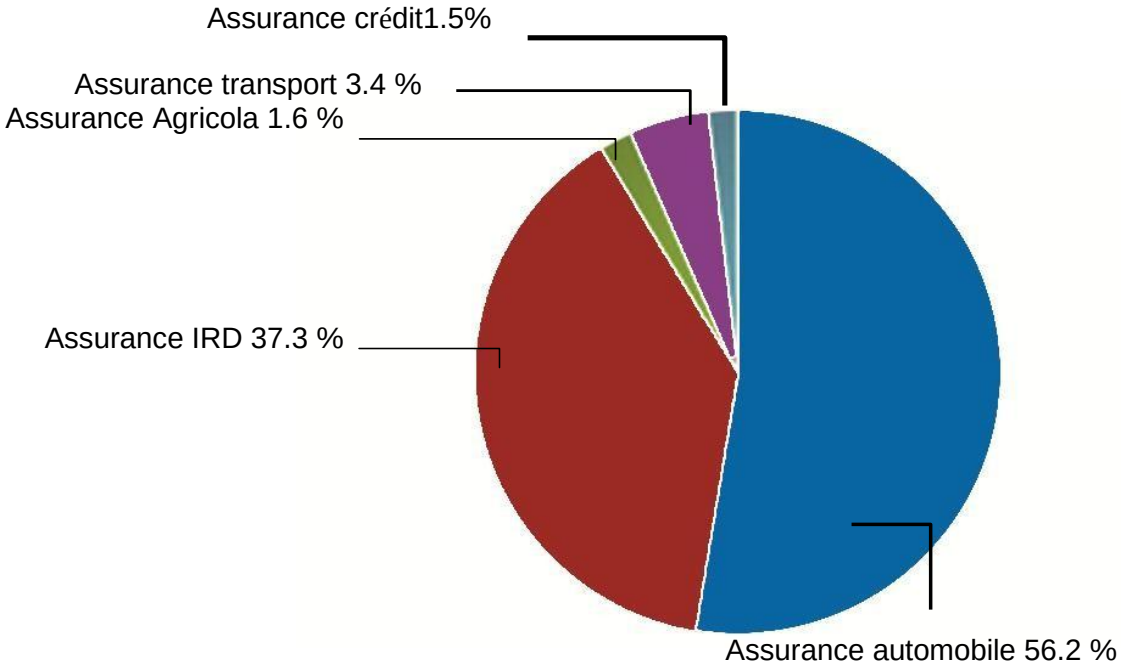

المصدر : (www.cna.dz)

اعتبارًا من 31 مارس 2020 ، مثلت شركات تأمين المسؤولية الخاصة 26.6٪ من إجمالي سوق تأمين المسؤولية. تجاوز حجم مبيعاتها التراكمي 9.4 مليار دينار جزائري و 68.2٪ من فرع "السيارات".

وتواصل المؤسسات العمومية الهيمنة بنسبة 71.8٪ من سوق التأمين ضد الأضرار وتحقق مبيعات تجاوزت 25.5 مليار دينار جزائري

*إنتاج التأمين ضد الأضرار ،حسب نوع رأس المال بتاريخ 2020/31/03

Branche d'assurance/DA	Sociétés Publiques	Sociétés Privées	Sociétés Mixtes	Total marché	Part de marché des sociétés à capitaux privés
Assurance automobile	**13 297 630 037**	**6 460 895 744**	**279 466 896**	**20 037 992 676**	**32,2%**
Risques obligatoires	4 524 844 608	2 098 938 051	13 323 791	6 637 106 451	31,6%
Risques non obligatoires	8 772 785 428	4 361 957 692	266 143 105	13 400 886 226	32,5%
IRD	**10 331 993 997**	**2 724 542 418**	**252 251 947**	**13 308 788 361**	**20,5%**
Incendie, explosions et éléments naturels	7 865 902 446	1 758 388 034	204 025 747	9 828 316 227	17,9%
Autres dommages aux biens	1 773 779 110	794 396 117	19 796 730	2 587 971 957	30,7%
Assurances de responsabilité civile	607 368 781	167 767 747	28 391 749	803 528 277	20,9%
Pertes pécuniaires diverses	84 943 660	3 871 420	0	88 815 080	4,4%
Protection juridique	0	119 100	37 721	156 821	75,9%
Assurances agricoles	**533 112 627**	**19 925 779**	**0**	**553 038 406**	**3,6%**
Incendie & multirisques agricoles	34 869 980	7 642 546	0	42 512 526	18,0%
Production végétale	146 695 200	89 582	0	146 784 781	0,1%
Production animale	205 674 640	8 867 821	0	214 542 460	4,1%
Responsabilité civile agriculteur	20 586 699	0	0	20 586 699	0,0%
Multirisques engins & matériel agricole	115 531 484	3 325 830	0	118 857 314	2,8%
Autres dommages agricoles	9 754 625	0	0	9 754 625	0,0%
Assurance transport	**907 436 423**	**253 759 340**	**52 516 024**	**1 213 711 788**	**20,9%**
Transport terrestre	247 608 309	126 518 465	14 735 348	388 862 123	32,5%
Transport ferroviaire	598 500	0	0	598 500	0,0%
Transport aérien	81 800 978	7 345 701	929 889	90 076 568	8,2%
Transport maritime	577 428 637	119 895 174	36 850 787	734 174 598	16,3%
Assurance Crédit	**510 733 258**	**17 048 262**	**0**	**527 781 520**	**3,2%**
Insolvabilité générale (Crédit domestique)	259 256 076	17 048 262	0	276 304 338	6,2%
Crédit à l'exportation	46 533 294	0	0	46 533 294	0,0%
Vente à tempérament (Crédit à la consommation)	13 028 739	0	0	13 028 739	0,0%

Crédithypothécaire (Créditimmobilier)	191 915 149	0	0	191 915 149	0,0%
Crédit agricole	0	0	0	0	-
Total	**25 580 906 341**	**9 476 171 543**	**584 234 867**	**35 641 312 750**	**26,6%**

المصدر : (www.cna.dz)

مطالبات التأمين عن الأضرار اعتبارًا من 2020/03/31

وتظهر المطالبات التي أعلنت عنها شركات التأمين ضد الأضرار انخفاضا بنسبة 15٪ من أكثر من 17.6 مليار دينار في 31 مارس 2019 إلى 15 مليار دينار في نهاية الربع الأول من عام 2020.

وبنسبة 75.7٪ ، تراجعت إعلانات فرع "السيارات" بنسبة 11.9٪.

أما كشوفات فرع "الائتمان" فقد ارتفعت بنسبة 358.6٪.

وبلغت التعويضات 11.4 مليار دج ، بانخفاض حاد بنسبة 46.2٪ مقارنة بالربع الأول من عام 2019.

83.8٪ من حجم اللوائح تنتمي إلى فرع "السيارات". لكنه تراجع بنسبة 37.1٪ إلى أكثر من 9.5 مليار دينار جزائري. يُفسَّر هذا الاتجاه النزولي جزئياً بالانخفاض النسبي في حوادث الطرق بعد تنفيذ الاحتواء في أعقاب الأزمة الصحية. وبالمثل ، يظهر فرع "IRD" استجابة بنسبة 80.0٪ من حيث تسوية المطالبات.

على العكس من ذلك ، مطالبات التسويات للتأمين وتتفاوت "النقل" و "الزراعة" إيجابياً بنسبتي 45٪ و 4.3٪ ، إثر الجهود التي بذلتها بعض الشركات لتسوية ملفات مهمة.

وفيما يتعلق بفرع "الائتمان" قفز مستوى التعويضات بنسبة 761.8٪ إلى 157.2 مليون دينار في 2020/3/31 مقابل 18.2 مليون دينار بتاريخ 2019/3/31. هذا هو الفرع الفرعي "الإعسار العام" ، الذي يحتكر جميع المستوطنات تقريبًا بعد زيادة بيانات المطالبات.

وبلغت قيمة المطالبات المستحقة أكثر من 80.9 مليار دينار جزائري. لقد شهدت زيادة بنسبة 8.9٪ بسبب توقف حجم المخزون في 31 ديسمبر 2019 وكذلك بسبب انخفاض المدفوعات المستلمة خلال الربع الأول من عام 2020. نتج هذا التطور الإيجابي عن فروع "الائتمان" (+ 227.6٪) ، "زراعي" (+ 51.7٪) و "IRD" (+ 26.5٪) من ناحية أخرى ، أظهر فرعي "النقل" و "السيارات" انخفاضًا بنسبة 19.4٪ و 4.5٪ مقارنة بنفس الفترة من العام 2019.

وجاءت الاستجابة التي سجلتها المستوطنات لانخفاض معدل التسوية من 23.2٪ نهاية آذار 2019 إلى 12.5٪ في نفس الفترة من عام 2020 ، أي بانخفاض أكثر من 46.1٪.

هيكل التعويض في2020/03/31

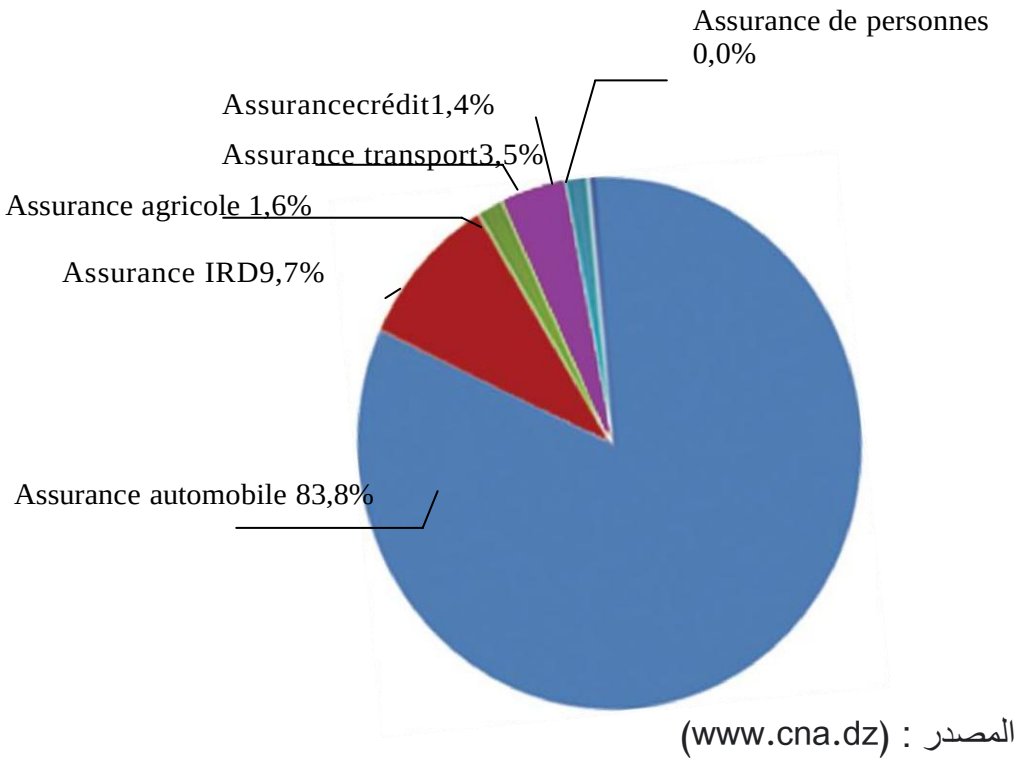

المصدر : (www.cna.dz)

هيكل المطالبات المستحقة الدفع 2020/03/13

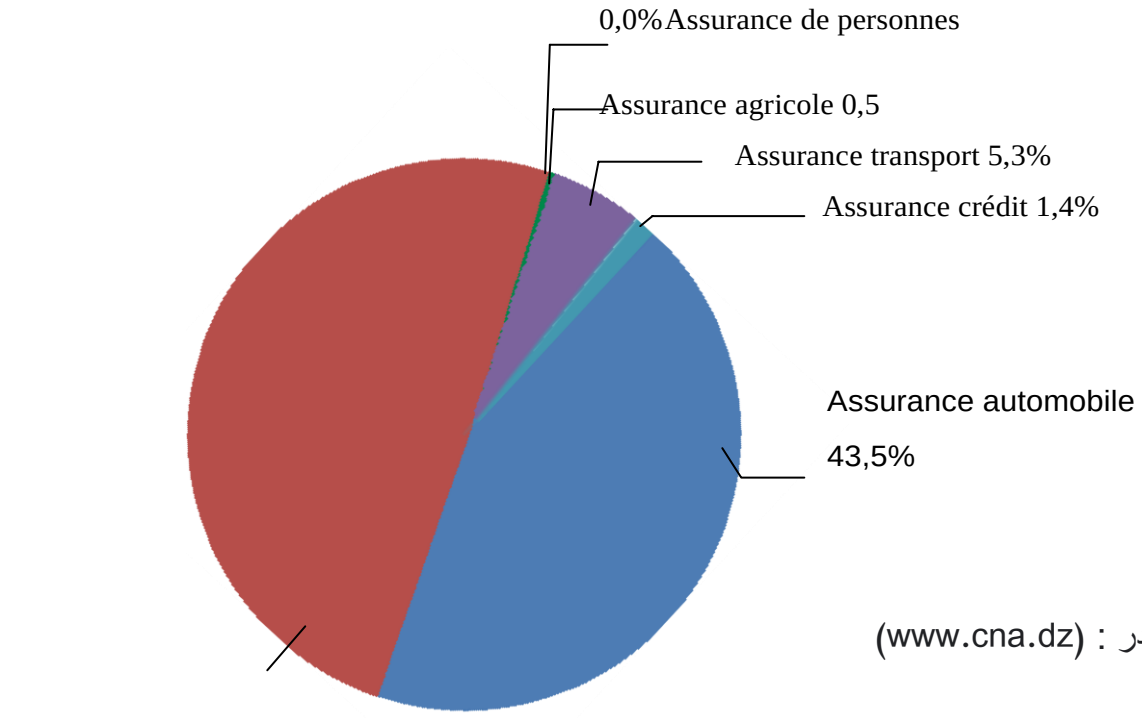

المصدر : (www.cna.dz)

3/ التأمين الشخصي :

أ. إنتاج التأمين الشخصي اعتبارًا من 31 مارس 2020

تظهر إنجازات شركات التأمين على الحياة والتأمين الصحي انخفاضًا بنسبة 5.1٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019 أي حجم مبيعات قدره 4.2 مليار دينار.

نتجت هذه الاستجابة عن الانخفاض الملحوظ في جميع الفروع ، باستثناء فرع "الادخار الجماعي" ، والذي أظهر زيادة بنسبة 9.6٪.

يفسر الانخفاض المسجل في جميع الفروع تباطؤ النشاط الاقتصادي للبلاد المرتبط بوباء.Covid-19

تحليل حسب الفرع:

1/ « ACCIDENT »: RÉGRESSION DE 3,%

بلغ حجم التداول المسجل لفرع "الحادث" 492.6 مليون دج بانخفاض 15.8 مليون دج بنسبة 3.1٪ مقارنة مع 2019/3/31.

ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الفروع الفرعية "حادث فردي أثناء السفر (عضوية جماعية)" و "حادث فردي أثناء السفر (عضوية فردية)" مع معدلات انحدار ذات صلة تبلغ 87.3٪ و 60.8٪.

2/ MALADIE »: BAISSE DE 19 %

في 2020/03/31 بلغ حجم مبيعات فرع "المرض" 30.2 مليون دج مقابل 37.3 مليون دج في 2019/3/31 أي بنسبة انخفاض 19٪.

3/ « ASSISTANCE »: DÉCROISSANCE DE 24,5

مع انخفاض ملحوظ بنسبة 24.5٪ الفرع

ارتفعت "المساعدة" من 667.5 مليون دج في الربع الأول من 2019 إلى 504.1 مليون دج في 2020/3/31. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الانخفاض في الفروع الفرعية "تأمين السفر والمساعدة الجماعية" و "تأمين السفر والمساعدة الشخصية" مع تأمين السفر ذات الصلة بنسبة 19.9٪ و 25.7٪.

4/ « VIE-DÉCÈS »: REPLI DE 15,3%

حقق فرع "الحياة–الموت" مبيعات تزيد عن مليار دج للأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية 2020 ، وانخفض بنسبة 15.3٪ مقارنة بالربع الأول من عام 2019 ، وبذلك يحتل حصة 26.8٪ من إجمالي الحياة و سوق التأمين الصحي.

/5 « PRÉVOYANCE COLLECTIVE »: PROGRESSION DE 9,6%

على عكس ما سبق الفرع

يظهر "الرفاه الجماعي" نمواً بنسبة 9.6٪ ويتراكم ، اعتبارًا من 2020/03/31 ، حجم مبيعات قدره 1.8 مليار دج مقابل 1.7 مليار دج اعتبارًا من 2019/03/31.

En DA	Chiffre d'affaires		Structure du marché		Évolution	
	31/03/2020	31/03/2019	2020	2019	En %	En valeur
Accident	492 692 062	508 549 295	12,4%	12,1%	-3,1%	-15 857 233
Maladie	30 202 074	37 302 953	0,8%	0,9%	-19,0 %	-7 100 879
Assistance	504 118 502	667 589 665	12,7%	15,9%	-24,5 %	-163 471 163
Vie-décès	1 066 531 410	1 259 654 861	26,8%	30,0%	-15,3 %	-193 123 451
Capitalisation	0	0	0,0%	0,0%	0,0%	0
Prévoyance collective	1 888 215 390	1 722 108 734	47,4%	41,0%	9,6%	166 106 655
Total	**3 981 759 438**	**4 195 205 507**	**100%**	**100%**	**-5,1%**	**-213 446 070**

المصدر : (www.cna.dz)

ثانيا : الثلث الثاني المصدر : (www.cna.dz)

1-البيانات العالمية

2-تأمين ضد الأضرار

3-التأمين الشخصي

نشاط السوق التأمين ل30/06/2020

.1-البيانات العالمية

أ. الإنتاج العالمي في 2020/06/30

سجل سوق التأمين بكافة الأنشطة مجتمعة ، في 2020/06/30 ، مبلغا يزيد عن 71 مليار دينار مقابل 81.2 مليار دينار ، في نفس الفترة من 2019 ، أي بانخفاض قدره 12.5٪.

أما بالنسبة للقبول الدولي ، فيظهر زيادة بنسبة 1.4٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2019

إنتاج سوق التأمين اعتبارًا من 2020/30/06

EN DA	CHIFFRE D'AFFAIRES		STRUCTURE DU MARCHÉ		ÉVOLUTION	
	30/06/2019	30/06/2020	2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	70 118 973 379	60 805 515 624	86,3%	85,6%	-13,3%	- 9 313 457 755
Assurances de personnes	7 496 565 805	6 619 555 584	9,2%	9,3%	-11,7%	- 877 010 222
Marché direct	77 615 539 184	67 425 071 208	95,6%	94,9%	-13,1%	-10 190 467 983
Acceptations internationales	3 590 736 346	3 642 553 088	4,4%	5,1%	1,4%	51 816 742
Total	81 206 275 530	71 067 624 296	100%	100%	-12,5%	-10 138 651 241

المصدر : (www.cna.dz)

ب- الشكاوي بتاريخ 2020/06/30

وسجلت المطالبات المعلنة في قطاع التأمين نهاية النصف الأول من 2020 م مبلغ 28.1 مليار دينار مقابل 39.2 مليار دينار في 2019/06/30 بانخفاض قدره 28.1٪.

يهيمن التأمين على غير الحياة على سوق التأمين بنسبة 93.9٪ مقابل 6.1٪ للتأمين الشخصي.

بلغ إجمالي التعويضات 23.9 مليار دينار جزائري بتاريخ 2020/6/30 مسجلاً انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 41.4٪ في النصف الأول من 2019.

من ناحية أخرى ، سجلت الأسهم ارتفاعا بنسبة 19٪ مقارنة مع 30 يونيو 2019 بمبلغ إجمالي قدره 93.1 مليار دينار جزائري.

AU 30/06/2020 (EN MONTANT)

En DA	SINISTRES DÉCLARÉS					
	30/06/2019	30/06/2020	Structure		Évolution	
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	36 849 143 092	26 455 846 689	94,0%	93,9 %	-28,2%	- 10 393 296 403
Assurances de personnes	2 352 288 581	1 731 768 471	6,0%	6,1%	-26,4%	- 620 520 110
Total	39 201 431 673	28 187 615 160	100%	100%	-28,1%	- 11 013 816 513
En DA	INDEMNISATIONS					
	30/06/2019	30/06/2020	Structure		Évolution	
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	38 484 396 667	22 477 865 872	94,1%	93,7 %	- 41,6%	- 16 006 530 795
Assurances de personnes	2 404 239 875	1 503 067 421	5,9%	6,3%	- 37,5%	- 901 172 454
Total	40 888 636 542	23 980 933 293	100%	100%	- 41,4%	- 16 907 703 249
En DA	SINISTRES À PAYER					
	30/06/2019	30/06/2020	Structure		Évolution	

			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	74 809 898 940	89 522 605 557	95,5%	96,1 %	19,7%	14 712 706 617
Assurances de personnes	3 494 624 985	3 622 588 517	4,5%	3,9%	3,7%	127 963 532
Total	78 304 523 925	93 145 194 074	100%	100%	19,0%	14 840 670 149

AU 30/06/2020 (EN MONTANT)

المصدر : (www.cna.dz)

SITUATIONDESSINISTRESDUMARCHÉDESASSURANCES AU 30/06/2020 (ENNOMBRE)

En nombre	SINISTRES DÉCLARÉS					
	30/06/2019	30/06/2020	Structure		Évolution	
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	780 021	490 968	90,7%	87,4%	-37,1%	-289 053
Assurances de personnes	79 639	71 023	9,3%	12,6%	-10,8%	-8 616
Total	859 660	561 991	100%	100%	-34,6%	-297 669
En DA	INDEMNISATIONS					
	30/06/2019	30/06/2020	Structure		Évolution	
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	521 950	330 604	86,6%	81,1%	-36,7%	-191 346
Assurances de personnes	80 565	77 079	13,4%	18,9%	-4,3%	-3 486
Total	602 515	407 683	100%	100%	-32,3%	-194 832
En DA	SINISTRES À PAYER					
	30/06/2019**	30/06/2020	Structure		Évolution [1]	
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	1 231 918	1 120 210	98,8%	96,8%	-13,7%	-168 895
Assurances de personnes	15 396	36 771	1,2%	3,2%	138,8%	21 375
Total	1 247 314	1 156 981	100%	100%	-11,8%	-147 520

En %	TAUX DE RÈGLEMENT		
	30/06/2019*	30/06/2020	Évolution
Assurances de dommages	27,3%	16,9%	-38,0%
Assurances de personnes	89,7%	80,7%	-10,0%
Total	30,1%	19,9%	-33,9%

المصدر : (www.cna.dz)

معدل التسوية:

في النصف الأول من عام 2020 ، انخفض معدل التسوية في سوق التأمين بنسبة 33.9٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2019 ، نتيجة الانخفاض الملحوظ في التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث بمعدلات 38 و 0٪ و 10.0٪.

2.-التأمين ضد الأضرار

أ- إنتاج تأمين ضد الضرر اعتباراً من 2020/06/30

وتراجع إنتاج التأمين ضد الأضرار ، جميع الفروع مجتمعة ، بمقدار 9.3 مليار دينار أو ما نسبته 13.3٪ ، من 70.1 مليار دينار في نهاية النصف الأول من 2019 إلى 60.8 مليار دينار إلى 2020/06/30.

نتجت هذه الاستجابة عن الانخفاض الملحوظ على مستوى جميع الفروع ، بعد أن أثر جائحة COVID-19 على الاقتصاد في جميع قطاعاته.

تحليل حسب الفرع

وسجل فرع السيارات مبيعات بلغت 33.8 مليار دج ، بانخفاض 10٪ ، مقارنة بنفس الفترة من العام المالي 2019 ، ويمتلك 55.6٪ من محفظة التأمين ضد الأضرار . كما سجلت "المخاطر الإلزامية" انخفاضاً بنسبة 4.5٪ ، مبيناً فرقاً سلبياً قدره 393.5 مليون ميلادي. وانخفض عدد العقود المكتتب بها بنسبة 7.2٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2019. أظهرت "المخاطر غير الإلزامية" ، التي تهيمن على محفظة فرع "السيارات" بحصة 75.3٪ ، انخفاضًا بنسبة 11.7٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

يُفسر الانخفاض الذي تم تسجيله في نهاية النصف الأول من العام بشكل أساسي بتعليق نشاط مصانع تجميع السيارات ، نتيجة الأزمة السياسية المزدوجة في البلاد (في عام 2019) والصحية (في عام 2020) ، مما أدى إلى ، انخفاض في الاشتراكات. الأثر المباشر الأخير هو إغلاق صالات العرض الشريكة وبعض مكاتب الاشتراك في أعقاب الحصر الذي فرضته الدولة.

كما أن هناك تأثير سلبي لإدخال ضريبة مكافحة التلوث مما أدى إلى انخفاض عدد العقود المبرمة في الضمانات الاختيارية.

2/ DIMINUTION DE 16,8% : « IRD ».

وبلغ حجم مبيعاته 22.6 مليار ميلادي وحصة سوقية تبلغ 37.3٪ ، أظهر فرع الحريق والمخاطر المتنوعة "IRD"انخفاضًا بنسبة 16.8٪ ، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى التباطؤ الكبير في وتيرة إطلاق مشاريع البناء الكبرى ، والتي من أجلها الدولة هي المزود الرئيسي ، في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة.

يعود أصل هذا الانخفاض إلى الانخفاض في إنتاج الفرع الفرعي

"الحرائق والانفجارات والعناصر الطبيعية" بنسبة 10٪ تقريبًا (بدقة 9.7٪) مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. يمتلك هذا الفرع الفرعي 74.4٪ من محفظة فرع."IRD"

وبالمثل ، يظهر الفرع الفرعي "المسؤولية المدنية" انخفاضًا بنسبة 8.5٪ بقيمة حوالي 1.2 مليار دينار جزائري ويمتلك 5.5٪ من محفظة فرع ."IRD" جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الأقساط المسجلة "للمسؤولية التشغيلية (العامة)" والتي تمثل 63.1٪ من إجمالي أداء تأمين "المسؤولية المدنية" ويظهر فرقًا سلبيًا قدره 148 5 مليون دينار جزائري.

سجل تأمين "الأضرار الأخرى على الممتلكات" ، في 2020/06/30 ، انخفاضًا بنسبة 37.5٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

بشكل عام ، فإن الانكماش الذي يعاني منه فرع "IRD" ناتج عن توقف نشاط العديد من العملاء ، والمراجعة التنازلية لرأس المال المؤمن عليه ، والتي هي في المقام الأول التأخير في إصدار تأمين هام.

حجم التداول المسجل للفرع

بلغت "الزراعة" أكثر بقليل من (01) مليار دينار بخسارة 358.6 مليون دينار مقارنة بـ 2019/06/30.

ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الانخفاض الملحوظ على مستوى جميع الفروع الفرعية ، باستثناء الفرع الفرعي "حريق وزراعة متعددة المخاطر" والذي أظهر زيادة بنسبة 26.2٪. يعود أصل هذا الانحدار إلى عدم تجديد العقود الكبرى.

في الوقت نفسه ، ينبغي ملاحظة التقدم المحرز في التأمين.

"الأبقار" و "الدرومدير" و "الخيول" بنسبة 11.2٪ و 167.7٪ و 329.7٪ على التوالي ، وذلك بفضل توقيع العديد من اتفاقيات التأمين مع مجمعات الدواجن ومربي الماشية ، فضلاً عن التوعية – جهود التنشئة التي تستهدف المربين لحماية صغارهم .

3/ « TRANSPORT»: REPLI DE 11,9%

انخفض فرع النقل بنسبة 11.9٪ للنصف الأول من عام 2020. يعرض إنتاج 2.2 مليار دج مقابل 2.5 مليار دج في 2019/6/30. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى المناخ الاقتصادي الذي تمر به البلاد بسبب الأزمة الصحية

4/ « CRÉDIT »: RÉGRESSION DE 23,4%

كما أظهر فرع "الائتمان" انخفاضًا في نهاية النصف الأول من عام 2020 ، وسجل رقم أعمال بلغ 955.3 مليون دينار ، مقابل 1.2 مليار دينار في 2019/06/30.

هذا الانخفاض هو نتيجة انحدار جميع الفروع الفرعية وهي:

"الائتمان الاستهلاكي" (–40.9٪) ، "الائتمان العقاري (الائتمان العقاري)" (–39.3٪) ، "ائتمان الصادرات" (–11.4٪) ، "الإعسار العام (الائتمان المحلي)" (– 9.7٪.)

وبالتالي ، فإن فرع "الائتمان" يتدهور بسبب انخفاض دخل الأسرة ؛ مما أدى إلى انخفاض الطلب على تمويل الإسكان (تضطر الأسر إلى خفض إنفاقها إلى الحد الأدنى الصارم).

إنتاج التأمين ضد الأضرار في 2020/06/30

En DA	Chiffre d'affaires		Structure du marché		Évolution	
	30/06/2019	30/06/2020	2019	2020	En %	En valeur
Assurance automobile	37 577 123 556	33 813 014 779	53,6%	55,6%	-10,0%	- 3 764 108 777
Risques obligatoires	8 745 252 706	8 351 687 514	12,5%	13,7%	-4,5%	- 393 565192
Risquesnon obligatoires	28 831 870	25 461 327	41,1%	41,9%	-11,7%	- 3 370 543

	851	265				585
IRD	27 269 757 880	22 679 236 227	38,9%	37,3%	-16,8%	- 4 590 521 653
Incendie,explosions et élémentsnaturels	18 685 972 950	16 872 660 855	26,6%	27,7%	-9,7%	- 1 813 312 094
Autres dommages aux biens	7 098 710 416	4 437 333 929	10,1%	7,3%	-37,5%	- 2 661 376 487
Assurances de responsabilité civile	1 361 572 384	1 245 781 530	1,9%	2,0%	-8,5%	- 115 790854
Pertes pécuniaires diverses	122 892 340	123 261 842	0,2%	0,2%	0,3%	369 502
Protection juridique	609 791	198 071	0,0%	0,0%	-67,5%	- 411720
Assurances agricoles	1 432 026 671	1 073 382 392	2,0%	1,8%	-25,0%	- 358 644279
Incendie & multirisques agricoles	63 042 492	79 579 384	0,1%	0,1%	26,2%	16 536 892
Production végétale	384 370 288	214 180 548	0,5%	0,4%	-44,3%	- 170 189741
Production animale	416 176 208	397 866 277	0,6%	0,7%	-4,4%	- 18 309931
Responsabilité civile agriculteur	121 974 271	38 779 771	0,2%	0,1%	-68,2%	- 83 194500
Multirisques engins & matériel agricole	430 824 321	332 558 141	0,6%	0,5%	-22,8%	- 98 266180
Autres dommages agricoles	15 639 092	10 418 272	0,0%	0,0%	-33,4%	- 5 220820
Assurance transport	2 593 325 872	2 284 508 743	3,7%	3,8%	-11,9%	- 308 817129
Transport terrestre	677 456 645	600 796 691	1,0%	1,0%	-11,3%	- 76 659954
Transport ferroviaire	1 022 655	13 423 548	0,0%	0,0%	1212,6 %	12 400 893
Transport aérien	309 444 964	124 228 548	0,4%	0,2%	-59,9%	- 185 216416
Transport maritime	1 605 401 608	1 546 059 956	2,3%	2,5%	-3,7%	- 59 341653
Assurance Crédit	1 246 739 400	955 373 484	1,8%	1,6%	-23,4%	- 291 365916
Insolvabilité générale (Crédit domestique)	576 941 829	520 737 619	0,8%	0,9%	-9,7%	- 56 204210
Crédit à l'exportation	101 625 337	90 030 740	0,1%	0,1%	-11,4%	- 11 594597
Vente à tempérament (Crédit à la consommation)	25 686 191	15 192 481	0,0%	0,0%	-40,9%	- 10 493710
Crédithypothécaire (Créditimmobilier)	542 486 043	329 412 644	0,8%	0,5%	-39,3%	- 213 073399
Total	70 118 973 379	60 805 515 624	100%	100%	-13,3%	- 9 313 457 755

المصدر : (www.cna.dz)

- رسم تخطيطي

هيكل إنتاج تأمين الأضرار في 2020/06/30

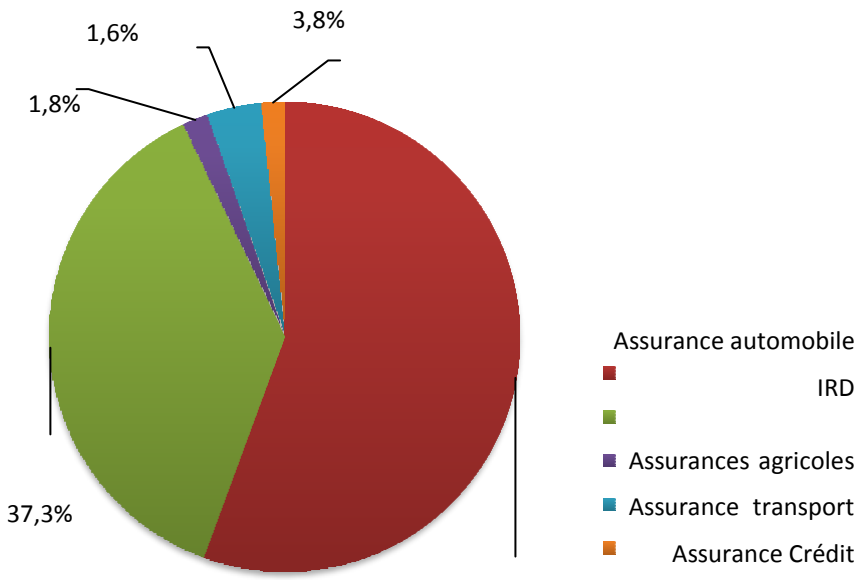

المصدر : (www.cna.dz)

2-إنتاج تأمين الضرر

حسب نوع رأس المال بتاريخ 2020/06/30

Branche d'assurance/DA	Sociétés Publiques	Sociétés Privées	Sociétés Mixtes	Total marché	Part de marché des sociétés à capitaux privés
Assurance automobile	22 416 736 621	10 936 859 183	459 418 975	33 813 014 779	32,3%
Risques obligatoires	4 693 599 518	3 636 186 014	21 901 982	8 351 687 514	43,5%
Risquesnon obligatoires	17 723 137 103	7 300 673 169	437 516 994	25 461 327 265	28,7%
IRD	18 241 011 522	3 944 764 131	493 460 573	22 679 236 227	17,4%
Incendie,explosions et élémentsnaturels	13 979 116 214	2 581 129 414	312 415 227	16 872 660 855	15,3%
Autres dommages aux biens	3 171 290 862	1 125 773 980	140 269 086	4 437 333 929	25,4%
Assurances de responsabilité civile	971 688 257	233 354 734	40 738 539	1 245 781 530	18,7%
Pertes pécuniaires diverses	118 916 188	4 345 654	-	123 261 842	3,5%
Protection juridique	-	160 350	37 721	198 071	81,0%
Assurances agricoles	1 027 045 172	46 337 222		1 073 382 392	4,3%
Incendie & multirisques agricoles	61 448 690	18 130 694		79 579 384	22,8%
Production végétale	213 808 356	372 192		214 180 548	0,2%
Production animale	381 498 604	16 367 673		397 866 277	4,1%
Responsabilité civile agriculteur	38 779 771	-		38 779 771	0,0%
Multirisques engins & matériel agricole	321 091 479	11 466 662		332 558 141	3,4%
Autres dommages agricoles	10 418 272	-		10 418 272	0,0%
Assurance transport	1 777 864 548	436 499 854	70 144 340	2 284 508 743	19,1%
Transport terrestre	390 903 498	190 211 557	19 681 636	600 796 691	31,7%
Transport ferroviaire	13 423 548	-	-	13 423 548	0,0%
Transport aérien	111 552 497	11 434 022	1 242 030	124 228 548	9,2%
Transport maritime	1 261 985 005	234 854 276	49 220 675	1 546 059 956	15,2%
Assurance Crédit	931 867 193	23 506 290	0	955 373 484	2,5%
Insolvabilité générale (Crédit domestique)	497 231 328	23 506 290	-	520 737 619	4,5%
Crédit à l'exportation	90 030 740	-	-	90 030 740	0,0%
Vente à tempérament (Crédit à la consommation)	15 192 481	-	-	15 192 481	0,0%
Créditthypothécaire (Créditimmobilier)	329 412 644	-	-	329 412 644	0,0%
Total	44 394 525 056	15 387 966 681	1 023 023 889	60 805 515 624	25,3%

المصدر : (www.cna.dz)

مطالبات التأمين الأضرار بتاريخ 2020/06/30

اعتبارًا من 2020/06/30 ، سجلت قيمة المطالبات المعلنة انخفاضًا بنسبة 28.2٪ المسجلة في 2019/06/30 ، وبذلك بلغت 26.4 مليار دينار.

ويمتلك فرع "السيارات" الحصة الأكبر من الإعلانات بنسبة تقارب 77٪ وبقيمة 20.3 مليار دينار.

وبإتباع نفس الاتجاه النزولي ، بلغ إجمالي التعويضات التي دفعتها شركات التأمين ضد الأضرار 22.4 مليار دينار جزائري ، استجابةً إلى 41.6٪ مقارنة بالعام السابق. يتم سحب هذا القطرة بواسطة الفروع

"السيارات" و "IRD" ، بمعدلات سلبية لكل منهما بلغت 41.2٪ و 51.3٪. على العكس من ذلك ، تسويات المطالبات للتأمين و "الائتمان" و "النقل" و "زراعي" إيجابياً بنسب كل منهما 548.7٪ و 25.9٪ و 14.8٪ ، إثر الجهود التي بذلتها بعض الشركات لتصفية ملفات مهمة. وارتفعت المخزونات بنسبة 19.7٪ مقارنة مع 2019/6/30 لتصل إلى 89.5 مليار دينار جزائري. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض في المدفوعات الذي لوحظ خلال النصف الأول من عام 2020.

هيكل التعويضات والمطالبات المستحقة الدفع بتاريخ 2020/30/06

مطالبات تمت تسويتها

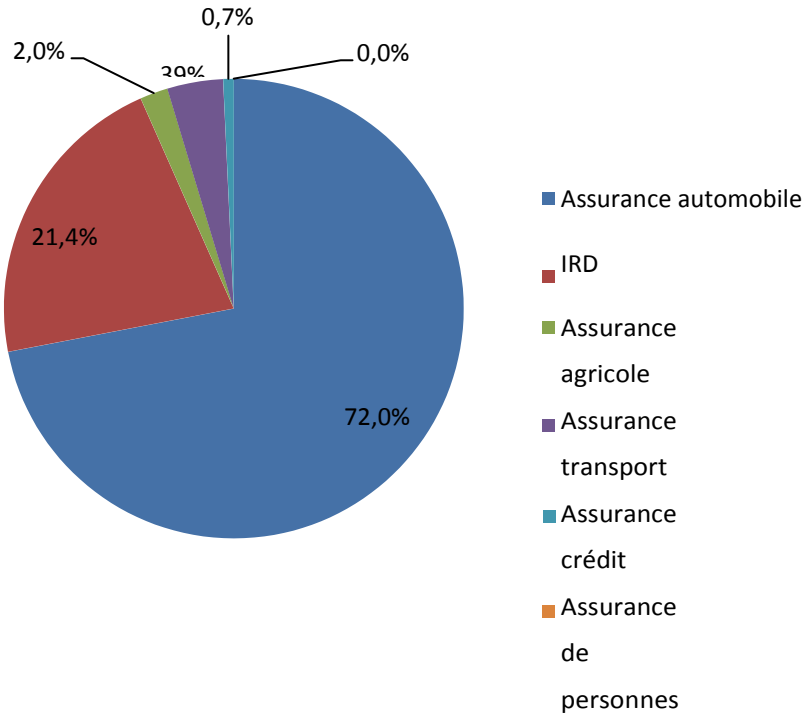

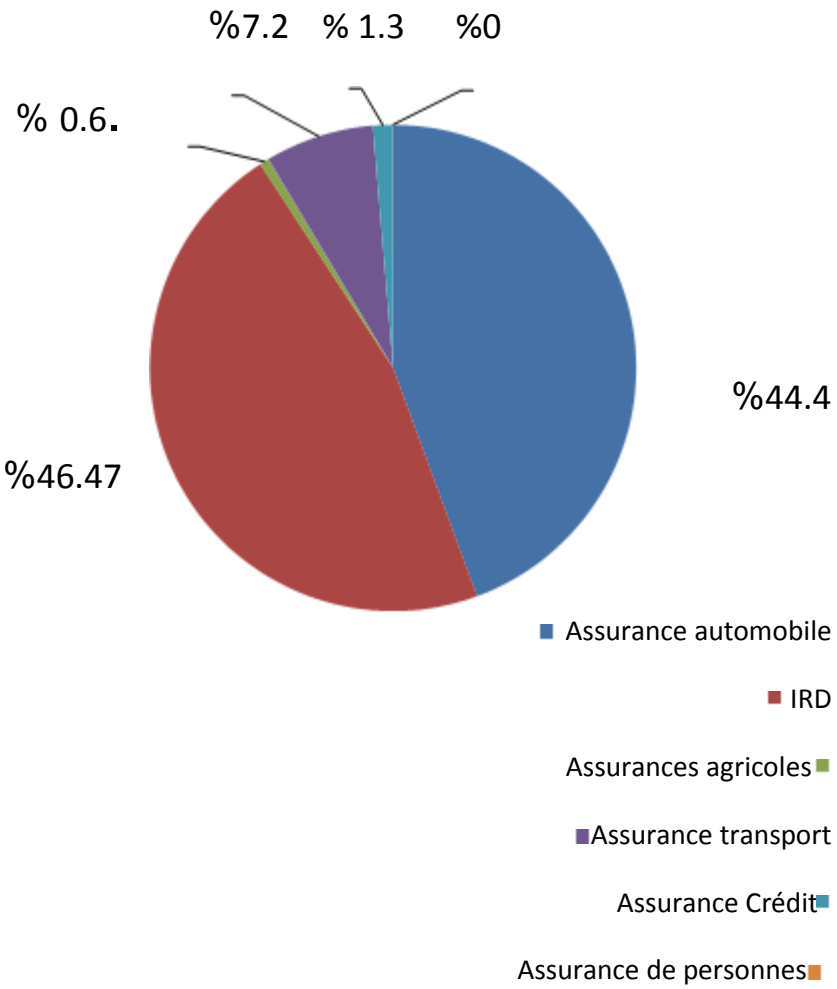

المصدر :(www.cna.dz)

3/ التأمين الشخصي

أ. إنتاج التأمين الشخصي اعتباراً من 2020/06/30

اهتزت أيضا من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد في أعقاب وباء فيروس كورونا الجديد (COVID-19) ، وسجل التأمين الشخصي خسارة كبيرة في نهاية النصف الأول من عام 2020. والتأمين الأخير بقيمة 77 مليون ميلادي. بانخفاض قدره 11.7٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وبالفعل بلغت قيمة التداول المحققة في 2020/06/30 أكثر من 6.6 مليار دينار مقابل ما يقارب 7.5 مليار دينار توقفت في 2019/06/30.

ويلاحظ هذا الانحدار على مستوى جميع الفروع باستثناء فرع "الادخار الجماعي" الذي زاد بنسبة 9.6٪.

تحليل حسب الفرع

« ACCIDENT »: BAISSE DE 9,4%

بلغ حجم الأعمال المحقق في نهاية الأشهر الستة الأولى من العام المالي 2020 ، في إطار فرع "الحوادث" ، 690 مليون دينار جزائري ، مقابل ما يقرب من 762 مليون دينار جزائري تم تحقيقه خلال النصف الأول من عام 2019 ، أي انخفاض قدره 9.4٪ ناتج بشكل رئيسي عن فروع الحوادث الفرعية "حادث فردي أثناء السفر عضوية فردية" ، "فرد في السفر العضوية الجماعية "و" الأشخاص المنقولون ". بالمقابل ، يظهر إنتاج ضمان "حادث الحياة" زيادة أسية بلغت 1340.7٪ حيث ارتفع من 376.7 ألف دينار جزائري في النصف الأول من عام 2019 لـ 35 عقدًا إلى أكثر من 5.4 مليون دولار. .

« MALADIE »: RÉGRESSION DE 6,6%

يُظهر إنتاج فرع "المرض" ، بنهاية النصف الأول من عام 2020 ، مبلغ 53.3 مليون دينار جزائري ناتج عن فرع "التأمين ضد المرض" فقط ، بانخفاض 6.6٪ والذي حدث في نفس الفترة. لعام 2019.

احتل الفرع المذكور ، كما في عام 2019 ، نسبة 0.8٪ من إجمالي الإنتاج.

« ASSISTANCE »: CHUTE DE 56,3%

انخفض فرع "المساعدة" بنسبة 56.3٪ من 1.3 مليار دينار جزائري في 2019/06/30 إلى

555مليون دج اعتباراً من 2020/06/30 م. ويعزى الانخفاض إلى الانخفاض الكبير في الاشتراكات في ضمان "تأمين ومساعدة السفر" ، الجماعية والأفراد ، بعد توقف إصدار التأشيرات وإغلاق الحدود لدفع رسوم التأشيرات. وبالتالي ، انقطاع الاشتراكات (في مواجهة استحالة السفر ، فقد طلب بعض حاملي الوثائق الإنهاء المطلق لعقوده

« VIE-DÉCÈS »: RECUL DE 13,1%

الإنتاج التراكمي للفرع

قيمة "الحياة" 2.3 مليار دج ، بانخفاض 13.1٪ ، أي خسارة تزيد عن 350 مليون دج.

هذا الاتجاه ناتج بشكل رئيسي عن ضمان "التأمين على الوفاة لأجل

تغطية قرض و" IAD التي انخفضت بنسبة 10٪ واستحوذت على 95٪ من حجم مبيعات الفرع. أما فيما يتعلق بضمان "التأمين الجماعي للمقترضين" ، فلم يتم تسجيل أي اكتتاب خلال النصف الأول من عام 2020 (نظرا لتباطؤ النشاط الائتماني الناجم عن محدودية النشاط المصرفي ومواقع إنشاء البرامج

العقارية) ، في حين أنه سجلت في الفصل الأول من السنة المالية السابقة رقم أعمال 40.5 مليون دج وحصة 1.5٪ في إنتاج الفرع

. « PRÉVOYANCE COLLECTIVE »: AUGMENTATION DE 9,6%

الأقساط المكتوبة الصادرة للفرع يقترب "التأمين الجماعي" من 3 مليارات دينار بنهاية النصف الأول من 2020 بزيادة 9.6٪ مقارنة بـ 2019/06/30. ويرجع هذا الاتجاه بشكل رئيسي إلى "التأمين الجماعي" الفرعي الذي يستحوذ على 95.6٪ من محفظة الفرع ويظهر زيادة بنسبة 10.3٪.

إنتاج التأمين الشخصي2020/06/30

En DA	Chiffre d'affaires		Structure du marché		Évolution	
	30/06/2019	30/06/2020	2019	2020	En %	En valeur
Accident	761 991 305	690 056 594	10,2 %	10,4%	-9,4%	-71 934 711
Maladie	57 080 948	53 326 602	0,8%	0,8%	-6,6%	-3 754 346
Assistance	1 269 075 520	555 066 932	16,9 %	8,4%	-56,3%	-714 008 588
Vie-décès	2 672 196 492	2 321 803 624	35,6 %	35,1%	-13,1%	-350 392 868
Capitalisation	-	-	0,0%	0,0%	-	-
Prévoyance collective	2 736 221 541	2 999 301 832	36,5 %	45,3%	9,6%	263 080 291
Total	7 496 565 805	6 619 555 584	100%	100%	-11,7%	-877 010 222

المصدر : (www.cna.dz)

هيكل إنتاج التأمين الناس اعتبارًا من 2020/30/06

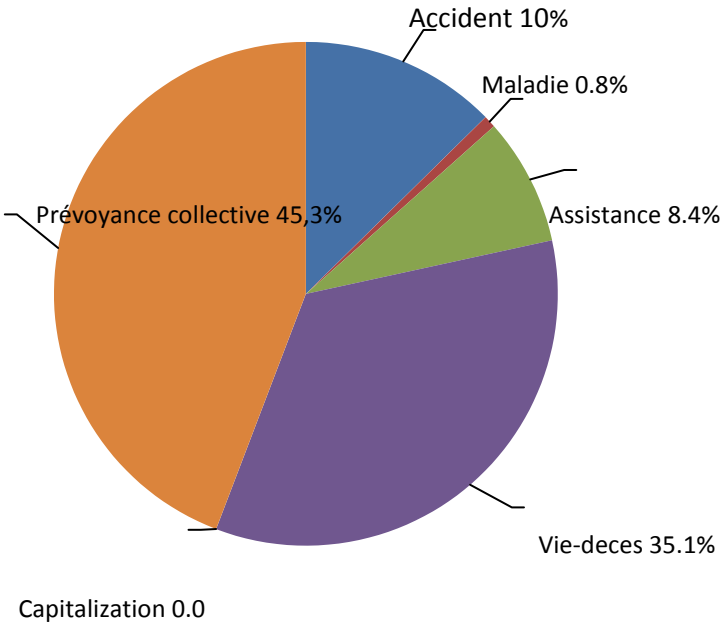

المصدر : (www.cna.dz)

المطلب الثاني : الثلث الثالث و الثلث الرابع

- **أولا : الثلث الثالث** (www cnc.dz)

1 البيانات العالمية

2 تأمين ضد الأضرار

3 تأمين الشخصي

1/ البيانات العالمية

أ. الإنتاج العالمي في2020/09/30

يظهر سوق التأمين، في 2020/09/30 ، تراجعا في جميع الأنشطة مجتمعة بنسبة 8٪ ، مسجلا بذلك حجم مبيعات يقارب 105.7 مليار دج مقابل114.8 مليار دج في نفس الوقت للسنة المالية 2019
أما بالنسبة للقبول الدولي ، فيظهر زيادة تقارب 35٪ مقارنة بـ 2019/30/09

إنتاج سوق التأمّن اعتبارا من 2020/09/30

EN DA	CHIFFRE D'AFFAIRES		STRUCTURE DU MARCHÉ		ÉVOLUTION	
	30/09/2019	30/09/2020	2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	100 532 892 736	91 654 706 086	87,6%	86,7%	-8,8%	-8 878 186 650
Assurances de personnes	10 477 541 563	8 899 074 350	9,1%	8,4%	-15,1%	-1 578 467 214
Marché direct	111 010 434 299	100 553 780 436	96,7%	95,1%	-9,4%	-10 456 653 863
Acceptations internationales	3 804 535 608	5 133 305 064	3,3%	4,9%	34,9%	1 328 769 457
Total	114 814 969 907	105 687 085 500	100%	100%	-8,0%	-9 127 884 407

المصدر : (www.cna.dz)

ب. المطالبات بتاريخ 2020/09/30

بلغت المطالبات المعلنة أكثر من41.7 مليار دج اعتبارا من 2020/09/30 مقابل 60.8 مليار دج اعتبارا.من 2019/09/30 أي بانخفاض قدره 31.4٪

وبلغ إجمالي التعويضات في 36.12020/09/30 مليار دينار ، بانخفاض 28.4 ٪ مقارنة بالربع الأول من عام 2019(03).

في الوقت نفسه ، سجلت المطالبات التي سيتم دفعها زيادة بنسبة 8.4٪ مقارنة بـ 2019/30/09وإجمالي.مبلغ يقارب 92 مليار دينار جزائري

حالة المطالبات فَيسوق التأمين فيEN DA) 30/09/2020)

En DA	SINISTRES DÉCLARÉS					
	30/09/2019	30/09/2020	Structure		Évolution	
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	58 202 270 291	38 450 596 921	95,7%	92,1%	-33,9%	-19 751 673 369
Assurances de personnes	2 624 517 357	3 295 174 373	4,3%	7,9%	25,6%	670 657 017

Total	60 826 787 647	41 745 771 295	100%	100%	-31,4%	-19 081 016 353
SINISTRES RÉGLÉS						
En DA	30/09/2019	*0202/90/03	Structure		Évolution	
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	47 966 263 357	33 434 556 239	95,1%	92,6%	-30,3%	-14 531 707 118
Assurances de personnes	2 458 846 713	2 686 161 057	4,9%	7,4%	9,2%	227 314 343
Total	50 425 110 070	36 120 717 296	100%	100%	-28,4%	-14 304 392 775
SINISTRES À PAYER						
En DA	30/09/2019	30/09/2020	Structure		Évolution	
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	81 301 835 561	87 658 727 232	96,0%	95,4%	7,8%	6 356 891 671
Assurances de personnes	3 409 629 479	4 194 053 226	4,0%	4,6%	23,0%	784 423 748
Total	84 711 465 039	91 852 780 459	100%	100%	8,4%	7 141 315 419

المصدر : (www.cna.dz)

حالة المطالبات في سوق التأمين في 2020/09/30

En nombre	SINISTRES DÉCLARÉS					
	30/09/2019	***0202/90/03**	**Structure**		**Évolution**	
			2019	**2020**	**En %**	**En valeur**
Assurances de dommages	**1 163 312**	**968 843**	**90,7%**	**90,0%**	**-16,7%**	**-194 469**
Assurances de personnes	**118 592**	**108 181**	**9,3%**	**10,0%**	**-8,8%**	**-10 411**
Total	**1 281 904**	**1 077 024**	**100%**	**100%**	**-16,0%**	**-204**

						880
			SINISTRES RÉGLÉS			
En DA	**30/09/2019**	***0202/90/03**	**Structure**		**Évolution**	
			2019	**2020**	**En %**	**En valeur**
Assurances de dommages	**761 285**	**575 933**	**88,6%**	**84,3%**	**-24,3%**	**-185 352**
Assurances de personnes	**98 221**	**107 177**	**11,4%**	**15,7%**	**9,1%**	**8 956**
Total	**859 506**	**683 110**	**100%**	**100%**	**-20,5%**	**-176 396**
			SINISTRES À PAYER			
En DA	**30/09/2019**	**30/09/2020**	**Structure**		**Évolution**	
			2019	**2020**	**En %**	**En valeur**
Assurances de dommages	**1 395 011**	**98,5%**	**1 447 595**	**96,9%**	**3,8%**	**52 584**
Assurances de personnes	**21 098**	**1,5%**	**45 685**	**3,1%**	**116,5%**	**24 587**
Total	**1 416 109**	**100%**	**1 493 280**	**100%**	**5,4%**	**77 171**
En %						
	***9102/90/03**	***0202/90/03**				**Évolution**
Assurances de dommages	**32,6%**	**23,3%**				**-28,5%**
Assurances de personnes	**76,3%**	**80,8%**				**5,9%**
Total	**34,8%**	**26,2%**				**-24,8%**

المصدر : (www.cna.dz)

اعتبارا من 2020/09/30 ، انخفض معدل التسوية فِي سوق التأمين بنسبة 24.8٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق ، نتيجة الانخفاض الملحوظ في التأمين ضد الأضرار بنسبة 28.5٪. ظل تطور معدل الدفع للتأمين الشخصي إيجابيا بنسبة 9.5٪.

2-التأمين ضد الأضرار

أ- إنتاج تأمين ضد الضرر اعتبارا من 2020/09/30

بلغ إجمالي التأمين ضد الأضرار ، اعتبارا من 2020/9/30 ، مبلغ91,7٪مليار دينار جزائري ، بانخفاض 8.8٪ عن نفس الفترة من عام 2019 ، نتيجة التراجع الملحوظ في جميع الفروع

إنتاج التأمين إنتاج التأمين ضد الأضرار اعتبارًا من 2020/09/30 حسب القسم

EN DA	CHIFFRE D'AFFAIRES		STRUCTURE DU MARCHÉ		ÉVOLUTION	
	30/09/2019	30/09/2020	2019	2020	En %	En valeur
Assurance Automobile	53 137 169 567	48 173 443 583	52,9%	52,6%	-9,3%	-4 963 725 984
IRD	39 865 431 406	37 126 235 403	39,7%	40,5%	-6,9%	-2 739 196 003
Assurances Agricoles	2 031 555 294	1 606 651 387	2,0%	1,8%	-20,9%	-424 903 907
Assurance Transport	3 718 304 572	3 304 061 757	3,7%	3,6%	-11,1%	-414 242 814
Assurance Crédit	1 780 431 898	1 444 313 956	1,8%	1,6%	-18,9%	-336 117 943
Total	100 532 892 736	91 654 706 086	100%	100%	-8,8%	-8 878 186 650

المصدر : (www.cna.dz)

تحلّل حسب الفرع

« AUTOMOBILE »:BAISSE DE 9,3 %

وسجل فرع "السيارات" ، اعتبارا من 2020/09/30 ، حجم مبيعاتٌ قارب 48.2مليار دينار جزائري. يبقى نصيبه هو المسيطر ويصل إلى 52.6٪.

"بالمقارنة مع 2019/30/09 ، سال هذا الفرع انخفاضًا بنسبة 9.3٪ ، مدفوعا "بالمخاطر غير الإلزامية

التي تراجعت بنسبة 10.1٪ مقارنة مع2019/09/30 واستحوذت على 39.4٪ من سوق التأمين ضد .الأضرار و 75٪ من حجم تداول الفرع تحتفظ "المخاطر الإجبارية" بحصة 13.1٪ في سوق التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث بإيرادات .تزيد عن 12 مليار دج مقابل ما يقرب من 13 مليار دج في نهاية سبتمبر 2019 أو بنسبة 6٪

سبب التراجع الذي ظهر في فرع "السيارات" هو الإغلاق الذي فرضته السلطات العامة في أعقاب الأزمة الصحية)كوفيد -19(التي ضربت البلاد منذ بداية العام ، مما أدى إلى إغلاق العديد من صالات العرض .وإيقافها. لنشاط مصانع التجميع. يضاف إلى ذلك التأثر السلبي لضريبة مكافحة التلوث الجديدة

« IRD »:RÉGRESSION DE6,9 %

انخفاض بنسبة 6.9٪ من حام مبيعاته 39.9 مليار دج عام "IRD"أظهر فرع الحرائق والمخاطر المتنوعة.2019 إلى 37.1 مليار دج عام 2020

الذي أدى إلى توقف نشاط العديد من العملاء والمراجعة التنازلية لرأس Covid-19نتيجة تداعيات جائحة.المال المؤمن لبعض الآخرين

كما أن التأخير في إصدار أقساط لبعض العقود)حالة الشركات التابعة لاتصالات الجزائر(يسمح بالتوافق اللاحق مع الإنتاج ذي الصلة يظهر الفرع الفرعي "النار والانفجارات والعناصر الطبيعية" زيادة طفيفة مقارنة مع 2019/09/30 وتملك 77.2٪ من محفظة الفرع0.6٪

"IRD"

وانخفض الفرع الفرعي "الأضرار الأخرى التي تلحق بالممتلكات" بنسبة 28.2٪ ، مقارنة بالفترة نفسها من .عام 2019 ، ويحتل حصة 17.7٪ من محفظة الفرع

انخفض الفرع الفرعي "المسؤولية المدنية" بنسبة 12.5٪ و مبلغ يزيد عن 1.7 مليار دينار جزائري .ويمتلك من 4.7٪ من محفظة الفرع

"**IRD**"

« AGRICOLE »:REPLI DE20,9 %

انخفض الفرع "الزراعي" بشكل حاد بمعدل 20.9٪ ، وهو استجابة مدفوعة بشكل أساسي بالانخفاض الملحوظ على مستوى "الإنتاج الحيواني" و "المحركات والمعدات الزراعية متعددة المخاطر" و "الإنتاج النباتي" و "المسؤولية" الفروع الفرعية. مزارع مدني "بنسب خاصة تبلغ 5.5٪ ؛ 21.1٪ 32.4٪ و

٪62.3وشهدت الشركة الرائدة ، التي تمتلك ٪70.1 من الإنتاج في سوق التأمين الزراعي ، انخفاضا في إنتاجها المرتبط بالفرع المذكور بنسبة ٪6.21. لوحظ انخفاض ، بشكل رئيسي ، على مستوى فرع "الإنتاج النباتي" الذي انخفض بنسبة ٪7.28. وُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى التأخيرات التي حدثت أثناء إغلاق ولكن Covid-19 ترتبط التأخيرات بالأزمة الصحية الدورية لـ ."Labors-semailles 2020/2021" حملة أيضا بالقيود المرتبطة بتمويل ملفات الائتمان

لبدر RFIG

على الرغم من كونه خجولا ، إلا أن الاتجاه الصعودي بنسبة ٪3 تقريبا يشير إلى "الإنتاج الحيواني" لهذه الشركة نفسها. يمكن تفسير هذا الاتجاه ،جزئيا ، من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات مع المجمعات والمربين الرئيسين في قطاع لحوم الأبقار ، ولكن أيضا من خلال إجراءات التوعية من خلال شبكتها ضد المربين

وفي المقابل فإن الفروع الفرعية "حريق وزراعي متعدد المخاطر" و "أخرى الأضرار الزراعية "تظهر زيادة على التوالي بنسبة ٪13 و ٪9.2 مسالة في نفس الفترة من العام المالي 2019

« TRANSPORT»: RECUL DE 11,1 %

بلغ إنتاج فرع "النقل" 3.3 مليار دج اعتبارا من 2020/09/30 مقابل 7.3 مليار دج عن نفس الفترة من .العام المالي 2019. التأمين ضد الأضرار

نما فرع "النقل بالسكك الحديدية" بشكل ملحوظ بنسبة ٪180 وحقق معدل دوران قدره

أكثر من 13 مليون دج مقابل 4.8 مليون دج. ويرجع هذا الأداء الاستثنائي إلى اكتتاب شركة عامة تمتلك ٪30 من سوق الفرع المذكور فً عقد تزيد قيمته عن 12.8 مليار دينار جزائري. أما الفروع الفرعية "النقل الجوي" و "النقل البحري" و "النقل البري" ، فقد تراجعت على التوالي بنسبة ٪53.8 و ٪7.2 و ٪6.7 .مقارنة بنفس الفترة من العام 2019

CREDIT DIMINUTION DE18.9%

كما انخفض تأمين "الائتمان" ، في 2020/09/30 ، بنسبة ٪18.9 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. انخفاض ناتج عن التراجع الملحوظ في جميع الفئات الفرعية أظهرت جميع الشركات التي أبرمت عقود تأمين ائتماني انخفاضا يتراوح بين ٪3 و ٪96 لم يبرم أحدهم أي عقود في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 إنتاج التأمين

إنتاج التأمين ضد الأضرار اعتبارا من 2020/09/30

En DA	Chiffre d'affaires		Structure du marché		Évolution	
	30/09/2019	30/09/2020	2019	2020	En %	En valeur
Assurance automobile	53 137 169 567	48 173 443 583	52,9%	52,6%	-9,3%	-4 963 725 984
Risques obligatoires	12 919 305 023	12 033 398 246	12,9%	13,1%	-6,9%	-885 906 777
Risques non obligatoires	40 217 864 544	36 140 045 337	40,0%	39,4%	-10,1%	-4 077 819 207
IRD	39 865 431 406	37 126 235 403	39,7%	40,5%	-6,9%	-2 739 196 003
Incendie, explosions et éléments naturels	28 485 380 864	28 664 428 360	28,3%	31,3%	0,6%	179 047 496
Autres dommages aux biens	9 147 527 606	6 565 034 583	9,1%	7,2%	-28,2%	-2 582 493 023
Assurances de responsabilité civile	2 007 598 112	1 756 203 315	2,0%	1,9%	-12,5%	-251 394 797
Pertes pécuniaires diverses	222 709 189	140 350 324	0,2%	0,2%	-37,0%	-82 358 865
Protection juridique	2 215 635	218 821	0,0%	0,0%	-90,1%	-1 996 814
Assurances agricoles	2 031 555 294	1 606 651 387	2,0%	1,8%	-20,9%	-424 903 907
Incendie & multirisques agricoles	115 214 166	130 198 797	0,1%	0,1%	13,0%	14 984 632
Production végétale	582 727 253	393 810 237	0,6%	0,4%	-32,4%	-188 917 016
Production animale	592 467 454	560 147 462	0,6%	0,6%	-5,5%	-32 319 992
Responsabilité civile agriculteur	165 021 459	62 157 609	0,2%	0,1%	-62,3%	-102 863 850
Multirisques engins & matériel agricole	557 952 677	440 489 667	0,6%	0,5%	-21,1%	-117 463 010
Autres dommages agricoles	18 172 286	19 847 615	0,0%	0,0%	9,2%	1 675 329
Assurance transport	3 718 304 572	3 304 061 757	3,7%	3,6%	-11,1%	-414 242 814
Transport terrestre	858 369 708	800 778 721	0,9%	0,9%	-6,7%	-57 590 987
Transport ferroviaire	4 793 743	13 423 548	0,0%	0,0%	180,0%	8 629 805
Transport aérien	340 533 470	157 236 347	0,3%	0,2%	-53,8%	-183 297 124
Transport maritime	2 514 607 651	2 332 623 141	2,5%	2,5%	-7,2%	-181 984 510
Assurance Crédit	1 780 431 898	1 444 313 956	1,8%	1,6%	-18,9%	-336 117 943
Insolvabilité générale (Crédit domestique)	879 559 529	747 729 256	0,9%	0,8%	-15,0%	-131 830 273

Crédit à l'exportation	136 817 616	119 605 727	0,1%	0,1%	-12,6%	-17 211 889
Vente à tempérament (Crédit à la consommation)	43 567 177	20 371 831	0,0%	0,0%	-53,2%	-23 195 346
Crédit hypothécaire (Crédit immobilier)	720 487 577	556 607 142	0,7%	0,6%	-22,7%	-163 880 435
Total	100 532 892 736	91 654 706 086	100%	100%	-8,8%	-8 878 186 650

المصدر : (www.cna.dz)

هيكل إنتاج التأمين الضرر إعتبارا من : 2020/09/30

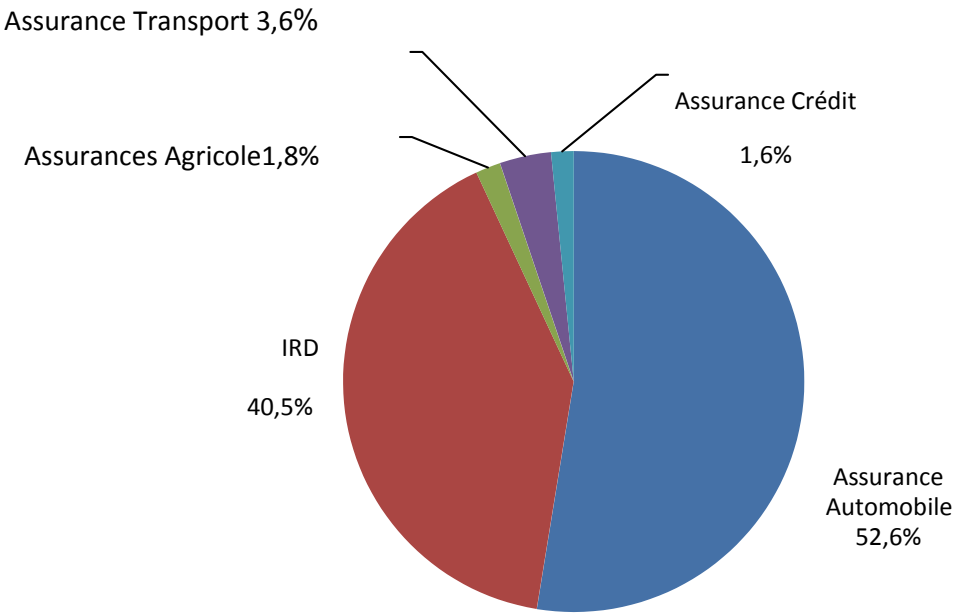

المصدر : (www.cna.dz)

كابيتال في 2020/09/30 إنتاج التأمين ضد الأضرار

Branche d'assurance/DA	Sociétés Publiques	Sociétés Privées	Sociétés Mixtes	Total Marché	Part de marché des sociétés à capitauxprivés
Assurance automobile	31 706 523 166	15 479 158 175	987 762 242	48 173 443 583	32,1%
Risques obligatoires	6 725 802 842	5 260 507 665	47 087 739	12 033 398 246	43,7%
Risques non obligatoires	24 980 720 324	10 218 650 510	940 674 504	36 140 045 337	28,3%

IRD	30 643 174 365	5 868 536 832	614 524 206	37 126 235 403	15,8%
Incendie, explosions et éléments naturels	24 563 521 698	3 717 363 571	383 543 091	28 664 428 360	13,0%
Autres dommages aux biens	4 552 598 729	1 829 026 001	183 409 853	6 565 034 583	27,9%
Assurances de responsabilité civile	1 394 957 836	313 711 939	47 533 540	1 756 203 315	17,9%
Pertes pécuniaires diverses	132 096 102	8 254 222	-	140 350 324	5,9%
Protection juridique	-	181 100	37 721	218 821	82,8%
Assurances agricoles	1 542 559 969	64 091 418	0	1 606 651 387	4,0%
Incendie & multirisques agricoles	102 508 973	27 689 824	-	130 198 797	21,3%
Production végétale	390 810 891	2 999 346	-	393 810 237	0,8%
Production animale	539 251 942	20 895 520	-	560 147 462	3,7%
Responsabilité civile agriculteur	62 157 609	-	-	62 157 609	-
Multirisques engins & matériel agricole	427 982 938	12 506 729	-	440 489 667	2,8%
Autres dommages agricoles	19 847 615	-	-	19 847 615	-
Assurance transport	2 609 053 909	621 584 106	73 423 742	3 304 061 757	18,8%
Transport terrestre	523 002 844	257 174 082	20 601 796	800 778 721	32,1%
Transport ferroviaire	13 423 548	-	-	13 423 548	-
Transport aérien	137 489 450	18 446 799	1 300 098	157 236 347	11,7%
Transport maritime	1 935 138 067	345 963 226	51 521 849	2 332 623 141	14,8%
Assurance Crédit	1 415 685 289	28 628 667	0	1 444 313 956	2,0%
Insolvabilité générale (Crédit domestique)	719 100 590	28 628 667	-	747 729 256	3,8%
Crédit à l'exportation	119 605 727	-	-	119 605 727	-
Vente à tempérament (Crédit à la consommation)	20 371 831	-	-	20 371 831	-
Crédit hypothécaire (Crédit immobilier)	556 607 142	-	-	556 607 142	-
Total	67 916 996 697	22 061 999 198	1 675 710 190	91 654 706 086	24,1%

المصدر : (www.cna.dz)

مطالبات التأمين ضد الأضرار بتاريخ 2020/09/30

وتظهر المطالبات المعلنة بتاريخ 2020/09/30 انخفاضا بنسبة 33.9٪ المسجلة بتاريخ 2019/09/30 ، وبإجمالي 38.4 مليار دينار جزائري.66.5٪ من حجم المطالبات المعلنة يحتفظ بها فرع السيارات بمبلغ . يزيد عن25.5مليار دينار جزائري

يمتلك فرع "النقل" جزءا من 12٪ من الإقرارات ، لكنه يمثل تطورا بنسبة4.4٪ نتج عن زيادة قدرها 2.9٪ في إقرارات شركة عامة بلغت تعويضات شركات التأمين ضد الأضرار ، حتى 30 سبتمبر 2020 ،33.4 مليار دينار بانخفاض30.3٪

يفسر هذا الرد بانخفاض عدد المستوطنات التي تمت تسويتها للمطالبات في الفروع اللتان تشكلان وحدهما 91.4٪ من إجمالي اللوائح ، وجمّيع الفروع مجتمعة "IRD"السيارات وسجلت الفروع الأخرى تباينات إيجابية فيماً يتعلق بالمدفوعات المسجلة بتاريخ 2020/09/30. وعلى واه الخصوص ، فإن الزيادة في أنظمة فرع "الائتمان" بلغت 4.692٪)زيادة قدرها ،3.467٪ على مستوى .(الشركة التي تمتلك أكثر من 58٪ من إنتاج سوق الائتمان

من ناحية أخرى ، ارتفع حجم المطالبات التي لم يتم سدادها بعد بنسبة 7.8٪ مقارنة بـ 2019/30/09

هيكل التعويضات والمطالبات المستحقة الدفع إعتبارا من 30/09/2020

مطالبات تمت تسويقها :

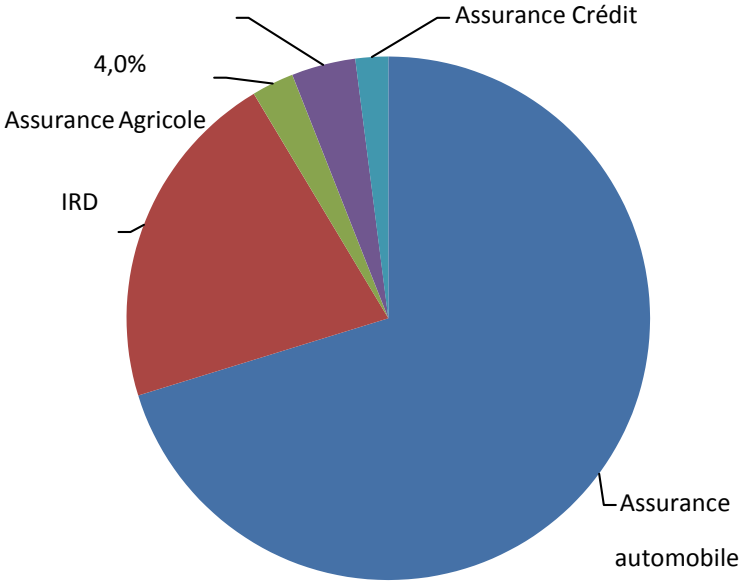

المصدر : (www.cna.dz)

المطالبة بالدفع :

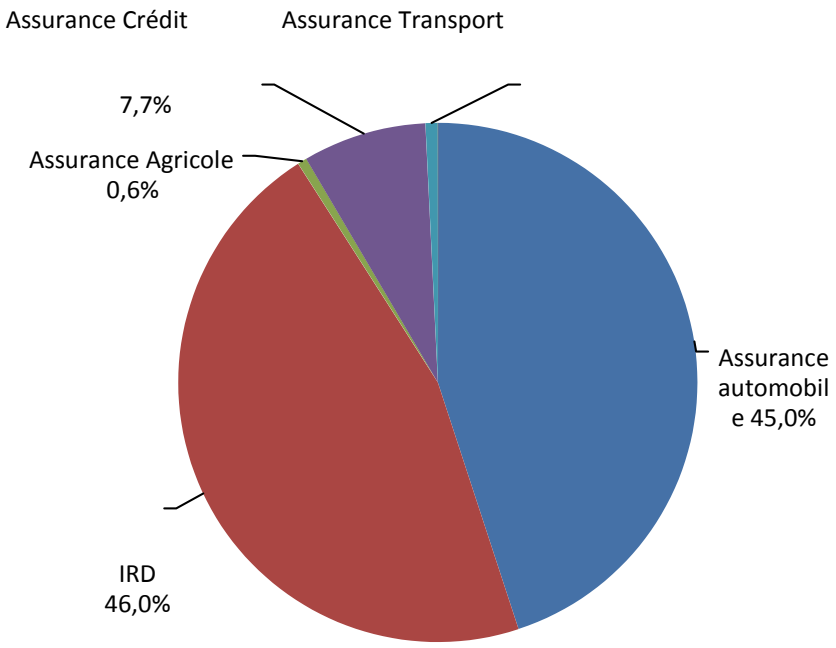

المصدر : (www.cna.dz)

3-تأمين شخصي

أ. إنتاج التأمين الشخصي اعتبارا من 2020/09/30

بلغ إنتاج جميع شركات التأمين الشخصي ، في 2020/09/30 ، ما يقارب 8.9 مليار دينار جزائري ، .مسجلا انخفاضا بنسبة 15.1٪ ، على غرار 2019/09/30

تحليل حسب الفرع

« ACCIDENT »:RÉGRESSION DE%16.2

وسجل فرع "الحادث" مبيعات تجاوزت 01 مليار دج ، أي انخفاض بنسبة 16.2٪ بخسارة 196.6 مليون .دج ، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الفروع الفرعية "حوادث السفر الفردية)العضوية الجماعية(" و ."حوادث السفر الفردية)العضوية الفردية(" مع معدلات الانحدار ذات الصلة بنسبة 93.4٪ و 85.2٪ يمثل ضمان "نقل الأشخاص بالسيارات" 43.6٪ من إجمالي إنتاج الفرع وانخفض بنسبة 7٪

« MALADIE »:BAISSE DE10,1 %

وتراكم فرع "المرض" في 2020/09/30 مبيعات قدرها 71.5 مليون دج مقابل 79.6مليون دج مقارنة ب 2019/09/30. أي استجابة بنسبة 10.1٪ يحتل الفرع المذكور ، كما في عام 2019 ، نسبة 0.8٪ من إجمالي إنتاج السوق

« ASSISTANCE »:CHUTE DE67,8 %

وانخفض فرع "المساعدة" بنسبة 67.8٪ وسجل إنتاج قدره 4.638 مليون دينار جزائري في نهاية الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2020. وهذا الانخفاض ناجم عن تكرار إنتاج تأمين السفر "(-67.8٪يمثل الأخير 99٪ من إجمالي مبيعات الفرع

هذا الانخفاض يبرره إلغاء الرحلات والرحلات الجوية وكذلك إغلاق المطارات في أعقاب الأزمة الصحية لـ ، COVID-19. وبالتالي انقطاع الاشتراكات في مواجهة استحالة السفر ، قام بعض المنتسبين بإنهاء عقودهم تماما يذكر أن المساعدات الصحية تسال بتاريخ 2020/09/30 اكتتاب ثلاثة عقود مقابل اثنين مشتركين في نفس الفترة من عام 2019.

يظهر فرع "الحياة والموت" انخفاضًا بنسبة 9٪ ، حيث ارتفع من 3.7 مليار دينار في 2019/09/30 إلى 3.4 مليار دينار في نفس الفترة من عام 2020. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الفروع الفرعية. و "IAD"تأمين الوفاء المؤقت لتغطّية القرض و"IADاتأمين الوفاء لأجل برأس مال ثابت و"

بمعدلات انحدار 4.4٪ و 39.2٪.ٌ عود سبب الانكماش في هذا الفرع بشكل خاص إلى انخفاض طلبات الرهن العقاري والقروض الاستهلاكية من البنوك ، وكذلك بسبب انخفاض

مواقع البناء المؤقتة للبرامج العقارّية بعد الوضع الصحي. فيما يتعلق بـ "التأمين الجماعًي للمقترضين العمريين" ، من المهم تحديد أنه لم يتم إبرام أي عقد خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 ، على .عكس نفس الفترة من عام 2019 ، والتي تم خجلها تسجل أكثر من 82 مليون

« PRÉVOYANCECOLLECTIVE »:AUGMENTATION DE 9.2%

اعتبارا من 2020/09/30 ، بلغ حجم مبّيعات فرع "الرفاه الجماعًي" أكثر من 7.3 مليار دينار ، مقابل مبلغ يزيد قليلا عن 3.4 مليار دينار جزائري اعتبارًا من 2019/09/30 ، أي بزيادة قدرها 312.5 تقريبا مليون دج.

يمثل .الفرع 41.8٪ من إجمالي سوق التأمين على الحياة والتأمين الصحي هذا الاتجاه التصاعدي ناتج عن فرع

"التأمّين الجماعَي" الفرعَي ، الذيٌ يمتلك 96.4٪ من محفظة الفرع وحقق زيادة بنسبة 9.7٪ بعد تحقيق أعمال جديدة

إنتاج التأمين الشخصي بتاريخ 2020/09/30

En DA	Chiffre d'affaires		Structure du marché		Évolution	
	30/09/2019	30/09/2020	2019	2020	En %	En valeur
Accident	1 214 008 871	1 017 364 362	11,6%	11,4%	-16,2%	-196 644 509
Maladie	79 645 266	71 566 954	0,8%	0,8%	-10,1%	-8 078 311
Assistance	1 982 284 469	638 489 890	18,9%	7,2%	-67,8%	-1 343 794 579
Vie-décès	3 790 036 458	3 447 598 485	36,2%	38,7%	-9,0%	-342 437 973
Capitalisation	-	-	-	-	-	-
Prévoyance collective	3 411 566 501	3 724 054 659	32,6%	41,8%	9,2%	312 488 158
Total	10 477 541 563	8 899 074 350	100%	100%	-15,1%	-1 578 467 214

المصدر : (www.cna.dz)

هيكل إنتاج التامين على الحياة اعتبارا من 2020/09/30

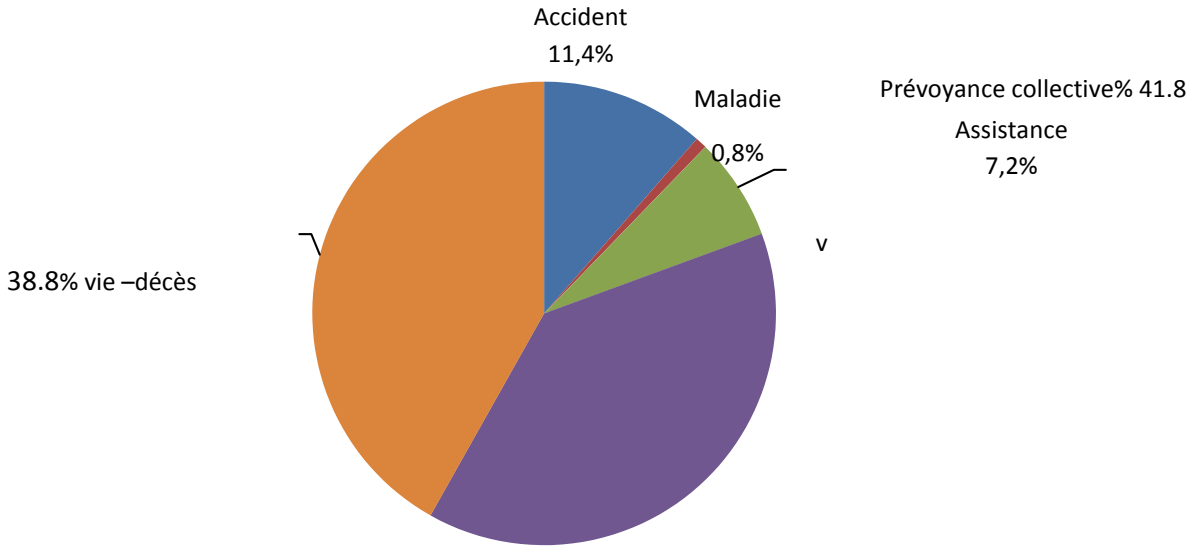

المصدر : (www.cna.dz)

ثانيا الثلث الرابع :

1-البيانات العالمية 2/ تأمين ضد الأضرار 3/ تأمين شخصي

البيانات العالمية .

أ. الإنتاج العالمي في 2020/12/31

لم تسلم شركات التأمين من الأزمة الصحية والآثار الناجمة عن إجراءات الوقائية من وباء فيروس كورونا .ومكافحته. وهو قطاع شهد تراجعا في دخله. قطرة أثرت عمليا على جميع الفروع في نهاية السنة المالية 2020 ، أظهر سوق التأمين انخفاضا بنسبة 6.1٪ ، مسجلا حجم مبيعات (باستثناء القبول الدولي) بنحو 137.5 مليار دينار، مقابل 146.3 مليار دينار في نفس الفترة من العام المالي2019

أما بالنسبة للقبول الدولي ، فيظهر ارتفاعا بنسبة 64.8٪ مقارنة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 ، وهو ما يمثل .رقما إضافيا قدره 3.8 مليار دج

إنتاج سوق التأمين في 2020/12/31

EN DA	CHIFFRE D'AFFAIRES		STRUCTURE DU MARCHÉ		ÉVOLUTION	
	31/12/2019	31/12/2020	2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages	132 239 190 311	125 509 890 228	86,9%	85,28%	-5,1%	-6 729 300 083
Assurances de personnes*	14 101 889 300	11 957 011 743	9,3%	8,12%	-15,2%	-2 144 877 557
Marché direct	146 341 079 611	137 466 901 971	96,1%	93,4%	-6,1%	-8 874 177 640
Acceptations internationales	5 888 465 865	9 701 807 498	3,9%	6,6%	64,8%	3 813 341 633
Total	152 229 545 476	147 168 709 469	100%	100%	-3,3%	-5 060 836 007

المصدر : (www.cna.dz)

ب. المطالبات بتاريخ 2020/31/12

تظهر المطالبات المعلنة في قطاع التأمين مبلغ70.2مليار دينار حتى 31 ديسمبر 2020 مقابل مبلغ يقارب .84.8 مليار دينار في 31 ديسمبر 2019 أي بانخفاض قدره 17.2٪ بلغ إجمالي التعويضات المدفوعة ما

يقرب من 60.8 مليار دينار حتى 31 ديسمبر 2020 ، استجابة لـ 17.8 ٪ ، مقارنة بالمدفوعات المحسوبة في نهاية السنة المالية 2019

إضافة إلى ذلك ، فإن حجم المخصصات للمطالبات التي سيتم سدادها ، التي توقفت في 31 ديسمبر 2020 ، سالت زيادة بنسبة 5٪ مقارنة بإغلاق السنة المالية 2019 ، لتصل إلى ما يقرب من 85 مليار دينار جزائري

حالة المطالبات في سوق التأمين (مبلغ فرنسي)في 2020/12/31

En DA	SINISTRES DÉCLARÉS					
	31/12/2019	31/12/2020	Structure		Évolution	
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages*	80 165 635 971	64 400 789 334	94,5%	91,7%	-19,7%	-15 764 846 637
Assurances de personnes	4 633 821 969	5 809 876 992	5,5%	8,3%	25,4%	1 176 055 022
Total	84 799 457 940	70 210 666 325	100%	100%	-17,2%	-14 588 791 615
En DA	SINISTRES RÉGLÉS					
	31/12/2019	31/12/2020	Structure		Évolution	
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages*	69 461 679 855	56 299 249 625	93,9%	92,7%	-18,9%	-13 162 430 230
Assurances de personnes	4 480 111 284	4 464 545 039	6,1%	7,3%	-0,3%	-15 566 245
Total	73 941 791 139	60 763 794 664	100%	100%	-17,8%	-13 177 996 475
En DA	SINISTRES À PAYER					
	31/12/2019	31/12/2020	Structure		Évolution	
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages*	77 200 165 800	80 305 007 641	95,4%	94,6%	4,0%	3 104 841 841
Assurances de personnes	**3 701 095 756**	**4 615 000 311**	**4,6%**	**5,4%**	**24,7%**	**913 904 555**
Total	80 901 261 556	84 920 007 952	100%	100%	5,0%	4 018 746 396

المصدر : (www.cna.dz)

حالة المطالبات في سوق التأمين في العدد 2020/12/31

En nombre	SINISTRES DÉCLARÉS					
			Structure			Évolution
	31/12/2019	31/12/2020	2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages*	1 640 374	971 334	90,3%	77,7%	-40,8%	-669 040
Assurances de personnes	176 372	278 007	9,7%	22,3%	57,6%	101 635
Total	1 816 746	1 249 341	100%	100%	-31,2%	-567 405
En nombre						
	31/12/2019	31/12/2020	Structure			Évolution
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages*	1 210 192	853 580	88,7%	85,4%	-29,5%	-356 612
Assurances de personnes	154 060	146 280	11,3%	14,6%	-5,0%	-7 780
Total	1 364 252	999 860	100%	100%	-26,7%	-364 392
En nombre						
	31/12/2019	31/12/2020	Structure			Évolution
			2019	2020	En %	En valeur
Assurances de dommages*	1 313 710	1 361 864	98,2%	95,9%	3,7%	48 154
Assurances de personnes	24 532	58 089	1,8%	4,1%	136,8%	33 557
Total	1 338 242	1 419 953	100%	100%	6,1%	81 711
En %						
	31/12/2019	31/12/2020				Évolution
Assurances de dommages*	43,6%	37,4%				-14,2%
Assurances de personnes	82,7%	48,4%				-41,5%
Total	46,1%	38,6%				-16,3%

المصدر : (www.cna.dz)

معدل التسوية

.31ديسمبر2020 ، انخفض معدل تسوية سوق التأمين بنسبة 16.3٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق نتيجة للزيادة الملحوظة في التأمين ضد الأضرار وكذلك التأمين الشخصي

2-التأمّن ضد الأضرار

أ. إنتاج تأمين الضرر بتاريخ 2020/12/31

الجدول 3 : إنتاج التأمين ضد الأضرار اعتبارا من 2020/31/12 حسب القسم

EN DA	CHIFFRE D'AFFAIRES		STRUCTURE DU MARCHÉ		ÉVOLUTION	
	31/12/2019	31/12/2020	2019	2020	En %	En valeur
Assurance Automobile	69 195 082 014	62 805 521 360	52,3%	50,0%	-9,2%	-6 389 560 654
IRD	51 698 674 198	52 368 904 142	39,1%	41,7%	1,3%	670 229 944
Assurances Agricoles	2 684 518 677	2 207 908 660	2,0%	1,8%	-17,8%	-476 610 017
Assurance Transport	6 374 762 750	6 047 824 193	4,8%	4,8%	-5,1%	-326 938 557
Assurance Crédit	2 286 152 672	2 079 731 873	1,7%	1,7%	-9,0%	-206 420 799
Total	132 239 190 311	125 509 890 228	100%	100%	-5,1%	-6 729 300 083

المصدر : (www.cna.dz)

« AUTOMOBILE »: BAISSE DE 9,2 %

وسجل فرع "السيارات" في نهاية عام 2020 حام مبيعات قدره 62.8 مليار دج. نسبيا ، بمثل الإنتاج السنوي ، جميع الفروع مجتمعة ، نصف تأمين "السيارات" ، حيث يمتلك الأخير 50٪ من حصة التأمين مقارنة مع 2019/12/31 ، سجل هذا الفرع انخفاضا بنسبة 9.2٪ ، متأثرا بـ "المخاطر غير الإلزامية" التي تراجعت بنسبة 10.5٪ ، مقارنة بـ 2019/12/31 ، واستحوذ على 37, 2٪ من التأمين ضد الأضرار السوق و 74.4٪ من مبيعات الفرع

على الرغم من كونها إلزامية ، فإن "مسؤولية الطرف الثالث للسيارات" لا تمثل سوى ربع إجمالي الفرع .)25.6٪(وتمتلك حصة 12.8٪ فقط في سوق التأمين وبلغت مبيعاتها أكثر من 16 مليار دينار ، مقابل ما يزيد قليلا عن 17 مليار دينار ، في 2019 ، بانخفاض .قدره 5.4٪

على الرغم من التحسن الطفيف في الوضع الصحي واتساع شبكة مبيعات بعض الشركات ، في عام 2020 ، استمر الاتجاه التنازلي المسجل في هذا الفرع. هذا الانخفاض الذي لا يزال سببه ، جزئيا ، الإغلاق الذي فرضته السلطات العامة في أعقاب الأزمة الصحية ، والذي أدى إلى إغلاق عدد كبير من نقاط البيع والمكاتب الحدودية. من ناحية أخرى ، يرجع ذلك إلى جفاف سوق السيارات الجديدة ، بعد توقف الإنتاج في .مصانع تجميع السيارات وإغلاق العديد من صالات العرض

بالإضافة إلى ذلك ، أثر إدخال تحصيل ضريبة التلوث في قانون المالية لعام 2020 بشكل كبير على معدل دوران القطاع ، مما أثر على اختيار بعض حاملي الوثائق من خلال إجبارهم على الرجوع إلى الضامنين على أساس الأسباب.

« IRD »: HAUSSE DE 1,3%

والتي أدت إلى Covid-19 على الرغم من التداعيات السلبية للأزمة الصحية غير المسبوقة المرتبطة بتوقف نشاط العديد من الأشخاص والمراجعة التنازلية لرأس المال المؤمن عليه ، فبالنسبة لبعضهم ، تتفاوت "الحريق والانفجارات والطبيعة" بشكل إيجابي بنسبة 8.5٪ ، مقارنة بـ 2019/12/31 ، وتمتلك 76.6٪ من IRD محفظة فرع
تظهر عقود "مخاطر الحرائق الصناعية" ، بنهاية السنة المالية 2020 ، إنتاج أكثر من 27 مليار دج ، تحتل حصة 51.9٪ ، في إنتاج الفرع ، وتحقق تطورا إيجابيا بنسبة 15.4٪ ، مقارنة بالإنتاج المنشور في 31 .ديسمبر 2019

أصبحت ديناميكية النمو هذه ممكنة بفضل الزيادة في العقد الأول من بعض العقود المهمة وتحقيق أعمال جديدة بالرغم من الاكتتاب بالعديد من العقود الجديدة وتمديد الدارجين العشري" بنسبة 23.5٪ ، بعد RC" التأخير في بعض المشاريع قيد الإنشاء ، انخفض الإنتاج المتعلق بعقود.توقف العديد من المشاريع

انخفض الفرع الفرعي "الأضرار الأخرى على الممتلكات" بنسبة 18.4٪ ، مقارنة بالفترة نفسها من عام .2019 ، ويحتل حصة 18.8٪ من محفظة الفرع بشكل مماثل ، الفروع الفرعية "المسؤولية المدنية" ، "الخسائر المالية المتنوعة" وانخفضت "الحماية القانونية" على التوالي بنسبة 6.8٪ و 33.7٪ و 89.9٪

من محفظة فرع 63.5٪ "RC Exploitation – RC Générale" تمثل العقود المبرمة بموجب ضمان."المسؤولية المدنية" الفرعي، والذي انخفض إنتاجه بنسبة 13.8٪

التي تظهر بتاريخ 2020/31/12 "Cat-Nat" كما لوحظ انخفاض بنسبة 12٪ تقريبا على مستوى اشتراكات.حام مبيعات يبلغ 6.5 مليار دج مقابل مبلغ6.4 مليار دج أنجز في 31 ديسمبر 2019

« AGRICOLE »: REPLI DE 17,8 %

يمثل التأمين الزراعي ، اعتبارا من 2020/12/31 ، 1.8٪ فقط من معدل دوران التأمين ضد الأضرار

ولم يسمح جهد الشركات التجارية في المنتجات الزراعية ، بقصد الحصول على أعمال جدّيدة ، بتطوير الأخير الذي انخفض بشكل حاد بنسبة 17.8٪ ، مقارنة بالعام المالي 2019 ويعزى هذا الانخفاض ، بشكل أساسي ، إلى الانحدار الملحوظ على مستوى الفروع الفرعية

المسؤولية المدنية للمزارع" ، "الإنتاج النباتي" ، "الآلات والمعدات الزراعية متعددة المخاطر" ، "الإنتاج الحيواني." ، بنسب 58.2٪ ، 31.3٪ ، 21.7٪ و 2.2٪

نشر مختلف وسائل التنشيط)التواجد الدائم مع المزارعين ودعمهم ، من خلال توزيع معدات مكافحة كوفيد -19 وحماية المحاصيل(، من قبل الشركة الرائدة للفرع ، والتي 67 من إنتاج التأمين الزراعً السوق ، لم تسمح بالتطور الصعودي لدورانها ، 4٪. وشهد إنتاجه انخفاضا بنسبة 18.9٪ ، ولوحظ انخفاضه على .مستوى فرع "الإنتاج النباتي" بنسبة 24.8٪

Labors-semailles" ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى التأخيرات التي حدثت أثناء إطلاق شركة

ولكن أيضا بالقيود المرتبطة Covid-19 التأخيرات المرتبطة بالأزمة الصحية الدورية لـ "2021BADR./2020 من قبل "R'FIG" بتمويل ائتمانات حملة بالمقابل ، يظهر "الإنتاج الحيواني" لهذه الشركة نفسها اتجاها إًيجابيا، على الرغم من خجول)+ 5.7٪(، وهو ما يفسر جزئًيا بتوقيع العديد من اتفاقيات التأمين مع مجمعات الدوجن والمربين المهمين في قطاع للدواجن ، حرس الوطنية شاوشاوة ، OVO ZACCAR ، مجمع HADDOUCHE HBI الأبقار.)مجموعة صومام ...(، ولكن أًيضا ، من خلال زيادة الوعي، يبدأ من خلال شبكتها عند مدخل مناطق منعزلة عن .العمل

على "AGRO MÉTÉO" لاحظ ، أًيضا ، إنشاء نظام التجديد عنُ بُعد ، لصالح المربين ، وبث برنامج القنوات التلفزيونية العامة. قضية تشرح للمربين ، بالنسبة للمزارعين ، المخاطر المحتملة التي يٌتعرضون لها .والحلول من حيث التغطية التأمينية

في المقابل ، أظهر فرعً "الحرائق والزراعية المتعددة المخاطر" و "الأضرار الزراعية " ارتفاعا . الأخرى بنسبة 40.2٪ و 14.9٪ ، مقارنة بنفس الفترة من العام المالي 2019

« TRANSPORT»: RECUL DE 5,1 %

جمع فرع "النقل" ، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2020 ، إنتاجا يزيد قليلا عن 6 مليار دينار ، مقابل ما يقرب من 6.4 مليار دينار جزائري ، تم تحقيقه في نهاية العام السابق. ويمثل جزء من 4.8٪ في محفظة التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث. نسبة تبقى محدودة بين التمرينين

يظهر مستوى الأقساط المكتوبة للفرع الفرعي "النقل بالسكك الحديدية" أداء رائع ، بمعدل تطور بلغ 3.101٪ ، وينتقل من حجم مبيعات يزيد عن 8.8 مليون دج إلى ما يقرب من 8.17 مليون دج ، في عام 2020 ، منها 97 ٪ تم الاكتتاب من قبل شركة عامة ، مقابل 3 عقود. فقط ، فهي تشكل نسبة ضئيلة للغاية ، "وهي 0.01٪ ، من إجمالي فرع "النقل وبسبب تعليق النشاط المتعلق بالنقل بشكل خاص ، انخفضت الفروع الفرعية "النقل الجوي" و "النقل البحري" و "النقل البري" بنسبة 3.4٪ و 4.4٪ و 10.9٪ على التوالي ، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019.

حدث الانخفاض الملحوظ في أعقاب انخفاض حركة المرور على الطرق (الكليات البرية) والبحرية)انخفاض الشحنات(والتوقف شبه التام للحركة الجوية. على الرغم من ذلك ، شهدت بعض الشركات التي شهدت مبيعاتها في فرع "النقل" تطورا إيجابيا ، لا سيما بالنسبة لشركتين عامتين ، تمتلكان 37.1٪ و 13.8٪ من حصة السوق. تسجل هذه تجديد جميع أعمال المحفظة الخاصة بهم ، بما في ذلك الاشتراكات الكبيرة في العقود)المشاريع الهندسية المصاحبة(والركاب ذوي الدخل المتميز. زادت بعض أقساط التأمين نتيجة لتصلب سوق إعادة التأمين الدولي

« CRÉDIT »: DIMINUTION DE 9%

مقارنة بالسنة المالية 2019 ، انخفضت الأقساط المكتوبة المحققة فًماً تعلق بالتأمين "الائتماني" خلال السنة المالية 2020 بنسبة 9٪. انخفاض ناتج عن الزيادة الملحوظة في جميع الفئات الفرعية "مبيعات الأقساط – الائتمان الاستهلاكي" ، "ائتمان الصادرات" ، "الائتمان العقاري – الائتمان – العقارات في الصيف الخامس".

معدلات كل منها 60.3٪ ، 11.8٪ ، 7.7٪ و 7.2٪.

على الرغم من الانحدار الملحوظ على مستوى جميع الشركات ، فإن الشركة المتخصصة في ضمانات التصدير تظهر تطورا إيجابيا (3.9٪) من حجم أعمالها مدفوعا بزيادة 6 من إنتاج "الإعسار العام – الائتمان المحلي" الذي وصل إلى مبلغ. 984 مليون دج وتحتل حصة 86.5٪ من محفظتها

إنتاج تأمين ضد الأضرار ، حصة نموذجية من رأس المال 2020/12/31

Branche d'assurance/DA	Sociétés Publiques	Sociétés Privées	Sociétés Mixtes	Total Marché	Part de marché des sociétés à capitaux privés
Assurance automobile	40 899 283 973	20 783 252 892	1 122 984 495	62 805 521 360	33,1%
Risques obligatoires	8 754 921 582	7 275 043 535	53 533 690	16 083 498 806	45,2%
Risques non obligatoires	32 144 362 392	13 508 209 357	1 069 450 805	46 722 022 554	28,9%
IRD	43 709 059 790	7 980 237 298	679 607 054	52 368 904 142	15,2%
Incendie, explosions et éléments naturels	34 712 716 843	4 957 565 797	434 707 892	40 104 990 532	12,4%
Autres dommages aux biens	7 071 374 549	2 599 577 058	191 904 781	9 862 856 388	26,4%
Assurances de responsabilité civile	1 770 795 981	412 499 448	52 956 659	2 236 252 087	18,4%
Pertes pécuniaires diverses	154 172 418	10 385 396	0	164 557 814	6,3%
Protection juridique	0	209 600	37 721	247 321	84,7%
Assurances agricoles	2 120 730 307	87 178 353	0	2 207 908 660	3,9%
Incendie & multirisques agricoles	183 854 864	36 142 540	0	219 997 404	16,4%
Production végétale	561 029 791	3 757 974	0	564 787 765	0,7%
Production animale	729 891 870	33 402 048	0	763 293 919	4,4%
Responsabilité civile agriculteur	82 557 948	0	0	82 557 948	-
Multirisques engins & matériel agricole	539 436 668	13 875 791	0	553 312 458	2,5%
Autres dommages agricoles	23 959 166	0	0	23 959 166	-
Assurance transport	5 154 080 113	815 513 364	78 230 716	6 047 824 193	13,5%
Transport terrestre	691 351 642	334 216 171	21 950 573	1 047 518 386	31,9%
Transport ferroviaire	17 784 626	0	0	17 784 626	-
Transport aérien	1 952 636 263	24 547 311	1 385 213	1 978 568 787	1,2%
Transport maritime	2 492 307 582	456 749 883	54 894 930	3 003 952 395	15,2%
Assurance Crédit	2 043 171 196	36 560 677	0	2 079 731 873	1,8%
Insolvabilité générale (Crédit domestique)	985 271 477	36 560 677	0	1 021 832 154	3,6%
Crédit à l'exportation	154 007 603	0	0	154 007 603	0,0%
Vente à tempérament (Crédit à la consommation)	21 567 993	0	0	21 567 993	0,0%
Crédit hypothécaire (Crédit immobilier)	882 324 123	0	0	882 324 123	0,0%
Total	93 926 325 379	29 702 742 584	1 880 822 265	125 509 890 228	23,7%

المصدر : (www.cna.dz)

مطالبات التأمين ضد الأضرار بتاريخ 2020/12/31

انخفض حجم المطالبات المعلنة ، ففي 31 ديسمبر 2020 ، بنسبة 19.7٪ و ففي 31 ديسمبر 2019 ، وبلغت 64.4 مليار دينار.

.وبلغت نسبة المطالبات المعلنة ففي فرع "السيارات" 65.7٪ ، بما يمثل أكثر من 42.3 مليار دينار جزائري

يتم تقيم الإعلانات المتعلقة بفرع "النقل" بمبلغ زيد عن 6.2 مليار دينار جزائري ، أي بزيادة قدرها 2.254٪ ، ناتجة عن إعلانات شركة عامة 81 ، والتي تشكل إجمالي إقرارات الفرع

بلغ مستوى التعويضات التي دفعتها شركات التأمين ضد الأضرار ، عن السنة المالية 2020 ، 56.3 مليار دينار ، باستجابة .بلغت 18.9٪

اللذين "IRD" لوحظ هذا الرد بشكل أساسي على مستوى التسويات المستقرة ، فُماً يعلق بالمطالبات ففي فرعً "السيارات" ويشكلان وحدهما 91.9٪ من إجمالي التسويات ، جميع الفروع مجتمعة. انخفضت المدفوعات لفرع "النقل" بشكل طفيف 0.8٪

، الذي زادت مدفوعا تهبنسبة 2.396٪)بزيادة قدرها 2.974٪ على "Creditr" خصوصية ملحوظة على مستوى فرع (مستوى الشركة التي تمتلك المزيد من سوق إنتاج الائتمان

من ناحية أخرى ، فإن مخصصات المطالبات المستحقة تصاعدية بنسبة 4٪ ، مقارنة بالمطالبات المتبقّية التي يتعين دفعها أكبر بند لتخصيص هذا المخصص ، بمبلغ يقارب 37.8 مليار دج وحصة "IRD" ففي 31 ديسمبر 2019. يشكل فرع.47.1٪ ، يلّيه عن كثب فرع "السيارات" بمبلغ 36.3 مليار دج وجزء من 45.2٪ ومع ذلك ، فإن جهود التسوية ، التي لوحظت خلال هذه السنة المالية على مستوى فرع الائتمان "، ساعدت ففي خفض .ففي الفرع المذكور بنسبة 74.5٪ ، مقارنة بعام 2019 SAP مخصصات

الرسوم البيانية

هيكل التعويضات والمطالبات الدفع في 2020/12/31

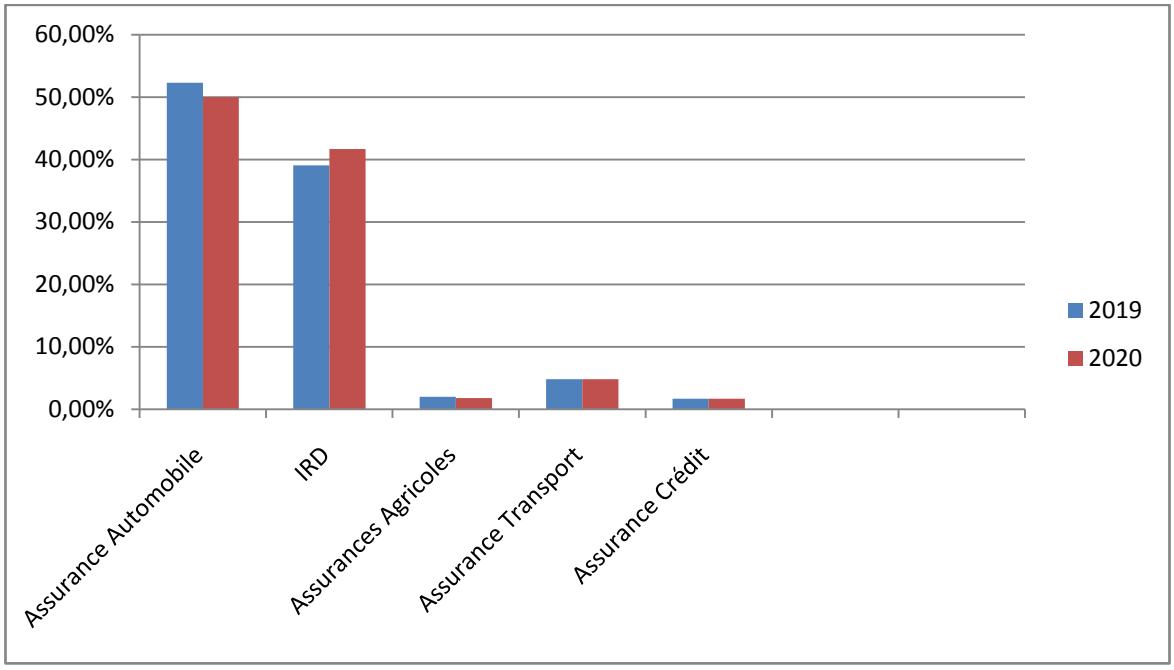

المصدر : (www.cna.dz)

حالة مطالبات التأمين ضد الأضرار في(2020/31/12)بمبلغ

En DA	Sinistres déclarés		Structure		Évolution	
	*9102/21/13	31/12/2020	2019	2020	En %	En valeur
Assurance automobile	55 185 537 605	42 311 732 236	68,8%	65,7%	-23,3%	-12 873 805 369
IRD	14 342 873 246	11 984 953 803	17,9%	18,6%	-16,4%	-2 357 919 444
Assurance Agricole	1 192 961 603	2 030 642 118	1,5%	3,2%	70,2%	837 680 515
Assurance Transport	1 758 365 772	6 227 708 355	2,2%	9,7%	254,2%	4 469 342 583
Assurance Crédit	7 684 670 060	1 845 288 652	9,6%	2,9%	-76,0%	-5 839 381 408
Assurances de personnes	1 227 684	464 170	0,0%	0,0%	-62,2%	-763 514
TOTAL	80 165 635 971	64 400 789 334	100%	100%	-19,7%	-15 764 846 637
En DA	Sinistres réglés		Structure		Évolution	
	*9102/21/13	*0202/21/13	2019	2020	En %	En valeur
Assurance automobile	48 081 528 848	37 457 329 882	69,2%	66,5%	-22,1%	-10 624 198 966

IRD	17 784 808 163	14 307 096 064	25,6%	25,4%	-19,6%	-3 477 712 099
Assurance Agricole	960 670 813	1 148 073 580	1,4%	2,0%	19,5%	187 402 768
Assurance Transport	2 439 060 332	2 418 401 796	3,5%	4,3%	-0,8%	-20 658 536
Assurance Crédit	194 974 214	967 519 542	0,3%	1,7%	396,2%	772 545 328
Assurances de personnes	637 485	828 760	0,0%	0,0%	30,0%	191 276
TOTAL	69 461 679 855	56 299 249 625	100%	100%	-18,9%	-13 162 430 230

En DA	Sinistres à payer		Structure		Évolution	
	*9102/21/13	31/12/2020	2019	2020	En %	En valeur
Assurance automobile	35 457 070 841	36 302 556 229	45,9%	45,2%	2,4%	845 485 389
IRD	35 466 979 536	37 792 388 870	45,9%	47,1%	6,6%	2 325 409 335
Assurance Agricole	296 157 362	462 010 422	0,4%	0,6%	56,0%	165 853 061
Assurance Transport	5 096 522 828	5 517 997 104	6,6%	6,9%	8,3%	421 474 276
Assurance Crédit	881 386 593	224 351 444	1,1%	0,3%	-74,5%	-657 035 149
Assurances de personnes	2 048 641	5 703 571	0,0%	0,0%	178,4%	3 654 930
TOTAL	77 200 165 800	80 305 007 641	100%	100%	4,0%	3 104 841 841

المصدر : (www.cna.dz)

حالة مطالبات التأمين الأضرار اعتبارًا من(2020/12/31)بالأرقام

En Nombre	Sinistres déclarés		Structure		Évolution	
	31/12/2019	*0202/21/13	2019	2020	En %	En valeur
Assurance automobile	1 592 845	935 709	97,1%	96,3%	-41,3%	-657 136
IRD	35 435	25 832	2,2%	2,7%	-27,1%	-9 603
Assurance Agricole	8 194	6 555	0,5%	0,7%	-20,0%	-1 639
Assurance Transport	3 346	2 951	0,2%	0,3%	-11,8%	-395
Assurance Crédit	550	282	0,0%	0,0%	-48,7%	-268
Assurances de personnes	4	5	0,0%	0,0%	25,0%	1
TOTAL	1 640 374	971 334	100%	100%	-40,8%	-669 040

En Nombre	Sinistres réglés		Structure		Évolution	
	31/12/2019	*0202/21/13	2019	2020	En %	En valeur
Assurance automobile	1 172 276	827 009	96,9%	96,9%	-29,5%	-345 267
IRD	29 197	17 767	2,4%	2,1%	-39,1%	-11 430
Assurance Agricole	5 855	6 519	0,5%	0,8%	11,3%	664

Assurance Transport	2 654	2 061	0,2%	0,2%	-22,3%	-593
Assurance Crédit	207	219	0,0%	0,0%	5,8%	12
Assurances de personnes	3	5	0,0%	0,0%	66,7%	2
TOTAL	1 210 192	853 580	100%	100%	-29,5%	-356 612

En Nombre	Sinistres à payer		Structure		Évolution [1]	
	31/12/2019	31/12/2020	2019	2020	En %	En valeur
Assurance automobile	1 276 381	1 322 240	97,2%	97,1%	3,6%	45 859
IRD	32 493	33 792	2,5%	2,5%	4,0%	1 299
Assurance Agricole	1 903	2 991	0,1%	0,2%	57,2%	1 088
Assurance Transport	2 579	2 526	0,2%	0,2%	-2,1%	-53
Assurance Crédit	340	302	0,0%	0,0%	-11,2%	-38
Assurances de personnes	14	13	0,0%	0,0%	-7,1%	-1
TOTAL	1 313 710	1 361 864	100%	100%	3,7%	48 154

En %	Taux de règlement		Évolution
	*9102	2020	
Assurance automobile	43,5%	37,4%	-14,0%
IRD	48,2%	30,5%	-36,8%
Assurance Agricole	59,3%	77,1%	30,0%
Assurance Transport	44,8%	37,3%	-16,9%
Assurance Crédit	25,2%	35,2%	39,8%
Assurances de personnes	7,7%	26,3%	242,1%
TOTAL	43,6%	37,4%	-14,2%

المصدر : (www.cna.dz)

معدل التسوّية

بلغ معدل السداد ، المتعلق بالسنة المالية 2020 ، 37.4٪ ، بانخفاض 14.2٪ مقارنة بالمعدل المعلن في 31 ديسمبر 2019 "و "النقل" و "السيارات "IRD" الانخفاض الملحوظ على مستوى

3- التأمين الشخصي.

أ. إنتاج التأمين على الحياة والتأمين الصحي بتاريخ 2020/12/31

بلغ عدد أقل من التأمين الشخصي ، في نهاية عام 2020 ، ما يقرب من 12 مليار دج ، بانخفاض بأكثر من 2 مليار دج مقارنة بعام 2019. ، أي بمعدل 15.2٪ ، نتيجة الانخفاض الملحوظ في جميع الفروع ، باستثناء "الادخار الجماعي" " فرع تحلّل حسب الفرع

« ACCIDENT »: BAISSE DE 18,1%

حقق فرع الحوادث ، بتاريخ 2020/12/31 ، تداولات تجاوزت 3.1 مليار دج ، مقابل ماً قرب من 7.1 مليار دج ، في نفس الفترة من عام 2019 ، بانخفاض قدره 18.1٪ ، وذلك بتعليق الأنشطة الرياضية و زيارات للمواقع السياحية كإجراء وقائي من انتشار فُيروس .كوفيد -19

«MALADIE »: DIMINUTION DE 0,9%

لوحظ انخفاض طفيف على مستوى الفرع المرض" (-0.9٪) ، من حجم مبيعات قدره 100.4 ملّيون دج ، في 31 ديسمبر 2019 ، "إلى 5.99 مليون دج ، في 31 ديسمبر 2020 ، بسبب إنهاء بعض المجموعات وعدم .تجديدها

ASSISTANCE »: RÉGRESSION DE 71,8%

الإنتاج التراكمي للفرع المساعدة" تبلغ 747.7 مليون دج بنهاية 2020 بانخفاض قدره 71.8٪ إثر تعلق تسويق "الضمان إعادة الجثمان" وسحب الضمان" تأمين السفر" ، وبالتالي " إلغاء الرحلات وإغلاق المطارات

VIE-DÉCÈS DECROISSANCE DE 4,8%

هيمن فرع "الحياة-الوفاة" على التأمين الشخصي بنسبة 42.4٪ من الإجمالي ويظهر ، اعتبارًا من 2020/12/31 ، إنتاجًا يزيد عن 5 مليار دينار جزائري ، أي انخفاض قيمته 4.8٪ ترجع استجابة الفرع بشكل أساسي إلى التخفيض في عام 2020 بموجب "مدة الوفاة" ، المرتبط بتأمين الائتمان ، بعد توقف تسويق .المركبات المجمعة محلًا

CAPITALISATION CHUTE DE 99,6%

سجل فرع "الرسملة" ، للسنة المالية 2020 ، حجم مبيعات قدره 11745 د ينار جزائري ، مقابل قرابة 3 ملّيون دينار في نهاية عام 2019 ، مما يمثل انخفاضا حاد بنسبة 6.99٪ بسبب عدم دفع الاشتراكات. التنازل عن بعض العقود

« PRÉVOYANCE COLLECTIVE »: AUGMENTATION DE7,3%

يعتبر فرع "الادخار الجماعي" استثناءً في مجال التأمين على الحياة والتأمين الصحي ، مع زيادة إٍجابية بنسبة 7.3٪ ، أي تحقيق أكثر من 4.6 مليار دينار جزائري ، في نهاية عام .2020 ، نتج عن تحقيق أعمال جديدة والتجديد من العقود

إنتاج التأمّن الشخصي 2020/12/31

En DA	Chiffre d'affaires		Structure du marché		Évolution	
	31/12/2019	*0202/21/13	2019	2020	En %	En valeur
Accident	1 672 609 234	1 369 755 112	11,9%	11,5%	-18,1%	-302 854 122
Maladie	100 421 332	99 510 726	0,7%	0,8%	-0,9%	-910 605
Assistance	2 649 089 086	747 702 452	18,8%	6,3%	-71,8%	-1 901 386 634
Vie-décès	5 322 002 693	5 065 154 476	37,7%	42,4%	-4,8%	-256 848 217
Capitalisation	2 958 865	11 745	0,0%	0,0%	-99,6%	-2 947 120
Prévoyance collective	4 354 808 091	4 674 877 233	30,9%	39,1%	7,3%	320 069 142
Total	14 101 889 300	11 957 011 743	100%	100%	-15,2%	-2 144 877 557

المصدر : (www.cna.dz)

ه يكل إنتاج التأمين الأشخاص اعتبارًا من 2020/12/31

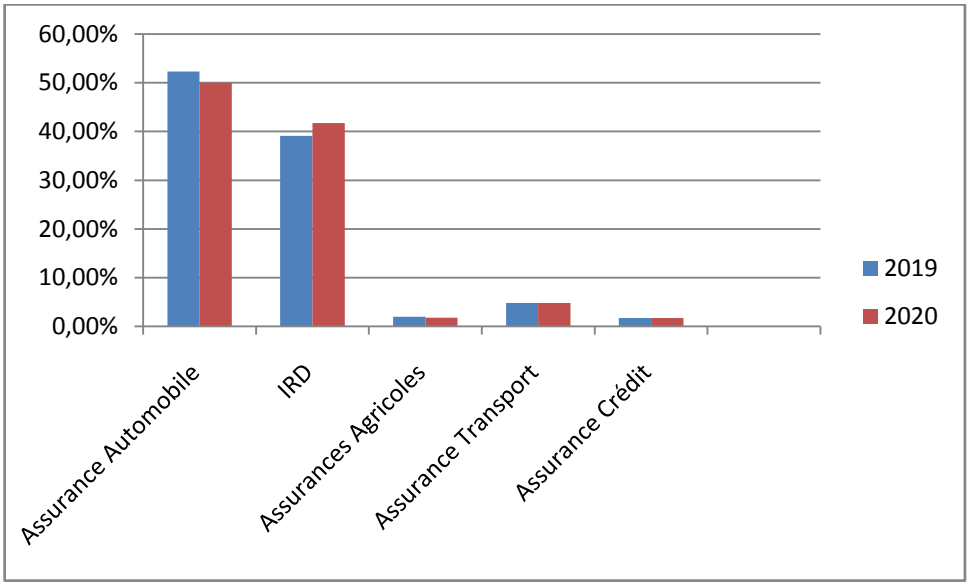

المصدر : (www.cna.dz)

أجزاء السوق تبلغ الأقساط المكتوبة المتراكمة من قبل شركات التأمين الشخصي ذات رأس المال الخاص 3.7مليار دينار جزائري اعتبارًا من 31 ديسمبر 2020 وتشغل حصة 31.6٪ من إجمالي سوق التأمين الشخصي، أي انخفاض قدر بـ 14٪ مقارنة بـ 12/ 2019/31

خلاصة الفصل الثاني :

إن سوق التأمين في الجزائر بين سنة 2020/2019شهد انخفاض بسبب فيروس كورونا covid19 في عدة قطاعات ففي معدل التسوية سنة 2019 إنخفض المعدل مقارنة بسنة 2020 وكذالك حجم الأعمال التأمين ضد الأضرار إنخفض 5% كل هذا بسبب الإجراءات المتخذة وإيقاف النشاطات المؤسسات بسبب فيروس كورونا

خاتمة

خاتمة:

شركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التامين والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التامين الوحيد أو مجموعة الأقساط والتي تدفع في شكل منتظم والتي تقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التامين المقرر والتأمين هو نظام تعاوني يؤدي إلى تفتيت أجزاء المخاطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذي يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة أقساطهم بدلا من أن يبقى الضرر على عاتق المصاب وحده وما هو إلا عملية تجميع الأخطار المتجانسة أو بعبارة أخرى تجميع عدد كبير من الأفراد معرضين لنفس الخطر حيث يتفقون سواء مباشرة أو عن طريق شركات التامين على تقسيم ما قد يحدث من خسائر مالية وتتم عملية الإدارة عن طريق مؤسسات مالية مختصة في مجال التامين تملك جميع المؤهلات من خبرة وأموال وهيكل إداري مؤهل تدعى شركات التامين، وشركات التامين هي كافة الشركات التي تقدم مختلف أنواع التامين العام عدا التامين على الحياة، وهكذا ينحصر التامين العام في التامين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير ،وعادة ما يعطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة ،وتامين النقل بأنواعه يغطي الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة أما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التامين ضد حوادث السيارات ،حيث يدفع مبلغ التامين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير

نتائج الدراسة :

- يمكن لقطاع التأمين أن يخفف الضغط على ميزانية الحكومة، من خلال تأمينات الحياة التي تلعب دورا هاما في التخطيط الشخصي للتأمين الصحي وتأمين التقاعد والوفاة ،مما يقلص حجم الطلب على برامج الضمان الاجتماعي والصحة الحكومية

-تساهم شركات التأمين في إطار دورها كمستثمر في تطوير سوق رأس مال، وهذا بفضل الكم الهائل من الأصول التي تتجمع لديها من الأقساط. يساعد سوق التأمين على تعبئة المدخرات الوطنية وتضييق الفجوة الاستثمارية في الاقتصاديات الناشئة.

-تقوم شركات التأمين بدور الوسيط المالي بين المدخرين والمقترضين،خصوصا في تأمينات الحياة، التي تحقق وفورات مالية كبيرة لشركات التأمين والتامين ضد الأضرار المتمثل في تأمين السيارات 83.8التي تأخذ حصة الأسد في الجزائر والتامين وسائل النقل 3.5 والتأمين الزراعة 1.6 والتامين الإئتمان 1.4 يمثل IRD9.7 والتأمين

- قطاع التأمين في الجزائر شهد انخفاض حاد سنة 2020مقارنة بالسنة 2019 وذالك بسبب فيروس كورونا

المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب و الملتقيات بالعربية :

- عبد الغفار حنفي، **"أسواق المال"**، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2000،
- أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، **"محاسبة المنشآت المالية"**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986
- ناظم محمد الشمري، **"النقود والمصاريف"**، مديرية دار الكتب، 1995،
- رسمية قريا قص، **"أسواق المال"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ،
- أسامة عزمي سلام ،**"إدارة الخطر والتأمين"**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
- يزيد منير بصيني، **"إدارة التامين والخطر"**، دار كنوز المعرفة والتوزيع، الأردن، 2006
- محمد رفيق المصري، **"التامين واوإدارةإدارة الخطر"** ، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009
- مؤيد عبد الرحمان دوري، فلاح حسن حسين ،**"إدارة البنوك "**، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2000
- التأمين بين الحل والتحريم الطبعة الأولى 1978دكتور عيسى عبده
- ديوان المطبوعات الجامعية – جديد معراج – مدخل لدراسة القانون التأمين الجزائري الطبعة الرابعة 2004-.
- التامين بين الحظر والإباحة د أبوجيب
- شرح العقود المسماة في مصر ولبنان د. منصور
- جديدي معراج – مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري – ديوان المطبوعات الجامعية –الطبعة الرابعة 2004-
-

– غالب عوض الرفاعي – عيد أحمد أبو بكر ، حتمية التعاون العربي في مجال إعادة التأمين في ضوء أثر الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية ، مداخلة ألقيت بمؤتمر العلمي العاشر بعنوان اقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة اقتصادية العالمية –الجمعية العربية للبحوث اقتصادية من 19إلى 20 ديسمبر 2009 بيروت لبنان .

- عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم لاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999.
- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991 –
- الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015 ،نيويورك، 2015
- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2007. ،

- علي جدوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي –الواقع –العوائق –، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010
- أحمد عارف العساف ،محمود حسين الوادي ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011 ،
- محمد عدنان وديع، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من GNPإلى HDI ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997
- محمد عدنان وديع، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من GNPإلى HDI ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997
- أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، 2014 ،ص. 161
- شريف بقة وعبد الرحمن العايب، "العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة –حالة الجزائر– "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2008
- ماجدة ابوزنط، "قياس التنمية المستدامة ومعاييرها"، الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد 3 ،العدد1 ،2005
- بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008
- محمد شفيق، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث
- فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض السعودية، 1985
- علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2011 ،
- سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988 ،
- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية القتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية 2001 – 2000
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف "التنمية القتصادية" دراسات تطبيقية ونظرية " الدار الجامعية، السكندرية، 2005

- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية القتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، السكندرية، مصر، 2008
- محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في القتصاد الكلي" الدار الجامعية للنشر، السكندرية، سنة 2004
- فليح حسن خلف، "التنمية والتخطيط القتصادي"، ط1 ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- محمد عبد العزيز عجمية، و اخرون، التنمية االقتصادية بين النظرية و التطبيق، ط2 ،الدار الجامعية، لسكندرية، 2010
- سليمان حسين الحجي مؤشرات التنمية متاح على الموقع http//www.google .fr/ search ? q= %d8% بتاريخ 2015/02/03
- مثيل باتودرارو، ترجمة محمود حسين حسني، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر الرياض، السعودية، 2006
- سلامة عبد الله – الخطر والتأمين –النهضة العربية –بيروت 1980–
- زياد رمضان، مبادئ التأمين، 1ط ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998
- منير إبراهيم هنيدي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، مصر،2006
- جاري بيرتلس، روبرت ز لورانس، روبرت إليتان، روبرت ج. شابيرو، ترجمة كمال السيد، جنون العولمة، 1ط ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر،1999
- ،

–أحمد السيد عبد اللطيف حسن، التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته، مركز فقيه للأبحاث والتطوير،السعودية، 1997

- الكتب والمذكرات بالفرنسية :

- J. PHARTIN. HISTOIRE ET Analyse économique de la révolution industrielle ou système de l'économique monde¨ paris : « éd ellipse .1992.
- EVERETTE, HAGEM, THE Economic of devlopment, 1988
- M picard et A besson – Les assurances terretres – T1 Le contrat d assurance .paris L .G.D.J.1982
- Matoukbelattaf, économique du d'enveloppement, 2eme édition office des publications investir, Alger, 2001

- Mulumba KengaTshielekeja, L'Assurance: Catalyseur du DéveloppementModèles de références et Applications au cas de la RépubliqueDémocratique du Congo, Thèse de Docteuren Sciences économiques et de gestion, UniversitéCatholique de Louvain, Belgique, 2011
- Zulfiqar Ali Khan, Vice President, Leeds Centre Branch, Importance of Insurance in Our Economy, Articles, Featuers& Review, 2010
- Eric Grant, The Social and Economic Value of Insurance, The Geneva Association, Basel, Switzerland, 2012,
- Mina Mashayekhi, Elisabeth Tuerk, Deepali Fernandes, Trade and development aspects of insurance services and regulatory frameworks, United Nations Conference on Trade and development aspects of insurance services, United Nations, New York, 2007,
- –Jéromeyeatman, Manuel Internationale de L'assurance, Ecole Nationale d'assurances de paris –ENASS, Economica, Paris, 2005
- L'Economiealgérien, –BOUZIDI ABDLMAJID, COMPRENDRE LA MUTATION èditsociété de comptabilité SNC, 1993,
- – Emmett J. vaughan, Therese M. vaughan, Fundamentals of risk and – Insurance, 10th edition, John Wiley & Sons Inc, USA, 2008
- M. Subba Rao, R. Srinivasulu, Contribution of Insurance Sector to Growth – and Development of the Indian Economy, IOSR Journal of Business and Management (IOSR–JBM), Volume 07, Issue 04, Feb 2013.
- – François Couilbault, Eliashberg Constant, Latrasse Michel, Les Grands – principes de l'Assurance, 9e édition, L'ARGUS, Paris, 2009
- – M. Subba Rao, R. Srinivasulu, Contribution of Insurance Sector to Growth and
- Mina Mashayekhi, Elisabeth Tuerk, Deepali Fernandes, Trade and – development aspects of insurance services and regulatory frameworks, United Nations Conference on Trade and development aspects of insurance services, United Nations, New York, 2007

- Zulfiqar Ali Khan, Vice President, Leeds Centre Branch, Importance of Insurance in Our Economy, Articles, Featuers& Review, 2010
- Gerry Dickinson, Encouraging a dynamic life insurance industry: economic benefits and policy issues, Centre for Insurance & Investment Studies, University Business School, London, 2013

- المواقع الإلكترونية و الجرائد و المقالات :

- www.chamberonman.com/arabic/aboutus.occi.departements economic.asp.
- www.ajig.com.

–www.ajig.comle le : 12/ 12/ 2015

- WWW.KARKOUTI.NET/CT/MODUL=DISPLAYSTORYANDSTORYID= 956 (ANFORMAT = PRIND.
- www. News.nasej.com. sa / detail. asp? In newsitem id = 1183 andintemplate key = print.
- الجريدة الرسمية عدد 33سنة 1980

-مقالة منشورة عبر جريدة الشروق online، الثلاثاء 10فيفري 2009

- موضوع موقع العربي بالعالم : مفهوم التنمية القتصادية اطلع عليه بتاريخ 2017/03/12 com / mawdoo3.)
- www cnc.dz

المذكرات و الأطروحات والملتقات :

- بحث لنيل شهادة دكتوراه الطالب سيف الدين الياس حمدت جامعة شندي كلية دراسات العليا 2016الصفحة
- مذكرة دكتوراه من إعداد الطالبة عطا الله حده بعنوان " دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة السنة الجامعية 2014/2013

– صندرة لعور – التأمين على أخطار المؤسسة – رسالة مجستار في العلوم اقتصادية – دراسة حالة تأمين خسائر استغلال – جامعة اخوة منتوري قسنطينة الجزائر 2005

- مذكرة لإستكمال شهادة ماستر في علوم التسير من إعداد الطالبة فلاح حليمة بعنواندور قطاع التأمين في تفعيل التنمية الإقتصادية 2017/2016
- جميل باشا سعاد مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص إقتصاد بنكي بعنوان أثر إستثمار رؤوس الأموال شركات التأمين في التنمية الإقتصادية
- محفوظ جابر، عديلة مريت، قياس دور السواق المالية في التنمية القتصادية دراسة حالة بورصة تونس خالا 1991-2001 ،مجلة العلوم القتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد06 ،2006.)

-أقاسم نوال ، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة قطاع التأمين الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، الجزائر، 2001

- زروقي إبراهيم، بدري عبد المجيد، دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير -تجارب دول جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012 ،الجزائر

- عزة عبد السالم إبراهيم، تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، الملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي فرص وتحديات، قطر، 2003

- مجدي مصطفى الزين مصطفى، العوامل المؤثرة في ضعف قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية -دراسة تطبيقية على سوق التأمين السوداني، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012
- قندوز طارق، تحليل القدرة التنافسية لقطاع التأمين الجزائري -دراسة على ضوء مؤشري الكثافة والاختراق لعينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،الجزائر،2014/2013

تم بحمد الله